كليــة اللغة العربية بأسيوط
المجلـة العلميــة

المصطلــح النحــوي بيــن ابـن الحاجـب (ت: ٦٤٦ هـ) فــي كافيتــه والمتقــدميــن مــن النحوييــن (تأصيــلًا ومناقشــة)

إعداد

د/ منـال فــوزي عبـد القـادر عمـر
أستاذ مساعد بجامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية ببور سعيد

(العـدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الأول.. أبريل)
الجزء الأول
(١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م)

المصطلح النحوي بين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) في كافيته والمتقدمين من النحويين (تأصيلًا ومناقشة)

منال فوزي عبد القادر عمر

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، بورسعيد، مصر.

البريد الإلكتروني: Manalomar173@azhar.edu.eg

الملخص:

يتحدث البحث عن المصطلح النحوي بين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) في كافيته والمتقدمين من النحويين تأصيلًا ومناقشة، ودرس الارتباط الوثيق بين المعنى الدلالي والاصطلاحي للمصطلح، وتأصيل المصطلحات من خلال عقد مقارنات بين المصطلحات المستعملة عنده، وعند سابقيه، كسيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والزمخشري، وغيرهم، وخلُص البحث إلى بعض النتائج، منها: رصانة المصطلحات، وتميزها عند ابن الحاجب بالاستقرار والوضوح والدقة، واعتماده في استخدام المصطلحات توحيد المصطلح غالبا، وقد اتبع في أغلبها المصطلح البصري، وفي مواضع محدودة استخدم أكثر من مصطلح للدلالة على مفهوم واحد.

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب، المصطلح، المعنى الدلالي، المعنى الاصطلاحي.

The grammatical term between Ibn Al-Hajeb (d. 646 AH) in his Kafia and the advanced grammarians, rooting and discussion.

Manal Fawzi AbdelKader Omar
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls , Al-Azhar University, Port Sai, Egypt.
Email : Manalomar 173@azhar.edu.eg

Abstract:
The research talks about the grammatical term in the book (Al-Kafia in al-Nahw) by Ibn Al-Hajeb (d.: 646 AH), and he studied the rooting of his terminology by making comparisons between the terms used by him, and with his predecessors, such as Sibawayh, Al-Faraa, Al-Mubarred, Ibn Al-Sarraj, Al-Zamakhshari, and others. The research monitored the close connection between the semantic and idiomatic meaning of the term, as well as the sobriety of terminology for Ibn Al-Hajeb and his failure to create new terms. In the use of terminology, the term was often unified, and in limited places, more than one term was used to denote one concept.

Keywords: *Ibn Al-Hajib, Term, Semantic meaning, Idiomatic meaning.*

المقــدمــة

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم، وجعلنا عربًا ننطق لغة القرآن، ورزقنا القدرة على محاولة فهم مفرداتها وأساليبها، أما بعد .....

فإن مصطلحات كل علم تُعدُّ مفتاحه، وهي مَن يعطيه صفة الجامع المانع، بحيث يكون المصطلح حصنًا منيعًا لذلك العلم، فلا يتبادر إلى العقل سوى صورة المصطلح الذهنية، و "على الرغم من العناية الكبيرة التي لاقاها النحو العربي منذ وقت بعيد، إلا أن هذه العناية كانت منصبة على توضيح المذاهب النحوية، وتبيين تاريخ النحو الأول، ومراحل هذا النحو منذ القدم حتى أيامنا هذه، وقد أفلحت الدراسات في الكشف عن وجوه تاريخ النحو في أغلب فتراته، أما دراسة المصطلح النحوي فقد ظلت بكرًا إلى عهد قريب، على الرغم من أن أكثر العلوم قد جُمعت مصطلحاتها ودونت منذ أمد بعيد، والسبب في هذا يعود إلى صعوبة تتبع المصطلح النحوي عند عدد كبير من النحويين الأفذاذ، منذ أيام أبي الأسود الدؤلي حتى أيامنا هذه، سواء عند النحويين البصريين، أو عند النحويين الكوفيين، وهذه الصعوبة ناشئة أيضا من كثرة هذه المصطلحات واختلافها بين طائفة وأخرى، ولذا فقد ظل هذا المصطلح بعيدا عن أيدي الدارسين إلا قليلا"[1] وقد زادها صعوبة وغموضا أن دلالة المصطلحات النحوية "كانت مضطربة الأحوال تتقلب من صورة إلى أخرى، ومن شكل إلى آخر؛ تبعا لذوق الكتاب والباحثين من النحاة القدماء والمحدثين، وذلك لعدم وجود منهجية ثابتة يلتزمون بها، وضوابط قياسية يقيسون عليها، بل شاعت بينهم المقولة المشهورة: "لا مُشاحة في الاصطلاحاتِ"[2] أو "لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى"[3] فتشتت الأوجه في المؤلفات النحوية

([1]) تطور المصطلح النحوي من سيبويه إلى الزمخشري، د. يحيى عبابنة (ص/ ١٥).

([2]) تحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٧٥٠).

([3]) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٦/ ١٠٤).

لبيان مباحثها، مما تسبب في توليد إشكاليات متعددة لدى الباحثين المعاصرين[١] منها المصطلح النحوي، حيث إنَّ تتبع نشأة المصطلح النحوي في عصوره الأولى أمر من الصعوبة بمكان، نتيجة لعدم وصول مؤلفات العلماء الأوائل إلينا.

ولأجل قصور التجارب البحثية في هذا المجال، ووجود بعض الغموض في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات، أردت أن أخوض هذه التجربة البحثية المتواضعة في سبيل كشف اللثام عما يكتنف تطور المصطلح النحوي منذ نشأة العلم حتى الآن؛ لذا كان هذا البحث وعنوانه المصطلح النحوي بين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) في كافيته والمتقدمين من النحويين (تأصيلًا ومناقشة) سائلة المولى أن يقيض لهذا المجال المهم في دراسة النحو العربي مَنْ يعمل في سبيل إكماله، حتى يصبح لدينا معجمٌ للمصطلحات النحوية، وتاريخها منذ نشأتها ومراحل تطورها، والتغييرات التي طرأت عليها، أُسوةً بمعاجم المصطلحات اللغوية في اللغات الأخرى، والله ولي ذلك والقادر عليه.

وابن الحاجب من النحويين البارزين الذين أدوا ما استوجب عليهم من دور في بناء هذا الصرح الشامخ لعلم النحو، حيث استطاع أن يتناول القضايا النحوية واللغوية ببراعة اتسمت بنوع من الوضوح والدقة، وهذا تمثل خير تمثيل في مصطلحاته التي استخدمها في كتاب (الكافية في النحو) ، وهو من علامات هذا العلم الجليل في الطريق الطويل الذي قطعه حتى استوى على سوقه.

وتكمن أهمية البحث في كونه يقوم على دراسة المصطلح النحوي من خلال كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، وذلك لرصد التغيير أو التطور الذي طرأ على الاصطلاحات النحوية، منذ بداية التأليف في هذا العلم حتى وصل إليه، واتفاق المصطلح النحوي عنده مع مصطلحات أيٍّ من المدرستين الكوفية أو

(١) المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل: (من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة دراسة تحليلية نقدية) (المقدمة ص/ ٣) رسالة جامعية.

البصرية، وكذلك تظهر العلاقة بين المصطلح عنده بالمعنى الدلالي للكلمة؛ ولأجل أهمية هذا الكتاب في العلم؛ ولأنه يمثل طورا مهما في أطوار التأليف النحوي آثرت أن أتخذه أساسا لعمل هذا البحث، ليكون خطوة متواضعة قد تساعد في إنشاء معجم تاريخي للمصطلح النحوي، إن تتابعت دراساته عند النحويين.

ويحاول البحث أن يعقد مقارنة بين مصطلحات ابن الحاجب والسابقين من النحويين، ومن خلال ذلك نتوصل إلى الإجابة عن عدَّة تساؤلات، منها: ما منهج ابن الحاجب في تعامله مع المصطلح النحوي، وما أبرز المصطلحات النحوية المستخدمة لديه، وما أهم سماتها التي تتميز بها، وإلى أي من المدارس النحوية كان أميل في مصطلحاته؟ وهل أدت جهوده إلى إبراز مصطلحات نحوية جديدة؟ أو إحياء مصطلحات لم تعد مستعملة في عصره؟.

وتتمثل صعوبة البحث في هذا الموضوع في نقطتين، هي:

أولا: أن دراسة المصطلح النحوي من الموضوعات التي لم تجد اهتماما كافيًا في الدراسات النحوية، إذا ما قورنت بغيرها من موضوعات الدراسات العربية، وهذا مما يشكل صعوبة تواجه الباحثين عند دراسته، من جهة قلة المادة العلمية المكتوبة في هذا المجال باللغة العربية؛ لذا فإن مثل هذه الدراسة تعتمد في أكثرها على الاستقصاء، والتحليل، والموازنة، مع المؤلفات النحوية الأخرى السابقة على المؤَلَّف موضوع الدراسة.

ثانيا: أنه لم يصل إلينا شيء من مؤلفات النحويين من الطبقات النحوية المتقدمة على سيبويه، وبعض العلماء بعده أمثال الجرمي (صالح بن إسحاق، الجرمي، أبو عمر، ت: ٢٢٥ هـ)، والمازني (بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان، ت: ٢٤٩) وهذا يجعلنا لا نستطيع تحديد أول استعمال للمصطلح، اللهم إلا ما روي عن النحويين الأوائل، وهم ما يترتب عليه عدم الوصول إلى نتائج علمية مؤكدة، نتيجة لاختلاف الروايات، بالإضافة إلى أن كتب التراث تؤثر

التعميم في نسبة المصطلحات لأصحابها، فقد ينسبون مصطلحًا- ما- لعامة البصريين، بينما صاحب المصطلح هو الخليل أو سيبويه، أو يقولون: إنه كوفي، ونجده في كتب البصريين، أو نجده للفراء أو الكسائي؛ لذا كان تعيين صاحب المصطلح من الصعوبات التي واجهت البحث، وقد حاولت قدر جهدي المتواضع مستعينة بالله ثم بعض الدراسات السابقة لعلي أحقق المبتغى من هذا البحث.

وقد اعتمدت في دراستي على بعض المصادر السابقة على ابن الحاجب، لرصد التطور الذي حصل للمصطلح منذ الخليل وسيبويه حتى ابن الحاجب؛ ومنها: الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والجمل في النحو للزجاجي، والإيضاح العضدي للفارسي، والمفصل للزمخشري، والبديع لابن الأثير، وكانت هذه المصادر هي الرئيسة، وقد اعتمدت على مصادر أخرى لرصد هذا التطور قمت بإثباتها في موضعها، كما أنني أفدت كثيرا من الدراسات السابقة، وهي:

- المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، د. سعيد أبو العزم إبراهيم رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم بالقاهرة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، أصل الكتاب رسالة مقدمة من المؤلف للحصول على درجة التخصص (الماجستير) في الآداب من جامعة الرياض ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، الناشر: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ ١٩٨١م
- تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، د: يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث- إربد، وجدار للكتاب العالمي- عمان الأردن، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م.

وتختلف هذه الدراسات عن موضوع البحث، في عمومهما لفترة زمنية طويلة، لا تمتد إلى ابن الحاجب.

- المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال ابن كتابه شرح التسهيل: من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة دراسة تحليلية نقدية، لـ: ماحي نوري، إشراف: د. خالد محمد محمود قمر الدولة، رسالة جامعية للحصول على درجة التخصص (الماجستير) مقدمة إلى جامعة المدينة العالمية، كلية اللغات بماليزيا: ٢٠١٤م..

وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث في أنها تتناول ابن مالك وكتابه (شرح التسهيل).

- ابن الحاجب ودوره في التأصيل النحوي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة الدراسات العليا، إعداد: حافظ الزين أحمد إبراهيم، إشراف: أ. د. مبارك حسين نجم الدين بشير، ١٤٤١ هـ ٢٠١٩م.
- الحد النحوي عند ابني الحاجب ويعيش في شرحيهما للمفصل، أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، بحث منشور في مجلة: مجمع اللغة العربية، بدمشق- المجلد (٨٩) الجزء (٣).
- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب دراسة تركيبية تطبيقية، إعداد سليمان عودة سليمان أبو صعيليك ، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في تخصص اللغويات العربية التطبيقية، في جامعة اليرموك، إربد- الأردن كلية الآداب- قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف: أ. د. سلمان محمد القضاة: ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦م.

وهذه الدراسات لم تتعرض لدراسة المصطلح النحوي عند ابن الحاجب.

- منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية دراسة وتحليلا، بحث مقدم لنيل درجة التخصص (الماجستير) في النحو والصرف، إعداد: إخلاص نصر الريح حسين، إشراف: أ. د. علي جمعة عثمان، جامعة: أم درمان

الإسلامية، كلية الدراسات العليا- اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م.

وهذه الدراسة تعرضت بإيجاز شديد لمصطلحات ابن الحاجب من حيث موافقته لأحد المذهبين، الكوفي أو البصري.

وقد اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي؛ لتجلية دلالة المصطلح والمقتضيات المتعلقة به، والمنهج الاستقصائي؛ لأنه يتناسب مع المصطلحات النحوية وبيان مدلولاتها، ومنهج الموازنة والمقارنة بين المصطلح في (الكافية في النحو) وكتب السابقين عليه كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، الإيضاح في علل النحو للزجاجي وغيرها.

وقد كانت خطتي في البحث، على النحو التالي:

أولًا: **المقدمة**.

ثانيًا: **التمهيد** (ابن الحاجب وآثاره النحوية بإيجاز).

ثالثًا: **البحث**، وفيه مبحثان، هما:

المبحث الأول: المصطلح النحوي في ألقاب الإعراب، والبناء وأنواعهما، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: المصطلح النحوي في ألقاب الإعراب.

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في المرفوعات.

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في المنصوبات.

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في المجرورات.

المطلب الخامس: المصطلح النحوي في التوابع.

المطلب السادس: المصطلح النحوي في المبني وألقابه.

المطلب السابع: المصطلح النحوي في المبنيات.

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية في الكلمة وأقسامها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المصطلح النحوي في الكلمة والكلام.

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في الأسماء.

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في الأفعال.

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في الحروف.

رابعاً: **الخاتمة**، وثبت المصادر والمراجع.

أما منهجي في العرض والدراسة، فكان على النحو التالي: بدأت بعرض معنى المصطلح لغة، واصطلاحا عند ابن الحاجب في كتاب (الكافية في النحو)، ثم بينت العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح، ثم سردت تاريخ استعمال المصطلح عند السابقين على ابن الحاجب، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، وذكرت المصطلحات المؤدية لمفهوم المصطلح محل الدراسة، وقد تخيرت من النصوص ما فيه توضيح للمراد، ودعم لاستعمال المصطلح عند النحويين، وفي أثناء الدراسة قمت ببعض التحليلات وربما بينت موقفي من بعض الآراء على هدي ما تبين لي من مادة البحث.

هذا وبالله التوفيق، وهو المستعان.

***

التمهيد

ابن الحاجب وآثاره النحوية

اسمه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأصل الدُّوني[١] الأسنائي[٢] المولد الإمام العلامة الفقيه المالكي الأصولي النحوي المقرئ، المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين[٣].

مولده وحياته: ولد في أواخر سنة سبعين وخمسمائة[٤] أو سنة: إحدى وسبعين وخمسمائة [٥] بإسنا من بلاد الصعيد (المصري) [٦] كان والده جنديًّا كرديًّا، حاجباً للأمير (عز الدين موسك الصلاحي) أو (السلاحي) [٧] ودخل به أبوه

---

(١) نسبة إلى (دَوِينُ): بفتح أوله، وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون، ويقال (توين): بلدة من مدن أرمينية من نواحي (أرّان) أو (آران) حول بحيرة (كوكجة) في آخر حدود أذربيجان بقرب من تفليس، كانت في الأزمنة الأولى عاصمة أرمينية وهي الآن قرية صغيرة جنوبي مدينة (أريفان) منها ملوك الشام بنو أيوب. معجم البلدان (٢/ ٤٩١)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١/ ١٦٨) وفي سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥) (الدويني).

(٢) "إِسْنَا: بالكسر ثم السكون، ونون، وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني". معجم البلدان (١/ ١٨٩)، وينظر: البلدان لليعقوبي (ص١٧١)، صورة الأرض (١/ ١٣٢).

(٣) وردت ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨)، البداية والنهاية (١٧/ ٣٠٠)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥)، شذرات الذهب (٥/ ٢٣٤)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٢٠٤)، منادمة الأطلال (ص: ٢٢٤)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص٣٤٨).

(٤) ينظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٣٤)

(٥) قال ابن الجزري: " الشك منه" غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٠٨).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥).

(٧) كذا في: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٠٨).

القاهرة، فنشأ فيها واشتغل في صغره، وحفظ القرآن، وأخذ العلم عن علماء مصر، فأخذ عن الشاطبي بعض القراءات، وسمع منه (التيسير)، وقرأ جميع القراءات على الشهاب أبي الفضل محمد بن يوسف الغزنوي بطرق (المبهج) وقرأ بالسبع على أبي الجود، وسمع من أبي القاسم البوصيري، وإسماعيل بن ياسين.

ودخل دمشق فسمع بهاء الدين القاسم ابن عساكر، وفاطمة بنت سعد الخير، وطائفة، وتفقه على أبي المنصور الإبياري وغيره[١] "ولزم الاشتغال حتى ضرب به المثل وتكرر دخوله دمشق وآخر ما دخلها سنة (سبع عشرة وستمائة) فاشتغل ودرس بالجامع الأموي بزاوية المالكية منه وهي شمالي محراب الحنابلة الذي يلي صحن الجامع فأكب الفضلاء عليه وانتفعوا به كثيرًا"[٢].

وفي سنة (ثمان وثلاثين وستمائة) سلَّم (الصالح إسماعيل) صاحب دمشق حصن (شقيف أرنون) [٣] لـ (صاحب صيدا الفرنجي)، فمقته المسلمون لذلك، واشتد الإنكار عليه من الشيخ عز الدين بن عبد السلام خطيب البلد، والشيخ أبي عمرو بن الحاجب شيخ المالكية، فعزل ابن عبد السَّلام من الخطابة وحبسه، وحبس أَيضًا أَبا عمرو بن الحاجب مدة، ثم أطلقهما وألزمهما منازلهما[٤]، ثم خرج الشيخان من دمشق، فدخل الشيخ عز الدين الديار المصرية، فتلقاه صاحبها أيوب بالاحترام والإكرام، وولاه خطابة القاهرة وقضاء مصر، واشتغل عليه أهلها، وقصد ابن الحاجب الملك (الناصر داود) بـ (الكرك)، فأقبل عليه وأحسن إليه،

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥)المنهل الصافي (٧/ ٤٢١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٠٩).

(٣) أُثبتت كذلك في: المنهل الصافي (٢/ ٤٢١)، وشذرات الذهب (٥/ ١٨٩)، السير (٢٢/ ١٣٥)، أما في مرآة الجنان (٤/ ٧٨)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٣٢) فمثبتة: (السقيف).

(٤) ينظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢٢/ ٣٧٠).

ونظم له ابن الحاجب مقدمته الكافية في النحو، ثم بعد ذلك سافر ابن الحاجب إلى الديار المصرية[١] وتصدر بالفاضلية [٢] حيث قام بالتدريس موضع شيخه الشاطبي، ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة فيها.

شيوخه: أخذ ابن الحاجب عن علماء عصره في القاهرة، ودمشق[٣]، ومنهم:

الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ): أبو محمد القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ [٤] أخذ عنه بعض القراءات، وسمع منه (التيسير).

ابن ياسين (ت: ٥٩٦ هـ): إسماعيل بن أبي التقى صالح بن ياسين بن عمران، المصري، توفي في ثاني عشر ذي الحجة [٥] سمع منه الحديث.

البوصيري (ت: ٥٩٨ هـ): أمين الدين، أبو القاسم، سيد الاهل، هبة الله بن علي بن سعود بن ثابت بن هاشم بن غالب الانصاري الخزرجي، المنستيري الأصل البوصيري، توفي في ثاني صفر[٦] سمع منه الحديث.

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٢٥١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٦).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥) المنهل الصافي (٤٢١/٧) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان (٤ / ٧١)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٠).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٩٠: ٣٩٢)، الأعلام (٨/ ٧٥)، نسبة لـ (المنستير) بضم الميم وفتح النون وسكون السين المهملة وكسر التاء ثالث الحروف، موضع بين المهدية وسوسة بإفريقية، والبوصيري منسوب إلى بوصير قوريدس من أعمال البهنسا من صعيد مصر.

الشـهاب الغزنـوي (ت: ٥٩٩ هـ): محمـد بـن يوسـف بـن علـي أبـو الفضـل الغزنوي الحنفي مقرئ، ومات بالقاهرة في نصف ربيع الأول[١] وقرأ ابن الحاجب عليه جميع القراءات بطرق (المبهج).

ابن عساكر(ت: ٦٠٠ هـ): بهاء الدين، أبو محمد، القاسم، ابن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر[٢] سمع الحديث منه في دمشق.

أبو الجود (ت: ٦٠٥ هـ): غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير، توفي في تاسع رمضان[٣] وقرأ عليه بالسبع.

بنت سعد الخير (ت: ٦٠٠هـ) فاطمة بنت المحدث التاجر أبي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري البلنسي، زوج زين الدين أبي الحسن ابن نجا الواعظ [٤].

الأبيـاري (ت: ٦١٦ هـ): علـي بـن إسـماعيل بـن علـي بـن حسـين بـن عطيـة الملقب شمس الدين وشهرته بأبي الحسن الأبياري[٥] وأخذ ابن الحاجب عنه الفقه.

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٨٦).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠٥).

(٣) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٤).

(٤) ذكرها الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون) (١/ ٢٤٨)، ينظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤١٣)، شذرات الذهب (٤/ ٣٤٧).

(٥) منسوب إلى أبيار مدينة من بلاد مصر على شاطئ النيل بينها وبين الإسكندرية أقل من يومين وهي بفتح الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت وبعدها ألف ثم راء مهملة وبعضهم يصحفها بأنبار بنون بعد الهمزة. توفي رحمه الله تعالى سنة ست عشرة وستمائة. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ١٢٢، ١٢٣)، معجم المؤلفين (٧/ ٣٧).

صفاته وعلمه: كان ابن الحاجب كبير القدر في العلم والدين، من أذكياء العالم، برع في الأصول والعربية، وكان الأغلب عليه العربية، رأسا فيها، وفي علم النظر، وكان من أدباء أهل زمانه، وأوجزهم بلاغة وبيانًا، وكان فقيها، مفتيا، مناظرا، مبرزا في عدة علوم، متبحرا، مع دين وورع وتواضع واحتمال واطراح للتكلف[١] أكبَّ الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وصنف في أصول الفقه، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عليها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً[٢].

تلاميذه: لابن الحاجب تلامذة مشهورون، أبرزهم: أحمد بن محَسِّن بن مَلِيّ بن حسن المعروف بابن ملي الأنصاري البعلبكي الشافعي المتكلم (ت: ٦٩٩ هـ)[٣]، وعبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن نصر المحدث فخر الدين أبو محمد البعلبكي نزيل دمشق (ت: ٦٨٨ هـ) [٤]، ونظم للملك الناصر داود بن الملك عيسى بن العادل الأيوبي (ت: ٦٥٦ هـ)، مقدمته الكافية في النحو[٥].

تصانيفه: كان ابن الحاجب غزير العلم، وله مصنفات في العربية والأصول، منها:

- متن الكافية في النحو (مطبوع) [٦] والشافية فِي الصّرْف (مطبوع) [٧].
- الأمالي النحوية (مطبوع) والإيضاح في شرح المفصل (مطبوع) [٨].

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥)، المنهل الصافي (٧/ ٤٢٢) ذيل مرآة الزمان (٢/ ١٧٣).
(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٣/٢٤٩، ٢٥٠).
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات (٧/ ١٩٩)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٢/ ٦٥).
(٤) ينظر: معجم المحدثين ـ للذهبى (ص: ٧١).
(٥) ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٢٥١).
(٦) ينظر: الدليل إلى المتون العلمية (ص٥٣٥).
(٧) ينظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي (ص٥٤٦)، كشف الظنون (٢/ ١٠٢١).
(٨) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢١٤).

- الأمـالي المعلقـة عـن ابـن الحاجـب (مخطـوط) فـي الكـلام علـى مواضـع مـن الكتاب العزيز وعلى المقدمة وعلى المفصل وعلى مسائل وقعت لـه فـي القـاهرة وعلـى أبيـات مـن شـعر المتنبـي، منـه نسـخة فـي مكتبـة عابـدين بدمشـق، وثانيـة فـي خزانـه الرباط (٢٠٩ أوقاف) [١].
- قصـيدة فـي العـروض سـماها: المقصـد الجليـل، فـي علـم الخليـل (مطبـوع) شرحها: محمد بن محمد السفاقسي، (ت: ٧٤٤ هـ)[٢].
- مختصر الفقـه (مخطـوط) [٣] استخرجه مـن سـتين كتابـا، فـي فقـه المالكيـة، ويسمى (جامع الامهات) [٤] و(المختصر الكبير) لخص فيه كتاب (الإحكام) الآمدي في أصول الفقه.
- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل (مطبوع) [٥].
- مختصر: (منتهى السؤل والأمل، في علم الأصول والجدل) (مطبوع) [٦].

وفاتـــه: عندما دخل الأسكندرية لم يلبث فيها طويلا حتى كانت وفاته ضحى نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة (ست وأربعين وستمائة) وله خمس وسبعون سنة [٧] فعليه رحمة الله وأحسن له الجزاء.

***

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢١١).
(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١١٣٤).
(٣) ينظر: خزانة التراث – فهرس مخطوطات (٧١/ ١٠٠٠).
(٤) ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢١١).
(٥) ينظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي (ص: ٥٥١).
(٦) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٦٢٥).
(٧) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠)، البداية والنهاية (١٧/ ٢٩٧، ٣٠٠)، شذرات الذهب (٥/ ١٨٩)، العبر في خبر من غبر – وذيوله (٣/ ٢٥٤).

المبحث الأول:

المصطلح النحوي في ألقاب الإعراب، والبناء وأنواعهما

المطلب الأول: المصطلح النحوي في ألقاب الإعراب.

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في المرفوعات.

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في المنصوبات.

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في المجرورات.

المطلب الخامس: المصطلح النحوي في التوابع.

المطلب السادس: المصطلح النحوي في المبني وألقابه.

المطلب السابع: المصطلح النحوي في المبنيات.

المطلب الأول: المصطلح النحوي في ألقاب الإعراب

- **الإعراب والمعرب:**

وهمـا مـن مـادة (عـرب)[١] وتسـتعمل فـي اللغـة بمعنيـين، همـا: الإبانَـةُ والإفْصاحُ[٢] والخلو من اللحن، يقول في التهذيب: "يقال: عربت له الكلام تعريبا وأعربته له إعرابا إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمة"[٣] وفي اللسان: "عرَّبَ منطقَه، أي: هذبه من اللحن، والإعراب- الذي هو النحو- : إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه: إذا لم يلحن في الإعراب"[٤] ولذلك عُرِّف الإعراب بأنه "هو: البيان، من أَعربَ عن الشيء، إذا بيّنه وأوضحه"[٥].

ورد من هذه المادة مصطلحان عند ابن الحاجب، هما: الإعراب، والمعرب.

الإعـراب

واصطلاحًا عند ابن الحاجب هو:" ما اختلف آخره به ليدلّ على المعاني المعتورة عليه"[٦]، والضمير في قوله "آخره" للمعرب، وفي قوله "به" لـ "ما" وفي قوله " عليه " أي على المعرب، قوله "ليدل" فيه ضمير الاختلاف، أو ضمير "ما" ويعني بـ (ما): الحركات والحروف. [٧]

ويرتبط المعنى الدلالي للإعراب، الذي هو الإبانة والإفصاح عن الشيء، بالمعنى الاصطلاحي له؛ إذ الإعراب يطلق في الاصطلاح على تمييز الحركات

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١٧٩) (عرب)، الإبانة في اللغة العربية (٣/ ٤٩٤)، القاموس المحيط (ص: ١١٣) (عرب)، تاج العروس من جواهر القاموس (٣/ ٣٣٥).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٤٥) (باب الباء فصل العين – عرب).

(٣) تهذيب اللغة (٢/ ٢١٨) (عرب).

(٤) لسان العرب (١/ ٥٨٧) (العين المهملة – عرب)، وينظر: متن اللغة (٤/ ٥٨) (عرب).

(٥) البديع في علم العربية (١/ ٤٤).

(٦) الكافية في علم النحو (ص: ١١).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٧).

الإعرابية (ظاهرة ومقدرة) على أواخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، وبذلك تتضح وتتبين المعاني ويعين الإعراب على ذلك؛ ولذلك قال ابن منظور (ت:) :" وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه" [١] وقد بيَّن الزجاجي سبب إطلاق النحويين لمصطلح (الإعراب) فقال: "ثم إنَّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابًا، أي: بيانًا، وكأنَّ البيان بها يكون .... ويُسمَّى النحو إعرابًا، والإعراب نحوًا سماعًا؛ لأنَّ الغرض طلب علم واحد"[٢] ؛ لذا كانت الدلالتان- اللغوية والاصطلاحية- مرتبطتين.

والإعراب مصطلح قديم الاستعمال عند العرب، وله مفهومان في بداياته، فالأول: إعراب القرآن الكريم حال القراءة، فقد روي عن مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ): "الإعراب حَلْي اللسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم حَلْيَها"[٣] فلم يتجاوز في بداية نشأته معنى (الإبانة في الكلام والتجويد في القرآن) وهذا المفهوم الاصطلاحي هو أقرب إلى مدلوله اللغوي المجرد، مما يدل دلالة واضحة على أصالة الإعراب في البناء اللغوي وقدمه حيث يبنى الإعراب على حدود الإبانة والإفصاح، والثاني: استعماله بدلالة أو بمفهوم النحو[٤]، فقال في تهذيب اللغة" نحَا نَحْوَه يَنْحُوه إذا قصَدَه ، ونحا الشيءَ يَنْحَاهُ ويَنْحُوه إذا حرَّفه، ومنه سمّي النحويّ لأنه يحرفُ الكلام إلى وجوه الإعراب"[٥] وفي اللسان "والنَّحْوُ إعراب الكلام العربي"[٦].

ومدار الكلام هنا على هذا المفهوم، واستعمل قبل ابن الحاجب؛ فاستعمله سيبويه، إلا أنه ذكر مصطلح (حرف الإعراب)؛ للدلالة على العلامة الإعرابية، يقول سيبويه:"

---

(١) ينظر: لسان العرب (١/ ٥٨٧).

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص٩١).

(٣) طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٣).

(٤) ينظر: المصطلحات الصوتية والنحوية بين البصريين والكوفيين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (ص: ٢٥٠)، المصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني (ص: ١٦٩).

(٥) تهذيب اللغة . (٥/ ١٦٣) (نحا).

(٦) لسان العرب (١٥/ ٣٠٩) (نحا).

(هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية) وهي تجري على ثمانية مجارٍ؛ على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف .... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لِمَا يُحدِث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع، والجر، والنصب، والجزم، لحروف الإعراب"[1] ويقول: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى: منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولا منوَّن" [2]

واستعمله النحويون بعده للدلالة على الحركة المتغيرة الدالة على تأثر الكلمة بالعامل الداخل عليها، فاستعمله الفراء، والمبرد [3] والزجاجي، والفارسي[4] وابن الوراق[5] والرماني[6] وابن جني[7] والهروي[8] والحريري[9]

والزمخشري[10] وأبو البركات كمال الدين الأنباري[11] وابن الأثير [12] والجزولي[13] والعكبري[14] وأبو الحسن علم الدين السخاوي[15].

قال الفراء:" {الرَّحْمنِ}[16] يرفع ويخفض في الإعراب"[17].

---

(1) الكتاب (١/ ١٣).
(2) الكتاب (١/ ١٧) وينظر: (٢/ ٢٦٥)، (٤/ ٤١٥).
(3) المقتضب (٢/ ٣).
(4) الإيضاح العضدي (ص١١، ١٥، ١٧، ١٠٣، ٢٦٧، ٣١٤).
(5) علل النحو (ص١٤٢، ١٤٩، ١٨٨، ٤٩٨).
(6) ينظر: رسالة الحدود (ص٦٩).
(7) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص/ ٩، ٢٣٥).
(8) ينظر: إسفار الفصيح (٢/ ٨٥١).
(9) ينظر: ملحة الإعراب (ص١٢، ٤٥).
(10) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٢٦)
(11) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٧).
(12) البديع في علم العربية (١/ ١٥، ٣٧)، (٢/ ٦٩٩)
(13) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص٧).
(14) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٢).
(15) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٤٠)، (٢/ ٥٤١).
(16) في قوله: {رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا} النبأ: ٣٧.
(17) معاني القرآن للفراء (١/ ١٦).

وقال ابن السراج: "والضرب الثاني من التغيير، هو: الذي يسمى الإعراب، وهو: ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما..... فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث (إعرابًا) وبدؤوا بذكره في كتبهم؛ لأنَّ حاجة الناس إليه أكثر، وسمّوا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف (مبنيا)"[١].

وقال الزجاجي: " باب القول في الإعراب والكلام أيهما أسبق ..... وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية (ولا) معانيها عما وضعت له، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذًا سابق له في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه"[٢].

المعرب: استخدم مصطلح المعرب في تعريف معرب الاسم لا مطلق المعرب[٣].

وبالنظر إلى المصطلح ذاته يتضح أنه مستعمل عنده وعند النحويين قبله، فاستعمله المبرد، وابن السراج [٤] والفارسي [٥] وابن الوراق [٦] وابن جني[٧] والزمخشري، وأبو البركات الأنباري[٨] والسهيلي [٩] وابن الأثير[١٠] والجزولي[١١] والعكبري[١٢] وأبو الحسن علم الدين السخاوي.

يقول المبرد:" وإعراب الْأَسْمَاء على ثَلَاثَة أضْرب على الرّفْع وَالنّصب والجرِّ فأمّا رفع الْوَاحِد المعرب غير المعتلّ فالضَّمُّ ..." [١٣] .

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٤٤).

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص ٦٧) وينظر: (ص٤٣، ٥١، ٥٨).

(٣) قال الرض: "هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الاسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المعرب هو الاسم المركب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم" شرح الرضي على الكافية (١/ ٥١).

(٤) الأصول في النحو (١/ ٤٥، ٣٢٨)، (٢/ ١١١)

(٥) الإيضاح العضدي (ص١٥)، (ص٢٤٣).

(٦) علل النحو (ص١٤٩).

(٧) اللمع في العربية لابن جني (ص/ ٩، ١٢٣).

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٤٠).

(٩) نتائج الفكر في النحو (ص٦٢).

(١٠) البديع في علم العربية (١/ ١٥)، (٢/ ٥، ١٩٣).

(١١) المقدمة الجزولية في النحو (ص١٩٢).

(١٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٤)، سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣٩): ب.

(١٣) المقتضب (١/ ٤).

ويقول الزمخشري: "والاسم المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا، بحركةٍ، أو بحرفٍ، أو محلًّا"[١] .

والمعنيان اللغويان لـ (عرب)- عدم اللحن، والإفصاح والإبانة- يتفقان مع المعنى الاصطلاحي لمصطلح (المعرب) لأنَّ في تركيب الاسم مع المعنى إفصاحًا وإبانةً، كما أن فيه عدم لحن؛ لأن تغيير الحركات والحروف بما يقتضيه معنى الكلام لا يتأتى معه اللحن.

- **ألقاب الإعراب**: ألقاب الإعراب للاسم (الرفع، والنصب، والجر) وللفعل (الرفع، والنصب، والجزم) وهذه الألقاب من صفة الصوت؛ لأنَّه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم- أي: ينقطع- عند سكونهما، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فتسميه جزما، اعتبارًا بالصوت وانجزامه، وتسميه سكونًا، اعتبارًا بالعضو الساكن[٢].

قال ابن الحاجب: "الإعراب... وأنواعه: رفع، ونصب، وجرّ، فالرّفع: علم الفاعليّة، والنّصب: علم المفعوليّة، والجرّ: علم الإضافة "[٣].

وقال في الفعل المضارع: "ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتّصل به نون التّأكيد، ولا نون جمع المؤنّث، وإعرابه: رفع ونصب وجزم"[٤].

ومفهومات مصطلحات ألقاب الإعراب مستمدة من المعنى اللغوي للقب- المستمد من صفة الصوت- فالعلاقة بينهما قوية وظاهرة.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣)، وينظر: (ص: ٣٥).
(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٦٧).
(٣) الكافية في علم النحو (ص: ١١).
(٤) الكافية في علم النحو (ص: ٤٤).

وهذه الألقاب مستعملة قبل ابن الحاجب، عند سيبويه، والمبرد [١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] والزجاجي[٤] وابن الوراق [٥] وأبي البركات الأنباري [٦] وابن الأثير[٧] والجزولي [٨] والعكبري[٩] والسخاوي[١٠] .

يقول سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح ..... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين "[١١].

وفرق ابن الحاجب بين المعرب، والمبني، وهو تابع في ذلك لسيبويه [١٢] والبصريين [١٣] فقد فرقوا بين هذه الأسماء فجعلوا الرفع، والنصب، والخفض، لما دخل على الأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب بالحركات الثلاث، وجعلوا الضم، والفتح، والكسر، لما بني مضمومًا، أو مفتوحًا، أو مكسورًا، وكذلك فعلوا في الجزم، والوقف، فجعلوا الجزم في الأفعال، لِمَا جُزِم بعامل، والوقف لِمَا بُنِي ساكنًا[١٤].

---

(١) ينظر: المقتضب (١/ ٤).
(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٥).
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١١).
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ٩٣).
(٥) ينظر: علل النحو (ص١٤٥).
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٨)، (٢/ ٣٦٧).
(٧) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٤، ٤٩).
(٨) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص١٥٨).
(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦٥).
(١٠) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٦٠).
(١١) كتاب سيبويه (١/ ١٣، ١٥).
(١٢) ينظر: كتاب سيبويه (١/ ١٣).
(١٣) ينظر: المقتضب (١/ ٤)، الأصول في النحو (١/ ٤٥)، الإيضاح العضدي (ص١٥).
(١٤) ينظر: مفاتيح العلوم (ص٦٣، ٦٤).

يقول سيبويه: " وهي تجري على ثمانية مجارٍ .... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"[١].

- **المنصرف، والممنوع من الصرف**

و(منصرف) مصدر [٢] والاسم منصرف وغير منصرف [٣] فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين [٤] وغير منصرف يمتنع منه الجر والتنوين [٥].

قال ابن الحاجب: "فالمفرد المنصرف، والجمع المكسّر المنصرف بالضّمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرّا ..... غير المنصرف بالضّمّة والفتحة"[٦].

والمصطلحات مستعملة قبل ابن الحاجب فالمنصرف، وغير المنصرف استعملهما سيبويه، والمبرد[٧] وابن السراج[٨] والزجاجي (استعمل بمعنى غير المنصرف ما لا ينصرف وسيأتي بيانه)[٩] والفارسي[١٠] والزمخشري[١١] وابن الأثير[١٢].

قال سيبويه: "وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء، وفي غير الانصراف والوصل على آخر، فصار الاسم لغير منصرف يجيء على

(١) كتاب سيبويه (١/ ١٣).
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣٨٦) (صرف).
(٣) القاموس المحيط (ص: ١٠٦٩) (فصل الصاد – صرف).
(٤) ينظر: أسرار العربية (ص: ٥٣).
(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٤٥).
(٦) الكافية في علم النحو (ص: ١١).
(٧) ينظر: المقتضب (١/ ١٤٥)، (٣/ ٨٧، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٣٠).
(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٤٧) ، (٢/ ٧٩، ٩٠).
(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ٩٨).
(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٣).
(١١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص/ ٣٥، ٢٥٤) .
(١٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٢، ١٨، ٦٨٠، ٦٨٦).

بنائه إذا كان اسما لمنصرف، ومن ثمَّ مدوا (لا) و(في) في الانصراف، وغير الانصراف، والتأنيث، والتذكير، كـ (كي) و(لو) وقصتها كقصتها في كل شيء"[١] ويقول أيضا: "ولا يكون أبدا في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع"[٢]

أما الممنوع من الصرف، فاستعمله بمفهومه قبل ابن الحاجب المبرد، والحريري (ت: ٥١٦ هـ) غير أننا لا نستطيع تحديد أول من استعمل المصطلح لضياع مؤلفات من سبق المبرد كالمازني، والجرمي.

يقول المبرد: "أما مَا كَانَت أَلفه للتأنيث؛ نَحْو: حُبْلَى، وسكرى فقد تقدم قَوْلنَا فِيهِ أَنه لَا ينْصَرف فِي معرف وَلَا نكرَة وَأما مَا كَانَت الْألف فِيهِ زَائِدَة للإلحاق فمصروف فى النكرَة؛ لِأَنَّهُ مُلْحق بالأصول، وممنوع من الصّرْف فى الْمعرفَة؛ لِأَن أَلفه زَائِدَة كزيادة مَا كَانَ للتأنيث"[٣].

ويقول الحريري: "لَفْظَة أمس فِي هَذَا الشَّاهِد[٤] هِيَ اسْم مجرور بـ (منذ) وعلامة جَرّه الفتحة عوضا عَن الكسرة لِأَنَّهُ مَمْنُوع من الصّرْف للعلمية وَالْعدْل"[٥] واستعمله الزجاجي[٦] والزمخشري[٧] استعمالا عارضا غير مقصود.

---

(١) كتاب سيبويه (٣/ ٢٦٣).

(٢) كتاب سيبويه (٣/ ٢٨٤).

(٣) المقتضب (٣/ ٣٣٨) وينظر: (٣/ ٣١١)، (٤/ ٢٠٧).

(٤) الشاهد في قَول الشَّاعِر:

(لقد رَأَيْت عجبا مذ أمسا ... عجائزا مثل السعالي خمْسا)

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص (ص٢٨٢)

(٦) يقول الزجاجي: "جوار وقواض وغواش وسوار ..... في حال النصب فإن البناء يتم لخفة الفتحة؛ فترجع إلى الامتناع من الصرف؛ لكمال البناء، كقولك في الخفض والرفع: هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ؛ وفي النصب: رأيت جواريَ وغواشيَ وقواضيَ، لا تصرفه"الإيضاح في علل النحو (ص: ١٠٥) ، وينظر: (ص: ٩٨، ١٤٢).

(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٢٢).

من المصطلحات التي بمعنى المنصرف وغير المنصرف

ورد بمعنى (غير المنصرف) (ما لا ينصرف) واستعمله ابن السراج وكان أكثر استعمالا له من (غير المنصرف)[١] كما استعمله الزجاجي[٢] والحريري[٣].

ورد بمعنى (المنصرف) (المجرى) وهو من مصطلحات الكوفيين [٤] .

يقول الفراء: "وقوله[٥]:﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ كتبت بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خفّ منها شيء جرى، إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعد، وهند، وجمل، وإنما انصرفت إذا سمّى بها النّساء؛ لأنها تُرَدّد وتكثر بها التّسمية فتخف لكثرتها، واسماء البلدان لا تكاد تعود"[٦]

ويلاحظ في هذا النص استعماله المصطلحين (جرى) و(انصرف) بمفهوم (المنصرف) أما الممنوع من الصرف عنده فاصطلاحه (لا يجري) أو (يترك إجراؤه)[٧] ومن ذلك قوله: "يقال: آزر في موضع خفض، ولا يجرى لأنه أعجميّ"[٨].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٦، ١٥٦، ٢٢٧، ٣٣٧)، (٢/ ١٨، ٧٩)، (٣/ ٤٣٥).

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ٩٧، ٩٨).

(٣) ينظر: ملحة الإعراب (ص٦٧).

(٤) الجاسوس على القاموس (ص: ٣٥٧).

(٥) البقرة: من الآية (٦١)

(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢)، وينظر: (١/ ٣٤٦، ٤٢٩، ٤٣١)، (٢/ ٢٠، ١٧٥، ٣٥٨، ٣٩١)، (٣/ ١٤، ١٠٩).

(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٩)، (٣/ ١٠٢، ١٠٩).

(٨) معاني القرآن (١/ ٣٤٠) وينظر: (١/ ٢٠٨، ٣٤٢، ٣٤٦، ٤٢٩)، (٢/ ٢٠، ١٧٦، ٣٥٨).

وقد استعمل الفراء مصطلح الصرف بمعنى العدل، فقال: "وأما قوله : مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُباعَ فإنها حروف لا تجرى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهنّ ..... وربما جعلوا مكان ثلاث ورباع مثلث ومربع ، فلا يجرى أيضا كما لم يجر ثلاث ورباع لأنه مصروف ، فيه من العلّة ما في (ثلاث) و(رباع) ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها"[١].

واستعملهما الجوهري، فقال: "ونصيبين: اسم بلد، وفيه للعرب مذهبان: منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الإعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف"[٢] ويقول: "وخُضَارَة بالضم: البحر، معرفة لا تجري تقول: هذا خُضارةُ طامِيًا ".

وقوله: "لا تجري" "أي: لا تنصرف وهذه عبارة قدماء الكوفيين يعبرون عن المنصرف بالمجري، وأما البصريون فيقولون منصرف"[٣] ومن الملاحظ أن مصطلح (الممنوع من الصرف)، استُعمل متأخرًا، وتقدم عليه استعمال مفهومه بألفاظ عدة كـ (ما لا ينصرف) و(غير المنصرف)، لكن أكثرها استعمالا هو الأول نظرا لوضوحه، وعدم تصدر أداة النفي فيه، فهذه الظاهرة غير مرغوبه في المصطلحات، ولخفة كلمة (الصرف) دون (المنصرف) و(ينصرف).

***

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٤)، وينظر: (١/ ٢٥٥).
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٢٦) (نغب).
(٣) حاشية المحقق رقم (٢) في الصحاح (٢/ ٦٤٧) (خضر).

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في المرفوعات

- **الفاعل**

يطلق على مَن قام بالفعل، أو اتَّصف به، يتقدَّمه فعل تامّ مبني للمعلوم، يدلّ على زمن حدوث الفعل، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، أو مات زيد، واصطلاحا عند ابن الحاجب، هو: "ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: (قام زيد)، و (زيد قائم أبوه)"[١]

وهذا المصطلح قديم الاستعمال ولم يقع خلاف فيه، فهو من المصطلحات التي اتفق العلماء عليها، فاستعمله بلفظه ومفهومه، الخليل[٢] وسيبويه[٣] والفراء[٤] والمبرد[٥] وابن السراج، والزجاجي[٦] والفارسي[٧] وابن جني، والحريري[٨] والزمخشري[٩] وابن الأثير[١٠] وعلم الدين السخاوي[١١] .

يقول ابن السراج:" اعلم: أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه"[١٢] .

---

(١) الكافية في علم النحو (ص: ١٤).
(٢) العين (٢/ ٦٥).
(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٣).
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢، ١١٨).
(٥) المقتضب (١/ ٨)، (٤/ ٣٥١).
(٦) الإيضاح في علل النحو (ص٤٨).
(٧) الإيضاح العضدي (ص٦٣).
(٨) ملحة الإعراب (ص٢٨).
(٩) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٨).
(١٠) البديع في علم العربية (١/ ١٠٨).
(١١) سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٧٤٠).
(١٢) الأصول في النحو (١/ ٥٤).

ويقول ابن جني:" اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم "[١]

- **التنازع**

من (نزع) الشيء من مكانه قلعه، و(التنازُع) التخاصُم [٢] مصدر تنازَعَ، وعند النحاة توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد باختلاف الجهة أو باتحادهما نحو قام وضربته زيد)[٣]

وصف ابن الحاجب جملة التنازع، فقال:" وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة، مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعوليّة، مثل: (ضربت وأكرمت زيدا)، وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين "[٤] .

ومصطلح (التنازع) متأخر في الظهور، لكن النحويين من سيبويه قد تحدثوا عنه، وسماه سيبويه: (باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك) وقال:" وهو قولك: ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ، وضربَنى وضربتُ زيداً، تَحمل الاسمَ على الفعل الذى يَليه "[٥] وعند المبرد هو باب (إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر)[٦] وعند ابن الأثير هو (اجتماع فعلين على اسم له بهما تعلق في المعنى)[٧]

---

(١) اللمع في العربية لابن جني (ص٣١).
(٢) مختار الصحاح (ص٣٠٨) (نزع).
(٣) تكملة المعاجم العربية (١٠/ ١٩٩).
(٤) الكافية في علم النحو (ص١٤).
(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٣).
(٦) المقتضب (٤/ ٧٢).
(٧) البديع في علم العربية (١/ ١١٠).

وتحدث عنه الفراء[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] وابن جني[٤] والزمخشري[٥] دون أن يضعوا عنوانًا أو مصطلحًا له.

والسيرافي أقدم من ذكر مصطلح التنازع في شرحه لأبيات سيبويه، فقال:" (تنازع الفعلين، وإعمال ما يحسن معه المعنى) قال سيبويه في: باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بفاعله مثل الذي فعل به "[٦] .

ثم ورد عند أبي البركات الأنباري[٧] والعكبري[٨] وابن يعيش[٩]، وعليه فالمصطلح تأخر في الظهور لكنه استخدم قبل ابن الحاجب، ولعل العامل في تأخر ظهوره عدم استقرار المصطلح النحوي في هذه الفترة؛ لذا نجد كثيرًا من العلماء ذكروه بوصفه، دون استخدام المصطلح الذي هو عبارة عن كلمة واحدة تؤدي المفهوم باختصار، ثم إن كثيرًا من المصطلحات تأخر ظهورها، ولكنها مستقرة من حيث التقعيد النحوي لها.

- **مفعول ما لم يسمّ فاعله**

ما لم يسمَّ فاعله: الفعل الذي حذِف فاعله فتغيرت صورته لذلك، فينوب عن فاعله واحد من أربعة أشياء: المفعول به، والمجرور، والمصدر المختص، والظرف

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢٢).
(٢) الأصول في النحو (٢/ ٢٤٤).
(٣) الإيضاح العضدي (ص٦٦).
(٤) الخصائص (٢/ ٣٨٩).
(٥) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٨).
(٦) شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٠).
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٧١).
(٨) التبيين عن مذاهب النحويين (ص٢٥٢).
(٩) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٤).

المتصرف المختص، وينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، ووجوب الاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه [١].

استعمل ابن الحاجب هذا المصطلح، فقال: "مفعول ما لم يسمّ فاعله: كلّ مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغيّر صيغة الفعل إلى (فعل) أو (يفعل) "[٢] وقال في موضع آخر: " فعل ما لم يسمّ فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيا ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره، ويضمّ الثّالث مع همزة الوصل، والثاني مع التّاء خوف اللّبس"[٣] .

وهذا المصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب، فاستعمله الفراء، فقال:" وَكَانَ بعضهم يقرأ[٤]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٥] فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسمّ فاعله"[٦] وقصد به الفعل، حينما قال: " وقد قرأ عَاصِم[٧]– فيما أعلم– (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) [٨] كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ؛ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه"[٩].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٢٠: ١٢٧).

(٢) الكافية في علم النحو (ص: ١٥).

(٣) الكافية في علم النحو (ص: ٤٦).

(٤) قراءة ابن عامر وحده {زين} بضم الزاي وكسر الياء {قَتْلَ} برفع اللام {أَوْلَادِهِمْ} بنصب الدال {شُرَكَاؤُهُمْ} بياء خفضا. ينظر: السبعة (ص٢٧٠)، المبسوط (ص٢٠٣).

(٥) الأنعام: من الآية (١٣٧).

(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٧)، وينظر: (١/ ٢٠٥).

(٧) "قرأ عاصم في رواية أبى بكر وحده (نجى المؤمنين) بنون واحدة، مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله والياء ساكنة". السبعة في القراءات (ص٤٣٠)، الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٥٩)

(٨) في قوله تعالى: {فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: ٨٨].

(٩) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٠)، وينظر: (١/ ١٤٦)، (٣/ ٣٠، ٥٣، ٦٣).

وورد في استعمال المبرد[١] وابن السراج [٢] والزجاجي [٣] والفارسي [٤] وابن جني[٥] والهروي [٦] والزمخشري [٧] وابن الأثير[٨].

أما سيبويه فسماه "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل" فقال: "واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل؛ لأن معناه متعديا إليه فعل الفاعل، وغير متعد إليه فعله سواء، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيدا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرِب زيدٌ، فلا يتعداه فعله؛ لأن المعنى واحد"[٩].

مصطلحات أخرى دالة على (ما لم يَسُمَّ فاعله)

نائب الفاعل: واستعمله ابن جني[١٠] وأبو البركات الأنباري[١١] ورضي الدين[١٢].

(١) المقتضب (١/ ٩٣، ١٧٣)، وينظر: (٢/ ٢، ٢٠٣)، (٤/ ١٠٢، ٣٣٢).
(٢) ينظر: الأصول (١/ ٧٧، ١٤٠، ١٨٥،١٨٦، ١٨٩، ١٩٤،٢٠٢، ٢٠٨، ٢٥٨)، (٢/ ٢٢٨، ٣٤٩)، (٣/ ٣١٣).
(٣) الإيضاح في علل النحو (ص٦٩).
(٤) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٧، ١٥٠) (٤/ ٢٦١).
(٥) الخصائص (٢/ ٢٢١)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف (ص٩٥)، اللمع في العربية لابن جني (ص٢٤).
(٦) إسفار الفصيح (٢١٩/١، ٤٠٩) (٢/ ٦٨٠، ٧٧٩، ٨٦٥).
(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٤٣، ٥٢٦)
(٨) البديع في علم العربية (١/ ٥٤، ٩٦، ١١٤، ١٣٨) .
(٩) كتاب سيبويه (١/ ٤٢).
(١٠) اللمع في العربية لابن جني (ص/ ٣٣).
(١١) أسرار العربية (ص٨٥).
(١٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٤/ ١٧)

المبني للمجهول: واستُعمِل للدلالة على الفعل المبني لما لم يَسُمَّ فاعله عند الفراء؛ إذ يقول: "وقوله[١]: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ لا يَسْأَل ذو قرابة عنْ قرابته، ولكنهم يُعَرِّفُونهم بالبناء للمجهول"[٢].

ثم استعمله الفارسي[٣] وابن جني[٤] والهروي[٥] وأبو البركات الأنباري[٦].

ويبدو أن استمرار إطلاق مصطلح (المبني للمجهول) و(نائب الفاعل) كان متأخرا، وتفسير ذلك أنه "لما أخذت المصطلحات النحوية شكلها المستقر نظر النحاة إلى أقسام الفعل، فإذا فيها المعلوم المعروف، وهو ما ذكر فاعله وبني له، فسموه (مسمى فاعله) وفيها ما لم يذكر فاعله، فبني للمفعول فسموه (غير مسمى فاعله) وهُدُوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح"[٧] (المبني للمجهول) للفعل و(نائب الفاعل) للاسم المرفوع به .

- **المبتدأ**

بدأت بالشئ بدءا: ابتدأت به، وبدأت الشئ: فعلته ابتداء[٨].

واصطلاحا عند ابن الحاجب، هو" الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر ..... وأصل المبتدأ التّقديم"[٩].

---

(١) المعارج: من الآية (١٠).
(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٨٤).
(٣) المسائل الحلبيات (ص٤٧).
(٤) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص٩٣).
(٥) إسفار الفصيح (١/ ٢١٩)
(٦) أسرار العربية (ص/ ٨٦).
(٧) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص/ ١٤٤).
(٨) الصحاح (١/ ٣٥) (بدأ)، لسان العرب (١/ ٢٦) (فصل الهمزة- بدأ)
(٩) الكافية (ص: ١٥).

وبين المعنى الدلالي للمصطلح والاصطلاحي علاقة قوية، فالمبتدأ أصله البدء به وتقديمه وهو ذات المعنى اللغوي للكلمة.

وتاريخ استخدام المصطلح قديم قبل ابن الحاجب، فاستخدمه سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] والزجاجي[٤] والفارسي[٥] وابن جني[٦] والحريري[٧] والزمخشري[٨] والسهيلي[٩] وابن الأثير[١٠] والعكبري[١١].

<u>وللمبتدأ مصطلحات أخرى منها:</u>

<u>المسند إليه،</u> واستخدمه سيبويه، والمبرد[١٢].

قال سيبويه:" (هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه "[١٣]

<u>الاسم،</u> واستخدمه سيبويه، وابن السراج [١٤]، والفارسي[١٥].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٣)، (٢/ ٩٠)

(٢) المقتضب (٣/ ٧٦).

(٣) الأصول في النحو (١/ ٥٢، ٥٨).

(٤) الإيضاح في علل النحو (ص١٢٠).

(٥) الإيضاح العضدي (ص٢٩).

(٦) اللمع في العربية لابن جني (ص٢٥).

(٧) ملحة الإعراب (ص٢٦).

(٨) المفصل في صنعة الإعراب (ص٤٣).

(٩) نتائج الفكر في النحو (ص٣١٢).

(١٠) البديع في علم العربية (١/ ٥٤).

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٣٠).

(١٢) المقتضب (٤/ ١٢٦).

(١٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٣).

(١٤) الأصول في النحو (١/ ٥٥).

(١٥) الإيضاح العضدي (ص٣٠).

قال سيبويه:" (هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ) على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل، أىَّ ذلك فعلتَ جاز "[١] وقال:" باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ"[٢].

وأشهر المصطلحات هو (المبتدأ) لصدقه على المبتدأ دون غيره، فالمسند إليه يشمل الفاعل مع المبتدأ، والاسم يشمل جميع الأسماء، على عكس المبتدأ الذي يعبر عن مفهومه تعبيرًا دقيقًا، وبلفظ مختصر، ولعل هذا سبب انتشاره.

- **الخبر**:

الخبر: النبأ [٣] أو: ما أَتاك من نَبأ عمن تَسْتَخْبِرُ [٤] وهو اسم ما ينقل ويتحدث به [٥] .

وعرفه ابن الحاجب بأنه: "هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة"[٦].

وبين الدلالة اللغوية والاصطلاحية للخبر رابط لأن الخبر هو: النبأ عن المبتدأ، فإذا أنبأ عنه فهو مسند إليه.

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٩١).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٢٧).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ١٧٨) (خ ب ر)، لسان العرب (٤/ ٢٢٦) (خبر)، القاموس المحيط (ص: ٣٨٢) (فصل الخاء).

(٤) لسان العرب (٤/ ٢٢٦) (خبر).

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٣/ ١٠) (الخاء مع الباء وما يثلثهما).

(٦) الكافية (ص: ١٥)، وينظر: (ص: ١٦، ١٧، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣)، وقال رضي الدين في شرح التعريف: "قوله: " والخبر هو المجرد "، دخل فيه المبتدأ الأول، والثاني، والاسماء المعدودة، قوله: " المسند " أخرج منه المبتدأ الأول، والاسماء المعدودة، قوله: " المغاير للصفة المذكورة " أخرج منه المبتدأ الثاني" شرح الكافية (١/ ٢٢٨).

وهذا المصطلح مستخدم قبل ابن الحاجب، فقد ذكره سيبويه والفراء[١] والمبرد[٢] وابـن السـراج[٣] والزجـاجي[٤] والفارسـي[٥] وابـن الـوراق، وابـن جنـي[٦] والجرجاني[٧] والحريري [٨] والزمخشري[٩] والسهيلي [١٠] وابن الأثير[١١].

يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ، وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر"[١٢].

ويقول ابن الوراق:" إنَّ الْمُبْتَدَأ لما كَانَ لَا بُد لَهُ من خبر، كَمَا أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من فَاعل، صَار الْخَبَر مَعَ المبتدأ كالفاعل مَعَ الْفِعْل، فَكَمَا وَجب رفع الْفَاعِل وَجب رفع الْخَبَر"[١٣].

وقد استخدم ابن الحاجب مصطلح الخبر معرفًا إياه بالمسند، فيقول: "خبر (لا) الّتي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها"[١٤] وكذا يقول في خبر كان

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٧٥، ٧٨، ١٥٠، ٢٠٢).
(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٦).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥٥).
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٤).
(٥) الإيضاح العضدي (١٢٠).
(٦) اللمع في العربية لابن جني (ص٢٦، ٢٣٣).
(٧) دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٨١) .
(٨) ملحة الإعراب (ص٥٣) .
(٩) المفصل في صنعة الإعراب (ص٤٤، ١٠٢).
(١٠) نتائج الفكر في النحو (ص٣١٣) .
(١١) البديع في علم العربية (١/ ٥٦)، (٢/ ٢٢١، ٢٤٩).
(١٢) الكتاب (١/ ٤٥).
(١٣) علل النحو (٢٦٤).
(١٤) الكافية في علم النحو (ص: ١٧).

وأخواتها[١] وفي خبر (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس) [٢] ولم يستخدمه مصطلحًا كما استخدم مصطلح الخبر، و"بقي مصطلح الخبر دالا على مفهومه في العصر الحديث، وربما يعود السبب في ذلك إلى تعدد دلالة مصطلح (المسند) في النحو العربي؛ إذ يدل على الخبر والفعل، وشيوعه في علم المعاني؛ لذا ترك المصطلح في النحو العربي"[٣].

(١) الكافية في علم النحو (ص: ٢٦).

(٢) الكافية في علم النحو (ص: ٢٧).

(٣) المصطلح النحوي في كتاب شذور الذهب لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) (ص: ٣٨).

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في المنصوبات

- **المفعول المطلق**

سمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه، والمصدر هو المفعول حقيقة؛ لأنه هو الذي يحدثه الفاعل[١].

وعرفه ابن الحاجب بأنه "اسم ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه"[٢].

وبين التعريف الاصطلاحي وسبب التسمية تلاقٍ؛ إذ إنه سمي مطلقًا لعدم تقييده بحرف، وفي الاصطلاح هو اسم للفعل الواقع من الفاعل، على إطلاقه.

وهذا المصطلح مستخدم قبل ابن الحاجب، وكان أول من استخدمه ابن السراج، فقال:" المفعول المطلق، ويعني به المصدر، والمصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص"[٣] ومستخدم هذا المصطلح عند غيرهما[٤]، وعرفه الفارسي بقوله: "المفعول المطلق: هو الذي لم يقيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث"[٥]، أما سيبويه فاستعمل مصطلح (المصدر) للدلالة على مفهومه، فقال:

"وذلك قولك: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدةً، وشاربته مشاربةً، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفعول"[٦]، ويقول: "(هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة) فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه ..... يقولون للمكان: هذا مخرجُنا، ومدخلُنا، ومصبحُنا، وممسانا، وكذلك إذا أردت المصدر"[٧].

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٩٤).

(٢) الكافية في علم النحو (ص: ١٨).

(٣) الأصول في النحو (١/ ١٥٩).

(٤) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٤٨).

(٥) الإيضاح العضدي (ص: ١٦٧).

(٦) كتاب سيبويه (٤/ ٨٠).

(٧) كتاب سيبويه (٤/ ٩٥)، وينظر: (١/ ١١٥، ٣٤١).

من المصطلحات التي بمعنى المفعول المطلق:

(الحدث) و(الحدثان)[١] استعملهما لمفهوم المفعول المطلق سيبويه، فقال:" واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم (الحدثان) الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على (الحدث) ألا ترى أنَّ قولك: قد ذهب، بمنزلة قولك: قد كان منه ذهابٌ ..... وإنما جعل في الزمان أقوى؛ لأنَّ الفعل بُنِى لما مضى منه، وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر، وهو الحدث"[٢].

(الفعل) [٣] واستعمله سيبويه- أيضًا- فقال: "ومما جاء مخالفا للمصدر لمعنى قولهم ..... كما قالوا الحلب في الحليب والمصدر وقد يقولون الحلب وهم يعنون اللبن ويقولون حلبت حلبا يريدون الفعل الذي هو مصدر "[٤].

- **المفعول به.**

عرفه ابن الحاجب بأنه: "ما وقع عليه فعل الفاعل"[٥].

وهذا المصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب، فاستعمله الفراء، حيث يقول: "وقوله[٦]: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ قراءة أصحاب عبد الله[٧] يقدمون المفعول بِهِ قبل الفاعل"[٨].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٥)، شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤١٣).

(٢) كتاب سيبويه (١/ ٣٤، ٣٦).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٥)، شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤١٣).

(٤) الكتاب (٤ / ٤٢).

(٥) الكافية في علم النحو (ص: ١٨) وينظر: (ص: ١٥، ٢٤).

(٦) التوبة: من الآية: [١١١].

(٧) قراءة (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ) لأصحاب عبد الله بن مسعود، في: تفسير القرطبي (٨/ ٢٦٦)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٦٠) ولحمزة والكسائي، في: السبعة في القراءات (ص٣١٩)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٢٨٨)، إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٥٢)، التيسير في القراءات السبع (ص٣٢١)، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ص٢٠٠)، وزاد الثعلبي: النخعي، والأعمش، وخلف، في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٤/ ٧١)، وزاد أبو حيان: ابن وثاب، وطلحة، في: البحر المحيط في التفسير (٥/ ٥٠٩).

(٨) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٥٣)، وينظر: (٢/ ٤٠٤)، (٣/ ٢٤).

واستعمله المبرد[١] وابن السراج[٢] والزجاجي[٣] والفارسي[٤] وابن الوراق[٥] وابن جني[٦] والزمخشري، والسهيلي[٧] وابن الأثير[٨].

يقول الزمخشري: "المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغت البلد"[٩].

ومن المصطلحات الدالة على المفعول به:

(المفعول) دون تقييده بالجار والمجرور (به)، استعمله سيبويه، فقال: " والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[١٠].

(المفعول فيه) واستعمله ابن السراج فإن نقلت " فَعَلَ" إلى "فُعِلَ" كان بالعكس لأنه إن كان لا يتعدى لم يجز نقله إلى "فعل"، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد أقيم المفعول فيه مقام الفاعل ولم يتعد بعده إلى مفعول"[١١].

استعمال آخر لمصطلح المفعول به:

---

(١) ينظر: المقتضب (١/ ٨)، (٤/ ٥٩، ١٠٢، ١٦١، ١٦٨، ١٧١، ٣٤٢).
(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٦٩)، (١/ ٢٠٦)، (١/ ٢٥٤).
(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٤٩، ١٢٨).
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٦٥، ٧٠، ٩١، ١٦٥، ١٦٩).
(٥) ينظر: علل النحو (ص٢٠٦، ٢٦٩) .
(٦) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٣٣، ٥١).
(٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص١٥٠).
(٨) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٩٠، ١١٨، ٢١٥).
(٩) المفصل في العربية (ص/ ٥٨)، وينظر: (ص/ ٧٩، ٨١، ٣٤٢).
(١٠) كتاب سيبويه (١/ ٣٣)، وينظر: (٢/ ١٤٨).
(١١) الأصول (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦).

ورد عند الفارسي للدلالة على اسم المفعول، فقال: "واسم المفعول به في ذلك يجري مجرى اسم الفاعل تقول: مررت برجل مضروب أبوه، وبغلام معطى أبوه درهما"[١] ولم أهتد إليه عند من سبق ابن الحاجب غير الفارسي، واستعمله بعده رضي الدين[٢]، ونقله عن ابن جني ابن منظور [٣].

- **الاشتغال**

حقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه[٤].

واصطلاحا عند ابن الحاجب هو:" ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه " [٥]

لم يستخدم سيبويه هذا المصطلح، ووضع له اسما، هو: (ما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم)، فقال:" (هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم) فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدا، وهو الحدُّ .... فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء ..... وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره "[٦].

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي (ص/ ١٤١).

(٢) قال: "ومنهم قولهم: اسم المفعول، أي اسم المفعول به" شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٣٠).

(٣) ينظر: لسان العرب (٥/ ٣٠٩)، تاج العروس من جواهر القاموس (١٥/ ٢٠).

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٨٠).

(٥) الكافية في علم النحو (ص٢١).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٨١).

وتحدث عنه المبرد[١]، وابن السراج، والفارسي[٢]، وابن الأثير [٣]، دون وضع اصطلاح له [٤].

يقول ابن السراج:" ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار ..... ومن هذا: "أَزيدًا ضربتَهُ" تريد: أَضَرَبْتَ زيدًا ضربتَهُ فاستغنى٧ "بضربتَهُ" وأُضمر فِعْلٌ يلي حرف الاستفهام، وكذلك يحسنُ في كل موضعٍ هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء، تقول: زيدًا اضربهُ، وعمرًا لا يقطع الله يَدهُ، وبكرًا لا تضربْهُ، وإنْ زيدًا ترهُ تضربهُ "[٥].

واستخدم السيرافي[٦]، وابن الوراق[٧]، وابن بابشاذ [٨]، وابن يعيش [٩]، الفعل (اشتغل) عرضا لا قصدًا.

واستخدم الفعل (اشتغل) الزجاجي في غير هذا الموضع، فقال:" وكذلك: قام زيد، إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه "[١٠].

أما مصطلح الاشتغال فاستخدمه قبل ابن الحاجب، الحريري [١١] والسهيلي[١٢]، وسماه الجزولي (الاشتغال أو ما أضمر عامله على شريطة التشاكل)[١٣] واستخدمه العكبري[١٤].

---

(١) المقتضب (٣/ ٢٧).

(٢) الإيضاح العضدي (ص١٣٦).

(٣) البديع في علم العربية (١/ ٧١).

(٤) البديع في علم العربية (١/ ٧١).

(٥) الأصول في النحو (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣): .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٧٨، ٤٠٠).

(٧) ينظر: علل النحو (ص٣١٢).

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٧٤).

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٠١).

(١٠) الإيضاح في علل النحو (ص٦٤).

(١١) ينظر: ملحة الإعراب (ص٢٨).

(١٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٣٣٦).

(١٣) المقدمة الجزولية في النحو (ص٩٩).

(١٤) التبيين عن مذاهب النحويين (ص٢٦٦).

من المصطلحات الأخرى الدالة على مفهوم الاشتغال:

التفسير: واستخدمه السيرافي، وابن الأثير[١]، عرضًا لا قصدًا، قال السيرافي:" إنَّ تَرْكَ إظهار الفعل المضمر في (زيدا ضربته) مع مجيء التفسير، بمنزلة قولك: نعم رجلا زيد، وتقديره: نعم الرجل رجل زيد"[٢]، واستخدمه قصدًا الزمخشري، فقال:" التفسير: ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيداً ضربته، كأنك قلت ضربت زيداً ضربته "[٣].

ومصطلح الاشتغال تأخر ظهوره، وأقدم من وجِد مستعملًا له الحريري والسهيلي، وهو المستعمل بكثرة، لاختصاره وظهور دلالته على المعنى الاصطلاحي للكلمة.

- **المفعول فيه**

والمفعول فيه عند ابن الحاجب هو: "ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان"[٤].

استعمل سيبويه مصطلح المفعول فيه للدلالة على المفعول به [٥].

واستعمله المبرد[٦]، وابن السراج، والفارسي[٧] وابن بابشاذ [٨] والزمخشري[٩] وأبو البركات[١٠] وابن الأثير[١١].

---

(١) البديع في علم العربية (١/ ١٤٦).
(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٧٤).
(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص٧٥).
(٤) الكافية في علم النحو (ص: ٢٣)، وينظر: (ص: ١٦، ١٧، ١٨، ٢٤).
(٥) كتاب سيبويه (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).
(٦) المقتضب (٣/ ١١٦).
(٧) الإيضاح العضدي (ص١٧٧).
(٨) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٠٠).
(٩) المفصل في صنعة الإعراب (ص٨١).
(١٠) أسرار العربية (ص١٤١)
(١١) البديع في علم العربية (١/١٥٠، ١٦٦).

قال ابن السراج: "المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان"[١]

وقال الزمخشري: "المفعول فيه، هو: ظرفا الزمان والمكان: وكلاهما منقسم إلى مبهم، ومؤقت، ومستعمل اسماً وظرفاً، ومستعمل ظرفاً لا غير، فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست، والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار، والمستعمل اسماً وظرفاً ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب، نحو: قولك وسرنا ذات مرةٍ، وبكرة وسحر وسحيراً وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء .... ومثله عند وسوى وسواء"[٢].

واستخدم ابن الحاجب (المفعول فيه) للدلالة على ما وقع فيه الفعل، واستخدمه منفصلا عن (الظروف).

● **المفعول له**: من المنصوبات، ويقال له: المفعول لأجله، ومن أجله[٣]، وعرفه ابن الحاجب بأنه "ما فعل لأجله فعل مذكور"[٤]

وهذا المصطلح مستخدم قبل ابن الحاجب، عند ابن السراج [٥]، والسيرافي[٦]، والفارسي[٧]، والزمخشري[٨].

والكوفيون يصطلحون عليه بـ (التفسير) يقول الفراء: "ثم قال[٩]: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من

(١) الأصول في النحو (١/ ١٩٠).
(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص٨١).
(٣) شرح شذور الذهب (٢/ ٤٢٨).
(٤) الكافية في علم النحو (ص: ٢٣).
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٢٠٦)، وينظر: (١ / ٢٠٨، ٢١٢).
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٣٧، ٢٥٧)، (٢/ ٤٨)، (٣/ ٣٩٠).
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٩٧).
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٨٧).
(٩) البقرة: من الآية (١٩).

الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذرا، إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز[١]: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ وكقوله[٢]: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (مِنَ)"[٣]

غير أن سيبويه لم يضع له مصطلحًا، إلا أنه تحدث عنه، فيقول: "(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر) فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادخار فلان"[٤].

قلت: إن بين المصطلح وبين مفهومه – سواء في ذلك مصطلح البصريين (المفعول له أو لأجله) أو الكوفيين (التفسير)– علاقة قوية ظاهرة؛ إذ إن الغرض من ذكر هذا المفعول تفسير وبيان علة وقوع الفعل.

- **المفعول معه**:

المفعول معه هو كل مَا فعلت مَعَه فعلا[٥]، وهو أحد المنصوبات بالفعل بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى (مع)، لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وإذا عمل الفعل فيما بعدها فلا تكون إلا بهذا المعنى، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض[٦]، وعند ابن الحاجب، هو:

---

(١) الأنبياء: من الآية (٩٠).
(٢) الأعراف: من الآية (٥٥).
(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٧). وينظر: (١/ ٧٩، ٣٢٠).
(٤) كتاب سيبويه (١/ ٣٦٧).
(٥) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٦٠).
(٦) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٠٩).

"المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى"[١].

وهذا المصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب عند سيبويه، وابن السراج، والفارسي[٢]، يقول سيبويه: "(هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم) لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب (نفسه) في قولك: امراً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟ ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك؟ ولو تركت الناقة مع فصيلها، فـ (الفصيل) مفعول معه، و(الأب) كذلك، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[٣] .

- **الحال**

الحالُ في اللغة، هي: كَيْنَة الإنسان، وهو: ما كان عليه من خير أَو شر[٤].

واصطلاحًا عند ابن الحاجب هو :"ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى"[٥].

ومصطلح الحال مستعمل عند سيبويه[٦] والفراء، والمبرد[٧] وابن السراج[٨] والزجاجي[٩] والفارسي[١٠] وابن جني[١١] والهروي[١٢] والجرجاني[١٣] والحريري[١٤]

---

(١) الكافية في علم النحو (ص: ٢٣).
(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٩٣).
(٣) كتاب سيبويه (١/ ٢٩٧).
(٤) المخصص ـ لابن سيده (٣/ ٤٥٩) (كتاب البخل)، لسان العرب (١١/ ١٨٤) (حال).
(٥) الكافية في علم النحو (ص: ٢٤).
(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٨، ٤٠٢) (٢/ ٦١، ٥٨) (٣/ ٣٠٣).
(٧) ينظر: المقتضب (٣/ ٩١)، (٤/ ٣٠٢).
(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨١).
(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص/ ٤٩).
(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١٤١، ١٩٩) .
(١١) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٦٢).
(١٢) ينظر: إسفار الفصيح (٢/ ٨٣٠).
(١٣) ينظر: دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٢٠٢).
(١٤) ينظر: ملحة الإعراب (ص/ ١٢، ٣٧).

والزمخشري[١] والسهيلي[٢].

يقول سيبويه: "(باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به) وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب لأنه حال وقع فيه الفعل"[٣].

ويقول الفراء: "وقد يكون نصبا على أنه حال، كما قال[٤]: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ ..... وقوله [٥]: ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ مثل قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ يقول: غير معتمد لإثم، نصبت (غير) لأنها حال لـ (من)، وهى خارجة من الاسم الذي في (اضطرّ)" [٦].

ومصطلح الحال من المصطلحات التي اتفق عليها النحويون من البصريين والكوفيين.

- **التّمييز**

التّمييز في اللغة، من ميَّز مِزتُ الشيء أميزه ميزًا: عزلته وفرزته، يقال: امتاز القوم، إذا تميز بعضهم من بعض[٧] وفي الاصطلاح عند ابن الحاجب، هو: "ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة"[٨].

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٨٩).
(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص١٧٠).
(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٩١).
(٤) المائدة: من الآية (١).
(٥) المائدة: من الآية (٣) .
(٦) معاني القرآن للفراء (١/٢٨٤، ٣٠١).
(٧) الصحاح (٣/ ٨٩٧) (ميز)، وينظر: لسان العرب (٥/ ٤١٢) (ميز).
(٨) الكافية في علم النحو (ص: ٢٤)، وينظر: (ص: ٢٥، ٣٨، ٤٢، ٥١).

وهناك مناسبة واضحة بين التعريف الاصطلاحي، والمعنى الدلالي للتمييز؛ إذ التمييز من أغراضه رفع الإبهام، وقد استخدم ابن الحاجب مصطلح التمييز، دون غيره من المصطلحات.

وهذا المصطلح قديم، فاستعمله المبرد، وابن السراج[١]، والفارسي[٢] وابن الأثير[٣].

يقول المبرد: "وَأما قَوْله الله عز وَجل {ثُم يُخْرِجُكُمْ طِفلا} {وَقَوله} {فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شيءٍ منَّه نَفْسَاً} فَإِنَّهُ أفرد هَذَا لِأَن مخرجهما مخرج التَّمْيِيز"[٤].

مصطلحات أخرى للتمييز: استعمل بعض العلماء للدلالة على مفهوم التمييز مصطلحات أخرى، وهي:

المفعول فيه: استعمل سيبويه للدلالة على التمييز (المفعول فيه)، فقال: "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم (المفعولُ فيه) فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ (المفعولُ فيه) في الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل"[٥].

التبيين[٦]: واستعمله المبرد وابن السراج [٧] والفارسي[٨]، قال المبرد: "هَذَا بَاب التَّبْيِين والتمييز"[٩].

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٢٠٠، ٢٢٢، ٣٠٨).
(٢) الإيضاح العضدي (ص٢٠٣).
(٣) البديع في علم العربية (١/ ١٨٢)
(٤) المقتضب (٢/ ١٧٣)، وينظر: (٢/ ١٤٩).
(٥) كتاب سيبويه (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).
(٦) البديع (١/ ٢٠٣)، توجيه اللمع (ص: ٢٠٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٥).
(٧) الأصول في النحو (١/ ٢٤٨).
(٨) الإيضاح العضدي (ص٢١٣، ٢٢٤).
(٩) المقتضب (٣/ ٣٢)، وينظر: (١/ ٢٧)، (٢/ ١٤٤)، (٣/ ٩١)، (٤/ ٣٩٩).

التفسير[١]: واستعمله المبرد[٢]، وابن السراج، والفارسي[٣] يقول ابن السراج: "ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذَا نون الأول نحو قولك: ثوبٌ خزًّا"[٤].

واستخدمهما سيبويه ومن ذلك قوله: "أيما تكون صفة للنكرة، وحالا للمعرفة، وتكون استفهاما، مبنيا عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد"[٥].

وقوله: "ولو قلت: كم لا رجلا ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام، كان غير جائز؛ لأنه ليس هكذا تفسير العدد"[٦].

ويلاحظ أن المبرد، وابن السراج، والفارسي، استخدموا المصطلحات الثلاثة، كما استخدمها الزمخشري[٧]، وابن بابشاذ، وابن الأثير[٨].

قال ابن بابشاذ: "فإن العلة في المجيء بالتمييز إنما هو للبيان، والبيان يسمى تفسيرًا وتبيينًا، فإذا قلت: عشرون درهمًا، فإن شئت قلت: ينتصب على التبيين، وإن شئت قلت: على التفسير، أو على" التمييز، كله بمعنى واحد"[٩].

أما الكوفيون فهو عندهم التفسير، يقول الفراء: "وقوله[١٠]: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة"[١١].

---

(١) البديع (١/ ٢٠٣)، توجيه اللمع (ص: ٢٠٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٥).
(٢) المقتضب (٢/ ١٦٥).
(٣) الإيضاح العضدي (ص٨٣)
(٤) الأصول في النحو (١/ ٥٤).
(٥) كتاب سيبويه (٢/ ١٨٠) وينظر: (٢/ ١٩١).
(٦) كتاب سيبويه (٢/ ١٦٨) وينظر: (٢/ ١٥٩، ١٧٣).
(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٣).
(٨) البديع في علم العربية (١/ ٢٠٣).
(٩) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣١٦).
(١٠) آل عمران: من الآية (٩١).
(١١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢٥)، وينظر: (١/ ٧٩، ٣٢٠).

قلت: أطلق النحويون على (التمييز) مصطلحات عدَّة، كان أكثرها استعمالًا (التمييز) وهو المصطلح الذي استخدمه ابن الحاجب دون غيره، وهذا يدل على أن المصطلحات عنده لم تكن اعتباطًا، بل كان مدققًا في اختيار المصطلح، كما أنَّ كثرة استعمال المصطلح، ووضوحه، ودقته، كانت من عوامل اختياره له، ومع هذا، فلا تعارض في الاصطلاح عليه بـ (التمييز) أو (التبيين) أو (التفسير) فكلها مصطلحات تهدف إلى بيان الغرض من ذكره.

- **المستثنى، والاستثناء**

وهو في اللغة من (الثني) وأصله الكف والرد، والثَّنْوَى- بالفتح- والثُّنيا، والثُّنْوى ما استثنيته، وتقول: ثَنَيْته عن حاجته، أي: صَرَفته عن حاجته، واسْتَثْنَيْتُ الشيءَ من الشيء حاشَيْتُه والثَّنِيَّة ما اسْتُثْني [1].

واستخدم مصطلحي (المستثنى) و(الاستثناء)، فقال: "المستثنى: متّصل ومنقطع"[2] وقال: "وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلاّ) على التّفصيل، و (غير) صفة حملت على (إلاّ) في الاستثناء كما حملت (إلاّ) عليها في الصّفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور؛ لتعذّر الاستثناء، نحو[3]: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ وضعف في غيره" [4].

يتضح من كلام ابن الحاجب أنه استخدم مصطلح (المستثنى) ليدل على الكلمة التي أخرجت من الحكم السابق لها، أما مصطلح الاستثناء فيدل عنده على الأسلوب، أو التركيب؛ لأن "المستثنى هو الاسم الواقع بعد (إلا) والمستثنى منه

(1) لسان العرب (١٤/ ١١٥) (ثنى).
(2) الكافية في علم النحو (ص: ٢٥).
(3) الأنبياء: من الآية (٢٢).
(4) الكافية في علم النحو (ص: ٢٦).

هو الاسم الواقع قبل (إلا) والاستثناء هو ما دل عليه معنى (إلا) لأنها إن دخلت على موجب أخرجت ما بعدها إلى معنى النفي" [١].

وهذا الاستخدام للمصطلحين بالمعنى الذي استُخدِما فيه عند ابن الحاجب قديم، فهما مستخدمان كذلك عند سيبويه، والفراء[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤] والفارسي[٥] والحريري[٦] والزمخشري[٧] وابن الأثير[٨].

يقول سيبويه: "(باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أُدخل فيه) وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ..... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"[٩].

ويقول: "(هذا باب الاستثناء) فحرفُ الاستثناء (إلا) وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فـ (غيرٌ)، و(سوى)" [١٠].

- **المتصل والمنقطع**

والمستثنى عند ابن الحاجب نوعان: "متّصل، ومنقطع" أما تعريفهما عنده، "فالمتّصل: هو المخرج عن متعدّد- لفظا أو تقديرا- بـ (إلاّ) وأخواتها، والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج"[١١].

واستُخدم المصطلحان (المنقطع والمتصل) عند الفراء، والفارسي، والرماني[١٢]، وابن الأثير[١٣].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٢١).
(٢) معاني القرآن للفراء (٣ / ٢٥٩).
(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٨٩، ٣٩٤).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٨١، ٢٨٧).
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١).
(٦) ينظر: ملحة الإعراب (ص: ٤٣، ٤٤).
(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص٩٦، ٤١٩).
(٨) البديع في علم العربية (١/ ٢٢٤)، (٢/ ٤٢٩).
(٩) الكتاب (٢ / ٣١١)، وينظر: (٢/ ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٤).
(١٠) الكتاب (٢ / ٣٠٩).
(١١) الكافية في علم النحو (ص: ٢٥).
(١٢) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٤٦٤) (باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل).
(١٣) البديع (١/ ٢٢٤) "أمّا الموجب فنوعان: أحدهما: أن يكون متصّلا في الجنسّية، والآخر: أن يكون منقطعا، وكلاهما منصوب مع" إلّا" لفظا، أو موضعا، إلا أن يكون صفة".

يقول الفراء: "وتعرف المنقطع من الاستثناء؛ بِحُسْن (إن) فِي المستثنى، فإذا كَانَ الاستثناء محضًا متصلًا، لم يحسن فِيهِ (إن)"[١].

ويقول الفارسي: "الاستثناء المنقطع: أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذلك نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً"[٢]، ويقول: " ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيقول: إنَّ عاصما[٣] معناه: لا ذا عصمةٍ إلا من رحم"[٤].

أما سيبويه فاستخدم مصطلح (المنقطع) للدلالة على انقطاع عمل الفعل فيما بعد (إلا)، وليس على ما انقطع من جنس المستثنى منه، فقال: " (هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا) حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدًا، وما أتاني أحد إلا زيدًا، وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فينصب (زيدا) على غير (رأيت) وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول"[٥].

واستُخدم هذا المصطلح عند ابن السراج[٦]، والزمخشري كما استخدمه ابن الحاجب.

يقول الزمخشري:" وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك ما جاءني إلا حماراً وهي اللغة الحجازية"[٧]

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣ / ٢٥٩)، وينظر: (١/ ١٦٦، ٤٧٩) ، (٢/ ٤٨) .

(٢) الإيضاح العضدي (ص: ٢١١).

(٣) وذلك في قوله تعالى: {لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ} [هود: ٤٣] .

(٤) الإيضاح العضدي (ص: ٢١٢).

(٥) الكافية في علم النحو (ص: ٢٥).

(٦) الأصول في النحو (١/ ٢٩٠): "باب الاستثناء المنقطع من الأول".

(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٧، ٩٩).

أما مصطلح (المستثنى المتصل) فلم يستعمل عند سيبويه، وذُكِر عند الفارسي، وابن السراج بمعناه، فقال الفارسي:" أن يكون منقطعًا، وأن يكون من جنس الأول"[١]

وقال ابن السراج: "فالمستثنى بعض المستثنى منهم، ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم"[٢].

(١) التعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ٥٧).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٢٨١).

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في المجرورات

- **الجر، والخفض، والإضافة**

الجر: من علامات الاسم وأحد ألقاب الإعراب، ويقتضي الكسر في آخر الاسم، أو ما يحل محله، واستعمل ابن الحاجب للتعبير عن معنى الجر مصطلحات ثلاثة، هي: (الجر) [١] و(الخفض) [٢] وهما عنده مترادفان يدلان على حالة إعرابية واحدة، ثم (الإضافة) وقد ورد استعماله لهذا المصطلح في معنيين، أولهما: في معنى الجر وجاء في موضع واحد[٣]، وثانيهما: في معنى الإضافة وورد في ستة مواضع[٤].

أما الجر، ففي اللغة هو: الجذب والسحب [٥] وفي اللسان: " الجرُّ: الجذب، جرَّه يجرُّه جرًّا، وجررت الحبل وغيرَه، أجرُّه جرًّا، وانجرَّ الشيء: انجذب واجتر" [٦].

والخفض ضِدُّ الرفْع، والخَفْضُ والجرُّ وَاحِدٌ، وَهُمَا فِي الإعراب بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرِ فِي الْبِنَاءِ فِي مُوَاصَفَاتِ النَّحْوِيِّينَ [٧] أي: أن الجر والخفض ناسبا الكسر؛ إذ هو استفال في الحركة؛ فاصطلحوا على- الجر والخفض- لمناسبتهما للحركة الناتجة عنهما، وهي الكسر.

استعمل ابن الحاجب مصطلح (المجرور) [٨] للدلالة على الاسم الذي عُمِل فيه الجر، والمجرورات عنده: "ما اشتمل على علم المضاف إليه"[٩] والمجرور عنده

---

(١) استعمله في أربعة مواضع، في الكافية في النحو (ص: ٢٨، ٥١، ٥٣، ٥٤).
(٢) استعمله في موضعين في الكافية في النحو (ص: ١٩، ٢٥).
(٣) الكافية في النحو (ص: ١١).
(٤) الكافية في علم النحو (ص: ١٣، ٢٤، ٢٩، ٣٦، ٤١، ٤٢).
(٥) المعجم الوسيط (١/ ١١٦).
(٦) لسان العرب (٤/ ١٢٥) (جرر).
(٧) ينظر: العين (٤/ ١٧٨) (باب الخاء والضاد والفاء)، لسان العرب (٧/ ١٤٥) (خفض).
(٨) ينظر: الكافية في النحو (ص: ٢٤، ٣٠).
(٩) الكافية في النحو (ص/ ٢٨)، وينظر: (ص: ٢٤، ٣٠).

نوعان، مجرور لفظًا- وهو المجرور بالحرف- وتقديرًا مرادًا- وهو المجرور بالإضافة-.

أما استعماله لمصطلح (الخفض) فقال: "ويخفض بلام الاستغاثة، مثل: (يا لزيد)" [١] وقال في باب التمييز: "وعن غير مقدار، مثل: (خاتم حديدا)، والخفض أكثر"[٢].

ومصطلح (الجر) مستعمل عند النحويين[٣] قبل ابن الحاجب، بمفهومه- علما على الحالة الإعرابية- فاستعمله الخليل[٤]، وسيبويه، وابن السراج[٥]، والزجاجي[٦]، والفارسي[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الأثير[٩].

يقول الخليل: " فتكون (إيّا) عمادًا للكاف لأنّها لا تُفردُ من الفعل .... ولا تكون (إيّا) مع كافٍ، ولا هاءٍ، ولا ياءٍ، في مَوْضِعِ الرّفعِ والجرِّ، ولكن تكون كقول المُحَذِّر: إيّاك وزيداً، فمنهم من يجعل التّحذير وغيرَ التحذير مكسورًا، ومنهم من ينصبه في التَّحذير ويكسِرُ ما سوى ذلك، للتفرقة"[١٠].

ونقل الخوارزمي عن الخليل استعماله لمصطلح (الجر) فيما كُسِر آخره من الأفعال منعًا لالتقاء الساكنين، قائلًا: "(في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكي

(١) الكافية في النحو (ص: ١٩).
(٢) الكافية في النحو (ص: ٢٥).
(٣) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ١٨٨).
(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٧٢). كتاب سيبويه (٢/ ١٣)
(٥) الأصول في النحو (١/ ٤٥، ٤٠٨)، (٢/ ١٣).
(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٠٧، ١٠٨).
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٢٠٦، ٢١٠، ٢٨٣).
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص/٩٠)، (ص٣٤٤).
(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٥، ٢٨٢)، (٢/ ٢٧).
(١٠) العين (٨/ ٤٤٠، ٤٤١).

عن الخليل بن أحمد) ..... والجر: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، نحو: يذهبِ الرجل"[١].

قلت: قد يكون استعمال الخليل لمصطلح الجر في هذا الموضع من باب مجازًا، أو توسعًا فيه؛ لأن الجر لا يدخل الأفعال، وحاشا أن يكون الخليل ممن لا يعلم ذلك، خاصةً وأنه في نص العين أطلق مصطلح (الجر) على موضع الجر في الاسم[٢]، كما استعمل مصطلح الكسر فيما لا يدخله الجر.

وقال سيبويه: "(هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر) وذلك الكاف في: أنت كزيد، وحتى، ومُذ"[٣]

أما استعمال مصطلح الخفض قبل ابن الحاجب، فاستعمله الخليل، والكسائي[٤] والفراء، والمبرد[٥] وثعلب [٦] والزجاج [٧] وابن السراج [٨] والزجاجي [٩] والفارسي[١٠] وابن الوراق[١١] وأبو سهل الهروي[١٢] والسهيلي[١٣] والسخاري[١٤]

---

(١) مفاتيح العلوم (ص/ ٦٦).

(٢) العين (٨/ ٤٤٠، ٤٤١).

(٣) كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٣)، وينظر: (١/ ١٣، ٩٤، ١٩٦)، (٢/ ١٦٤، ١٧٠)، (٣/ ٧٦).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٤٨).

(٥) المقتضب (١/ ١١١)، (٢/ ١٧٩)، (٤/ ٤٢٦) .

(٦) ينظر: الفصيح (ص٢٧٨).

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٨)، (٢/ ١٥٤)، (٣/ ٢٦٨)، (٤/ ٢٦١) .

(٨) الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٣٧، ٤٦، ١٢٥).

(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص/ ٥١، ١٠٥).

(١٠) الإيضاح العضدي (ص/ ٢٧٣).

(١١) ينظر:علل النحو (ص١٩٣، ٤٠٣).

(١٢) ينظر: إسفار الفصيح (١/ ٤٧٧).

(١٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٣١) ، (ص٦٨).

(١٤) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٣٨).

قال الخليل: "كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار (مِنْ) صفة، وخُفِض (بعد) لأن (مِنْ) حرف من حروف الخفض"[١] ويقول: "وإذا عجعجتَ بالناقةِ، قلتَ: عاجِ عاجِ، خفضٌ بغير تنوين"[٢].

قال الفراء:" وكل شيء فِي القرآن حذفت منه خافضًا فإن الْكِسَائي كَانَ يقول: هُوَ خفض عَلَى حَالِهِ، وقد فسرنا أَنَّهُ نصب إِذَا فُقِدَ الخافض"[٣].

وقال المبرد: "وَأما الْموضع الذى ينخفض مَا بعْدهَا فَأن تقع فى معنى (فى) وَنَحْوهَا؛ فَيكون حرف خفض وَذَلِكَ قَوْلك: أَنْت عندي مذ الْيَوْم"[٤].

وبالرغم من استخدامه عند الخليل ثم المبرد– كثيرًا– إلا أنه نُسِب للكوفيين، وقد يكون سبب ذلك أنه غير مُستَخدم عند سيبويه والأخفش، وفي مقابل ذلك اُشتُهِر استخدامه عند الكسائي والفراء، فحدث انقطاع زمنيٌّ في استخدام هذا المصطلح بصريًّا، في الفترة بين الخليل، والمبرد، جاء فيها سيبويه، والأخفش، ولم يستخدماه، وجاء فيه– أيضًا– الكسائي، والفراء، وقد استخدماه "وهذا يعني أنَّ القرن الثاني الهجري مرَّ دون استعماله، بل لقد تعداه إلى النصف الأول للقرن الثالث الهجري"[٥] فوقر في أذهان الناس استخدام الكسائي والفراء له وعدم استخدام سيبويه والأخفش؛ لذا نُسب هذا المصطلح للكوفيين دون البصريين.

أما الإضافة، فمصدر من (ضيف) ومعناه الإمالة، ومنه: أضفت الشيء إلى الشيء، أي: أملته [٦] ومصطلح الإضافة عند النحويين، يطلق على النسب،

---

(١) العين (٢/ ٥٢)، وينظر: (٥/ ١٤، ١٩٩).

(٢) العين (٢/ ١٨٥) و فيه: "عوجُ كلِّ شيء: تعطفُه، وناقة عاج إذا كانت مذعان السير، لينة الانعطاف".

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٨) وينظر: (١/ ٣،٢٢، ٧١)، (٢/ ١٤، ٢٢٧).

(٤) المقتضب (٣/ ٣٠).

(٥) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ١٨٩).

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣٩٢) (ضيف).

وعلى إضافة اسم إلى اسم، وهي نسبة تقييدية بين اسمين، توجب لثانيهما الجر أبدًا[١].

استعمل ابن الحاجب مصطلح الإضافة في معنى الجر، في موضع واحد، فقال: "فالرّفع: علم الفاعليّة، والنّصب: علم المفعوليّة، والجرّ: علم الإضافة"[٢]، ثم ورد عنده بمعنى إضافة اسم إلى آخر في ستة مواضع[٣].

فالجر عنده علامة على الإضافة، وهي عنده نوعان، أولهما: إضافة لفظية، وهي: نسبة شيء إلى اسم بواسطة حرف الجرّ، ثانيهما: إضافة تقديرية، وهي: أن يكون المضاف اسما مجرّدا تنوينه لأجلها. وهي: معنويّة، ولفظيّة[٤].

وأُطلِق مصطلح الإضافة، على معنى الجر، وعلى إضافة اسم إلى آخر (تركيب المضاف والمضاف إليه) وعلى النسبة في علم الصرف، إلا أن الازدواجية لم تمنع النحويين من استعماله [٥] فاستعمله سيبويه لمعنى الجر، فقال: "ومن قال: مررت بحمار قاسم، قال: مررت بسفار، قيل: لأن الراء هاهنا يدركها التغيير إما في الإضافة وإما في اسم مذكر"[٦]، وأطلق على (حروف الجر) (حروف الإضافة) فقال: "(باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به"[٧].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٧٩٩).

(٢) الكافية في النحو (ص/ ١١).

(٣) الكافية في النحو (ص: ١٣، ٢٤، ٢٩، ٣٦، ٤١، ٤٢).

(٤) الكافية في النحو (ص/ ٢٨).

(٥) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ١٩٤).

(٦) كتاب سيبويه (٤/ ١٣٩).

(٧) كتاب سيبويه (٣/ ٤٩٦)، وينظر: (٢/ ٣٠٩، ٣٧٢).

وذكر بعض الباحثين أنَّه لم يستعمل أحد من النحويين بعد سيبويه مصطلح (الإضافة) للدلالة على الجر[١] ولكن هذا الكلام غير دقيق؛ إذ هو مستعمل عند غير سيبويه، ومما يدل على ذلك، ما يلي:

- قول ابن السراج: "وتقول: ضربت زيدا يوم الجمعة عندك ضربا شديدا.... فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله رفعت زيدا وأقررت الكلام على ما هو عليه..... فإن أدخلت (شاغلا) من حروف الإضافة كنت مخيرا بين هذه الأشياء وبينه فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي معه حرف الإضافة مقام الفاعل"[٢].

- قول ابن الأثير: "حروف الجرّ ثمانية عشر حرفا، وتسمّى حروف الإضافة؛ لأنّ وضعها: أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء"[٣].

- قول مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ): "والنحويون يسمون الباء حرف الإضافة، وذلك أنك إذا قلت: مررت بزيد، فقد أضفت مرورك إلى زيد بـ (الباء) "[٤] ويلاحظ، نسبته للنحويين تسميتهم الباء بحرف الإضافة، وهذا دليل على شهرته بينهم.

و(الجر) هو أكثر المصطلحات التي تحقق لها الشهرة على مر العصور، وهو مصطلح بصري اُستُعمل منذ سيبويه، وواظب النحويون على استخدامه، دون أن يتخلف منهم عالم بصري، وهو مصطلح وثيق الصلة بنظرية العامل، وبمعنى الإضافة؛ إذ إن معناه في اللغة الجذب، والجذب يعني الإضافة، فعندما نجر شيئا فإننا نجذبه إلينا، أي: نضيفه إلى وجهتنا؛ ولذا "يقال للمطر الذي لا يدع شيئا إلا

---

(١) رسالة المصطلح النحوي في كتاب شذور الذهب لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) (ص/ ٤٤).
(٢) الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٢٠٢، ٢٠٣)، وينظر: (١/ ٢٠٤).
(٣) البديع لابن الأثير (١/ ٢٣٩).
(٤) تاج العروس من جواهر القاموس (٢٤/ ٦٢) (ض ي ف).

أساله وجره: جاءنا جارُّ الضبع، ولا يجر الضبع إلا سيلٌ غالب، وأصابتنا السماء بجار الضبع"[1] لأنه يدخل إلى وكره فيسحبه لشدته، وكذلك يفعل حرف الجر؛ إذ يقوم بإضافة ما بعده إلى ما قبله عملا ومعنى، ولهذا سُمِّي جرًّا.

أما مصطلح الخفض، فهو أشهر المصطلحات النحوية عند الكوفيين في بابه[2] واستعمال الإضافة بمعنى (الجر) لم يشتهر كشهرته؛ لإطلاقه على أكثر من مدلول- الجر، والإضافة، والنسبة- إلا أن هذه التعددية لم تمنع النحويين من استعماله.

وقد استعمل ابن الحاجب المصطلحات الثلاثة لمفهوم (الجر)، وكان أكثرها استعمالا عنده لمفهوم الجر هو مصطلح (الجر)، كما استعمل مصطلح (الإضافة) في معنى إضافة اسم إلى آخر، مع استعماله في معنى الجر.

- **المضاف إليه**

الإضافة في اللغة: إِلْصَاقُ شيءٍ بغيره[3] من (ضيف) أي: مال، يقال: ضافت الشمس إلى الغروب أي: مالَتْ للغُروب[4] وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف.

والمضاف إليه عند ابن الحاجب هو: "كلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا، أو تقديرا مرادا"[5].

فالمضاف إليه عند ابن الحاجب، نوعان، هما: الاسم الذي نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر، والاسم الذي أضيف إليه آخر، وهو ما عبر عنه بقوله: "أو تقديرا مرادا"، وقوله: لفظا، نحو: زيد، في: مررت بزيد، وقوله: تقديرا، كما في:

---

(1) تهذيب اللغة (١٠/ ٢٥٨) (باب الجيم والراء – جر).

(2) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ١٩٤).

(3) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٢٠)

(4) بتصرف: تهذيب اللغة (١٢/ ٥٢) (باب الضاد والفاء)، وينظر: (مادة ضيف) في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣٩٣)، لسان العرب (٩/ ٢٠٨)، تاج العروس (٢٤/ ٦٢).

(5) الكافية في النحو (ص/ ٢٨).

غلام زيد، وخاتم فضة، بنى الأمر، على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وهذا من حيث اللغة صحيح، فلا شك أن (زيدا) في قولك: مررت بزيد: مضاف إليه، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر، لكنَّه خلاف المشهور، من اصطلاح النحويين، فإنه إذا أُطلِق لفظ: (المضاف إليه) أُرِيد به: ما انجرَّ بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة[١].

وقد استُعمِل مصطلح (المضاف إليه) على المجرور بحرف الجر، وعلى ما أُضيف إليه اسم آخر، عند سيبويه، والمبرد، والزجاجي، والسيرافي[٢]، والزمخشري

يقول سيبويه: "واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا"[٣].

ويقول المبرد: "هَذَا بَاب الْإِضَافَة، وَهِي فِي الْكَلَام على ضَرْبَيْنِ: فَمن الْمُضَاف إِلَيْهِ مَا تضيف إِلَيْهِ بِحرف جر، وَمِنْهَا مَا تضيف إِلَيْهِ اسْما مثله"[٤].

ويقول الزجاجي: "الإضافة في الكلام على ثلاثة أوجه؛ إضافة الشيء إلى مالكه، كقولك: هذه دار زيد وهذا ثوب عبد الله، وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، كقولك: الحمد لله، أي هو مستحقه، والشكر لزيد، ومررت بعبد الله، لأن الباء أوصلت مرورك إلى عبد الله، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد، وكذلك سائر حروف الجر إنما هي صلات للأفعال إلى مفعوليها، وإضافة الشيء إلى جنسه، كقولك: هذا ثوب خز، وخاتم حديد، وباب ساج. وما أشبه ذلك"[٥].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/٢٠١، ٢٠٢).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٩).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٩)، وينظر: (٢/ ١١٥)، (٣/ ٣٢٨، ٣٧٤).

(٤) المقتضب (٤/ ١٣٦) وينظر: (٣ / ٦٠، ١٧٥، ٢١٧، ٢٣٠،)، (٤/ ٢٠٠، ٣٤٣).

(٥) الإيضاح في علل النحو (ص/ ١٠٨).

ويقول الزمخشري: "لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر .... والعامل ههنا غير المقتضي كما كان (ثم) وهو (حرف الجر)، أو (معناه) في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة "[1].

وقد استخدم مصطلح (المضاف إليه) على ما أضيف إلى اسم، دون المجرور بحرف الجر، عند الفراء، وابن السراج[2]، والفارسي[3]، وابن الوراق[4]، وابن جني[5]، وابن الأثير [6].

قال الفراء: "وقوله[7]: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن الَّذِينَ؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثُمَّ ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه. فهذا من ذلك لأن المعنى- والله أعلم- إنما أريد به: ومن مات عَنْهَا زوجها تربصت. فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فِيهِ الخبر والمعنى"[8].

قال ابن السراج: "اعلم: أن المضاف إليه، على ضربين: فضربٌ منه يكون الاسمانِ فيه كحروف زيدٍ وعمرٍو، يرادُ بهما التسميةُ فقط، كرجل اسمهُ عبد الله أو عبد الملك، فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه؛ لأنه كبعض حروف الاسم، وضربٌ ثانٍ من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو: دارُ عبد الله، وغلامُ زيدٍ، فهذانِ منفصلان جمع بينهما المُلك"[9].

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب (ص/ ١١٣).
(2) الأصول في النحو (٢/ ٢٢٦).
(3) الإيضاح العضدي (ص/ ٢٦٧).
(4) علل النحو (ص: ١٤٥).
(5) اللمع في العربية لابن جني (ص/٨٠).
(6) البديع في علم العربية (٢/ ٤٣).
(7) البقرة: من الآية (٢٣٤)
(8) معاني القرآن للفراء (١/ ١٥٠).
(9) الأصول في النحو (٢/ ٣٠٣).

المطلب الخامس: المصطلح النحوي في التوابع

- **التوابع**

التابع: التالي [١] وتبعت القوم تبعا وتباعة، إذا مشيت خلفهم، وتتبعت الشئ تتبعا: تطلبته متتبعا له [٢].

والتوابع في النحو خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف (عطف النسق)[٣] وجميع هذه التوابع يجرى عليها إعراب الاسم المتبوع، في الخفض، والرفع، والنصب [٤] وهكذا الوصف إذا ضاهت الصفةُ موصوفها مُنَكرا أو مُعَرَّفا[٥] وتُعَدُّ من تمام الاسم المتبوع[٦].

وعرفها ابن الحاجب بأنها: "كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة"[٧].

والعلاقة بين الدلالة اللغوية، والاصطلاحية وثيقة، من حيث إنَّ التابع يأتي ثانيًا، وخلف المتبوع، ويأخذ حكمه.

وهذا المصطلح قديم استخدم عند سيبويه، فقال في (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور):

"ومما ينتصب من الصفات حالا كما انتصب المصدر الذى يوضع موضعه ولا يكون إلا حالًا، قوله: أمَّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ ..... ولا يكون في

---

(١) القاموس المحيط (ص: ٩١١) (باب العين فصل التاء- تبع)، لسان العرب (٨/ ٢٧) (تبع).
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١١٨٩) (تبع).
(٣) الأصول في النحو (٢/ ١٩) .
(٤) الإيضاح العضدي (ص٢٧٣).
(٥) ملحة الإعراب (ص/ ٦٥).
(٦) نتائج الفكر (ص/ ٣١٣).
(٧) الكافية في النحو (ص/ ٢٩).

الصفة (الألف واللام)؛ لأنه ليس بمصدر، فيكون جوابا لقوله: لمه؟ وإنما المصدر تابع له، ووضع في موضعه حالا"[١].

وقال: في (باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا): "واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلا من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له؛ لأن الوصف تابع للاسم، مثل قولك: رأيت عبد الله أبا زيد"[٢].

واستعمل المصطلح عند ابن السراج[٣]، والفارسي[٤]، وابن الوراق[٥]، وابن جني[٦]، والحريري[٧]، والزمخشري، والسهيلي[٨] وابن الأثير[٩] .

يقول الزمخشري: "وأما التوابع فهي رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة"[١٠].

- **النّعت، والصفة**

أحد التوابع، من (نَعتَ) كـ (مَنعَ) وهو الوصف، ووصفك الشيء: تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه[١١] والنعت ما نعت به نعته ينعته نعتا وصفه [١٢].

---

(١) الكتاب (١/ ٣٨٧).

(٢) الكتاب (٢/ ٣٨٦).

(٣) الأصول في النحو (٣/ ١٩) .

(٤) الإيضاح العضدي (ص/ ٢٧٣).

(٥) علل النحو (ص/ ٣٨٨).

(٦) اللمع في العربية لابن جني (ص٨٥).

(٧) ملحة الإعراب (ص/ ٦٥).

(٨) نتائج الفكر (ص/ ٣١٣).

(٩) البديع في علم العربية (ص/ ٣٠٨)

(١٠) المفصل في صنعة الإعراب (ص/ ٣٧).

(١١) حكى الأزهري أن النعت يقتصر على الوصف الحسن، فـ "كل شيء كان بالغا تقول له: هذا نعت، أي: جيد بالغ .... فرس نعت ومنتعت إذا كان موصوفا بالعتق والجودة والسبق" تهذيب اللغة (٢/ ١٦٤) (باب العين والتاء مع النون– نعت) ولكن اقتصار النعت على ما هو حسن يخالف ما ورد عن العرب فقد اطلقوا كلمة النعت على الحسن والقبيح، وهكذا استخدمه النحويون.

(١٢) لسان العرب (٢/ ٩٩) (نعت)، القاموس المحيط (ص: ٢٠٧) (فصل النون – نعت).

أما الصفة، فهي من (وصف) ووصفت الشيء وصفا وصفة، والهاء عوض من الواو، وتواصفوا الشيء من الوصف، وعند النحويين الصفة هي النعت [١]؛ لذا فسر الجوهري النعت بالصفة، فقال: "النعت: الصفة، ونعت الشئ وانتعته، إذا وصفته"[٢] والنعت من مصطلحات الكوفيين، والصفة من مصطلحات البصريين.

استخدم ابن الحاجب المصطلحين، وعرف النعت، بأنه: "تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقا"[٣].

ويرتبط المعنى الدلالي لكلمة (نعت) بالمعنى الاصطلاحي؛ إذ إن النعت في اللغة هو وصف المنعوت بصفة فيه، وهذا مضمون المعنى الاصطلاحي للكلمة.

أما مصطلح (الصفة) فاستخدمه في عشرة مواضع [٤] من كتابه، منها قوله: "و (غير) صفة حملت على (إلا) في الاستثناء كما حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور؛ لتعذر الاستثناء، نحو {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} وضعف في غيره" [٥].

وكان في استخدامه للمصطلحين تابعا لمن سبقه من النحويين، فقد استعملهما سيبويه، فقال في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك):

"فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد" [٦].

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٤٣٩) (وصف).
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٦٩) (نعت).
(٣) الكافية في النحو (ص/ ٢٩).
(٤) ينظر: الكافية في النحو (ص/ ١٣، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٣، ٤٧).
(٥) الكافية في النحو (ص/ ٢٦).
(٦) الكتاب (١/ ٤٢١).

وقال: "(باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة) وذلك أفعل منه ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجل، وسواء عليه الخير والشر، وأيما رجل، وأبو عشرة، وأب لك وأخ لك وصاحب لك، وكل رجل، وأفعل شيء نحو خير شيء وأفضل شيء، وأفعل ما يكون، وأفعل منك" [(١)].

ويقول المبرد: "(هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف) .... واعلم أن الشاعر إذا اضطر رده إلى حكم النعت والمنعوت، فقال: هذا زيد بن عبد الله؛ لأنه وقف على زيد ثم نعته وهذا في الكلام عندنا جائز حسن" [(٢)].

كما استخدم المصطلحين (النعت، والصفة) ابن السراج[(٣)]، والزجاجي[(٤)]، والفارسي[(٥)]، وابن الوراق[(٦)] والزمخشري[(٧)]، والجزولي[(٨)].

واشتهر استعمال المصطلحين، وتواتر استعمالهما عند أكثر النحويين، وقلما نجد عالما استعمل أحدهما دون الآخر، أيضا في المعجمات نجدهم قد فسروا النعت، بالصفة، فهما مترادفان، استخدما للدلالة على مسمى واحد، دون فرق أو تمييز بينهما.

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٤).

(٢) المقتضب (٢/ ٣١٤)، وينظر: (٣/ ٢٦١، ٣٤٢).

(٣) الأصول في النحو (٢/ ٢٣)، وينظر: (٢/ ٢٧٥).

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص/ ٤٢، ١٣٥).

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١٤١، ٢٣٦).

(٦) علل النحو (ص/ ٣٨٠) وينظر: (ص١٦٢).

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٥١).

(٨) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص/ ٧٠، ٨٩).

- **العطف**

عطف يعطف: مال [١] والعطف، لي الشيء، والالتفات إليه، يقال: عطفت الوسادة: ثنيتها [٢]، وهو بهذا المعنى في النحو؛ لأن الثاني ملوي على الأول ومثني إليه [٣] قال الله جل وعز[٤]:﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ جاء في التفسير أن معناه: لاويا عنقه[٥] .

والعطف اصطلاحا عند ابن الحاجب هو " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة" [٦].

والمعطوف والتابع مائل إلى ما قبله وملوي عليه، أو مثني عليه، وبهذا يكون المعنى الاصطلاحي للكلمة مرتبطًا بالمعنى اللغوي.

ومن خلال قول ابن الحاجب فالمقصود بالتعريف الاصطلاحي هو العطف بأحد حروف العطف أو عطف النسق، ولم يحدده في العنوان الذي وضعه فاقتصر على كلمة (العطف) [٧] على حين حدد النوع الثاني من نوعي العطف بـ (البيان)، وكأن الأصل هو العطف بأحد حروف العطف؛ أما عطف البيان فهو فرع عليه؛ لذا ذكر الأول مطلقا، وحدد الثاني بكلمة (البيان).

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ص: ٨٣٨) (باب الفاء- فصل العين- عطف).

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٤٠٥).

(٣) ينظر: أصول النحو العربي (١ / ٤١٦).

(٤) الحج : من الآية (٩).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٠٦) (باب العين والطاء مع الفاء (ع ط ف).

(٦) الكافية في علم النحو (ص/ ٣٠) .

(٧) كما استعمل مصطلح العطف للدلالة على العطف بالحروف في موضعين آخرين ينظر: الكافية في علم النحو (ص/ ٢٣)، و(ص/ ٥٢) .

وقد استعمل هذا المصطلح قبل ابن الحاجب، فسيبويه استخدم مصطلح العطف- مطلقا- وقصد به العطف بالحروف (النسق)- أحيانا- وعطف البيان أحيانا أخرى، فيقول قاصدا به العطف بالحروف:

"واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول: إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبت وقد رفعت فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل العطف" [١].

أما في قوله: " وتقول: يا هذا ويا هذان الطوال، وإن شئت قلت الطوال، لأن هذا كله مرفوع والطوال ههنا عطف، وليس (الطوال) بمنزلة: يا هؤلاء الطوال؛ لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة، وإنما فرقوا بين العطف والصفة؛ لأن الصفة تجئ بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: مررت بزيد أخيك، فقد قلت: مررت بزيد الذي تعلم"[٢] فيقصد به عطف البيان، على حين استخدم مصطلح (عطف البيان) في بعض المواضع، كما سيأتي بيانه.

كما استخدمه- مطلقا دالا على العطف بالحروف- المبرد[٣]، وابن السراج، والفارسي[٤]، وابن الوراق [٥]، وابن جني [٦]، والحريري[٧]، وابن الأثير[٨].

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٦)، وينظر: (١/ ٢٥٠).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١١)، (٢/ ٢١: ٢٩)، (٣/ ٢١٥).

(٤) الإيضاح العضدي (ص٢٧٣).

(٥) ينظر: علل النحو (ص٣٥٧) ، و(ص٤٣٢).

(٦) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص/ ٤٣، ٩١).

(٧) ينظر: ملحة الإعراب (ص٦٦).

(٨) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٩١، ١٧٦).

يقول ابن السراج: "الثالث عشر: العطف: اعلم: أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجه ويفارقهما من وجه؛ أما الوجه الذي أشبههما فإنه تابع لما قبله في إعرابه، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه فإن الثاني غير الأول، والنعت والبدل هما الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد العاقل" فالعاقل هو زيد، وإذا قلت: "مررت بزيد أخيك" فأخوك هو زيد، وإذا قلت: "قام زيد وأخوك" فأخوك غير زيد"[١].

أما الزمخشري فقيده بالحروف، فقال: " (العطف بالحروف) هو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو"[٢].

والمشتهر استعمالا عند إطلاق العطف هو عطف النسق، واستعمله ابن الحاجب مطلقا عن التقييد على المشهور فيه.

- **التأكيد**

التأكيد: لغة في التوكيد[٣] أكدت الشيء ووكدته [٤] ومعناه: تمكينُ الْمَعْنى فِي النَّفس [٥] .

واستعمله ابن الحاجب [٦] وعرفه بقوله: "تابع يقرّر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول"[٧] وأنواعه: لفظيّ: وهو تكرير اللفظ الأول، مثل: (جاءني زيد زيد)، ويجري في الألفاظ كلّها، والمعنويّ بألفاظ محصورة، وهي: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكلّه، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع[٨].

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ٣٠٥) وينظر: (١/ ٣٠٣، ٣٦٩)

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص١٦١).

(٣) ذكر في القاموس (ص: ٤١٧) (باب الدال- فصل الواو- وكد) أن التوكيد أفصح من التأكيد.

(٤) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٤٤٢) (أكد)، لسان العرب (٣/ ٧٤) (أكد).

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٩٤).

(٦) استعمله بالهمز في: الكافية (ص: ١٨، ١٩، ٢٩، ٣٠) وبدونها في: (ص: ١٨).

(٧) الكافية في علم النحو (ص٣٠)، وينظر: (ص ١٩، ٢٩).

(٨) ينظر: الكافية في علم النحو (ص٣٠).

وعنـد المقارنــة بـين المعنـى اللغـوي لكلمــة التأكيـد والاصـطلاحي نجـدهما مترابطين؛ من حيث إنهما لتمكين المعنى وتقريره.

واستخدام هذا المصطلح بلفظيـه قديم، فقد استخدمه سيبويه فـي مواضـع كثيرة بلفظ (التوكيد) فقال فيما يعد توكيدا لفظيا:

"(باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا) وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حالـه قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليـه قبل أن يثنى، وذلك قولك: فيها زيد قائما فيها، ومثله في التوكيد والتثنية: لقيتُ عمرا عمرا"[١].

لكنه استعمله بلفظ (تأكيد) في موضع واحد حيث قال: " وزعم الخليل- رحمه الله- أنهم يقولون: مُطِرنا الزرعَ والضرعَ، وإن شئت رفعت على البدل، وعلى أن تصيره بمنزلة (أجمعين) تأكيدا"[٢].

واستعمله المبرد بلفظ التوكيد في مواضع كثيرة[٣]، أما لفظ التأكيد فورد عنده في موضع واحد[٤] واستعملهما ابن السراج- بكثرة- [٥] والفارسي[٦]، والزمخشري.

يقول الزمخشري: "التأكيد .... هو على وجهين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصريح نحو قولك: رأيت زيداً زيدا .... وغير الصريح نحو قولك: فعل زيد نفسه

---

(١) الكتاب (٢/ ١٢٥) .

(٢) الكتاب (١/ ١٥٩، ١٦٠) .

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩، ٢٧٩).

(٤) المقتضب (٤/ ٢٢٧) .

(٥) بلفظ (التوكيد) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٦٨) و(٢/ ١٩، ٢٢، ٢٣) وبلفظ (التأكيد) ينظر: الأصول (١/ ٧٠)، (٢/ ٢٢، ٤٢، ٢٥٩).

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٧٣).

وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما، ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع"[١].

وقد استعمل سيبويه مصطلحي (الصفة) و(النعت) للدلالة على مفهوم التوكيد[٢]، فقال: "وأمَّا كلُّهم وجميعُهم وأَجمعون وعامَّتُهم وأنفسُهم فلا يكنَّ أبدا إلاّ صفةً"[٣] وقال: "(هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا) ... وليس وصفا بمنزلة الطويل، إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة (نفسه) إذا قلت: مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيته هو نفسه، ولست تريد أن تحليه بصفة، ولا قرابة كـ (أخيك) ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة؛ لأن حاله كحال الموصوف، كما أن حال (الطويل) و(أخيك) في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب"[٤].

ومن استعماله مصطلح النعت دالا على الصفة، قوله: "(هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ في الاسم) ..... ومن هذا الباب، قولك: بعت متاعك أسفله قبل أَعلاه، واشتريتُ متاعَك أسفلَه أسرَعَ من اشترائى أَعلاه، واشتريتُ متاعَك بعضَه أعجلَ من بعض، وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كِبارَها، وضربت الناسَ بعضَهم قائما وبعضَهم قاعداً، فهذا لا يكون فيه إلاّ النصبُ؛ لأنَّ ما ذكرتَ بعده ليس مبنيّا عليه فيكونَ مبتدأ، وإنَّما هو من نعتِ الفعل، زعمتَ أنّ بَيْعَه أسفلَه كان قبل بيعه

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص١٤٥)، وينظر: (ص٤٢٣).
(٢) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام (٧٦١ هـ) (ص/ ٥١).
(٣) كتاب سيبويه (١/ ٣٧٧) وينظر: (٢/ ٣٧٩).
(٤) كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٦)، وينظر: (٢/ ٣٥١، ٣٨٨، ٣٨٩: ٣٩٢).

أعلاه، وأنّ الشَّراءَ كان في بعضٍ أعجلَ من بعض، وسَقْيَه الصغارَ كان أحسنَ من سَقيه الكبار، ولم تَجعله خبراً لما قبله"[١].

وقوله: "(هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه) ... فإن نعتَّه حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد، وقال الله عز وجل[٢]: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾و[٣]: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾"[٤].

أما ابن الحاجب فلم يستعمل إلا مصطلح (التوكيد) و(التأكيد) للدلالة على مفهومه، وهذا يدلنا على أن مصطلحاته تميزت بالتحديد، وعدم التوسع أو المجازية في اطلاق المصطلحات.

وعلى الرغم من التعدد في المصطلحات الدالة على مفهوم التوكيد، إلا أن مصطلح (التوكيد) هو الذي استمر استعماله من سيبويه إلى الآن، وأُهْمِل مصطلح (التأكيد)، وفقدَ مصطلحَا (النعت) و(الصفة) الدلالة على مفهوم التوكيد، لدلالتهما على مفهوم آخر، فأُبقيا عليه فيما هما فيه أكثر وضوحا وتحديدا له[٥]، كما أن استعمالهما في مفهوم التوكيد لم يرد عند سيبويه بدون تكلف بسط وشرح للدلالة على هذا المفهوم على عكس مصطلح (التوكيد) فهو يدل على مفهومه دون حاجة إلى شرح؛ وقد يكون ذلك للارتباط بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، فأدى ذلك إلى تحديد مفهومه ووضوحه دون حاجة إلى تكلف شرح، والله أعلم.

---

(١) كتاب سيبويه (١/ ١٥٢).

(٢) المائدة: من الآية (٢٤).

(٣) البقرة: من الآية (٣٥)، والأعراف: من الآية (١٩).

(٤) كتاب سيبويه (٢/ ٣٧٨).

(٥) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام (٧٦١ هـ) (ص/ ٥٢).

- **البدل**

من التوابع، وبدل الشيء: غيره [١] وعوضه [٢] والبدل من كل شيء خلف منه [٣] وأبدل الشيء من الشيء، وبدله، تخذه منه بدلا [٤].

عرفه ابن الحاجب بأنه: " تابع مقصود بما نُسِب إلى المتبوع دونه"[٥] وأنواعه: بدل الكلّ، والبعض، والاشتمال، والغلط، ويكونان معرفتين، ونكرتين، ومختلفين.

وعند النظر إلى المعنى الدلالي لكلمة (البدل) والمعنى الاصطلاحي لا نفتقد الصلة بينهما، ويرتبطان في أن البدل غير المبدل منه، وهو عوض وخلف منه، أي: أنه مقصود بالحكم؛ لذا اصطلحوا عليه بلفظ البدل.

وهذا المصطلح من المصطلحات التي استقر العلماء عليها، قبل ابن الحاجب، فلم يستعملوا غير هذا المصطلح للدلالة على مفهوم البدل، فاستعمله يونس، والخليل، فنقل سيبويه، عن الخليل قوله: "ادخلوا الأول فالأول والوسط والآخِرُ، لا يكون فيه غيرُه، وقال: يكونُ على جواز كلُّكم، حملَه على البدل "[٦] وقال نقلا عنهما:" غيرك ومثلك وأخواتها يكن نكرة، ومَن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيرا منك، وإن شاء خيرٍ منك على البدل، وهذا قول يونس والخليل- رحمهما الله-"[٧].

واستعمله سيبويه في مواضع عدة، منها قوله: "فإن قلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك نصبتَ، إلا في قول من قال: أَكَلُونى البراغيثُ، أو تَحملُه على البَدَل فتجعله بدلاً من المضمَر، كأنّك قلت: ضربتُ وضربنى ناسٌ بنو فلان"[٨].

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٣٢) (باب اللام فصل الباء- بدل).
(٢) ينظر: لسان العرب (٧/ ١٩٢) (عوض).
(٣) ينظر: لسان العرب (٩/ ٨٢) (خلف).
(٤) ينظر: لسان العرب (١١/ ٤٨) (بدل).
(٥) الكافية في علم النحو (ص: ٣١)، وينظر: (ص: ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٣٢، ٤٠).
(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٠٠).
(٧) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٤).
(٨) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٨)، وينظر: (١/ ١٥٦، ١٦٠)، (٢/ ٨).

واستعمله ابن السراج- كثيرًا- والفارسي[١]، وابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، والسهيلي[٤] وابن الأثير [٥]، وظل مستعملا حتى عصرنا هذا لشيوعه، ودلالته على مفهومة دونما مشاركة لغيره في ذلك.

يقول ابن السراج:" التوابع خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف"[٦].

مصطلحات أخرى دالة على معنى البدل:

التبيين: استعمله المبرد مع مصطلح البدل، فقال: "واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب، فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد .... وذلك نحو قولك: مررت بأخيك زيد، أبدلت (زيدا) من (الأخ) نحيت الأخ، وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك: مررت بزيد، وإنما هو في الحقيقة (تبيين) ولكن قيل: (بدل) لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له"[٧].

ويتضح من كلامه أنه أطلق عليه لفظ (التبيين) لأنه أراد بيان حقيقته، وبيان الغاية من ذكره، وهي تبيين المبدل منه [٨] إذ يقول: "وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين فنحو قولك: ضربت زيدا رأسه وجاءني قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع

(١) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٨٣).
(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٨٧).
(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٥٧، ١٦٠).
(٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٢٣٢) ، (ص٢٦٠)
(٥) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٠٩، ٣٤٢).
(٦) الأصول في النحو (٢/ ١٩)، وينظر: (١/ ١٢٦، ١٣٥، ١٤٩، ٢٥١).
(٧) المقتضب (٤/ ٢٩٥)، و ينظر: (١/ ٢٨)، (٢/ ٦٣، ٦٤)، (٣/ ١١١).
(٨) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٢١، ٣٩٩).

الذي وقع الضرب به منه، وأن يعلمك أن بعض القوم جاء لا كلهم"[١]، وقد أطلق هذا المصطلح نفسه على عطف البيان، وسيأتي ذكر ذلك.

عطف البدل: استعمل ابن السراج للدلالة عليه مصطلح (عطف البدل) في موضع واحد؛ حيث قال: "الرابع من التوابع: وهو عطف البدل" ثم يقول بعد ذلك مباشرة:" البدل على أربعة أقسام: إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملًا عليه أو غلطًا"[٢].

ويبدو لي – والله أعلم– أن الخلط بين العطف والبدل من النساخ؛ لأنه لم يستعمل أحد من النحويين هذا المصطلح للدلالة على مفهوم البدل، بالإضافة إلى أن ابن السراج نفسه لم يذكر هذا المصطلح إلا في هذا الموضع، وقد عبر بعده مباشرة بقوله: "البدل على أربعة أقسام" ثم قال بعد ذلك: "واعلم: أن الفعل قد يبدل من الفعل، وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب، إلا البدل والعطف" [٣] فقد ذكر هنا البدل والعطف، ولو كان مصطلح عطف البدل، كائنا في مصطلحاته لذكره للتفريق بينه وبين العطف.

(١) المقتضب (١/ ٢٧).
(٢) الأصول في النحو (٢/ ٤٦).
(٣) الأصول في النحو (٢/ ٤٨).

المطلب السادس: المصطلح النحوي في المبنـي وألقابه

- **المبنـيّ:**

البناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت [١] والبنـاء لزوم آخر الكلمـة ضربًا واحدًا من السكون، أو الحركة، لا لشـيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الإعراب[٢].

واصطلاحًا عنـد ابـن الحاجـب، هـو: "مـا ناسـب مبنـيّ الأصـل، أو وقـع غيـر مركّب، وحكمـه أن لا يختلـف آخـره بـاختلاف العوامـل" وهـي: المضـمرات، وأسـماء الإشـارة، والموصـولات، وأسـماء الأفعال، والأصـوات، والمركّبـات، والكنايـات، وبعض الظّروف [٣].

وقولـه: "مبنـي الأصل" اصطلاح مُجَدَّدٌ منـه، أراد بـه الحرف، والفعل الماضـي، والامـر[٤]، و(المبنـي) ضـربان: إمـا مبنـي لفقـدان موجـب الإعـراب وهـو التركيـب، كأسماء العدد، كواحد، اثنـان، ثلاثـة: و: ألـف، بـا، تـا، ثـا، و: زيـد، عمـرو، بكـر، وإما مبني لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجبه، وذلك المانع: مشابهة الحـرف، أو الماضـي، أو الأمـر، وهـي التـي سـماها: مبنـي الأصـل، أو كونـه اسـم فعل[٥].

وبين المعنى الدلالي والاصطلاحي لـ (المبنـي) مناسبة وارتبـاط ظـاهران؛ إذ إن البناء هو الثبات والدوام؛ ولذا قال في لسان العرب معللا تسميته (بناء أو مبني):

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب (١/ ٢٢٦).
(٢) ينظر: المفصل (ص١٦٣)، شرح المفصل (٢/ ٢٨٦)، لسان العرب (١٤/ ٨٩) (بنى).
(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٢).
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢).
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٩٧).

"وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا، فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره" [١].

والمصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب؛ عند سيبويه، وإن كان قد استعمله بهذا المعنى- بناء على البحث المتواضع- في موضع واحد، وهو قوله: "فإن قلت: حادي أحد عشر، فـ (حادي) وما أشبهه يُرفَع ويُجَر ولا يُبنَى؛ لأن أحد عشر وما أشبهه مبني، فإن بنيت حادي وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسما واحدا" [٢].

وبهذه الدلالة استعمله غيره من النحويين كابن السراج[٣] والزجاجي[٤] والفارسي[٥] وابن الوراق [٦] والزمخشري[٧] وأبو البركات كمال الدين الأنباري[٨] والسهيلي [٩] وابن الأثير[١٠] والجزولي[١١] والعكبري[١٢] والسخاوي[١٣] .

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٦)، لسان العرب (١٤/ ٨٩) (بنى).
(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٥٦٠).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٥١)، وينظر: (٢/ ١١، ٦٦، ١٠٧، ١١١، ٣٨٧)
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٩٤).
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٦) ، (ص٣٠٧).
(٦) ينظر: علل النحو (ص١٤٩، ٤٢٥، ٥٠٢).
(٧) المفصل (ص/ ١٦٣).
(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣١).
(٩) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص١١٨).
(١٠) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٦، ٣١٨).
(١١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص٣١).
(١٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦٥).
(١٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٥٧)، (٢/ ٨٤٩).

وأُستُعمِل بمفهومات أخرى غير المبني المقابل للمعرب، فاستعمله سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب [١] وتبعه ابن السراج[٢] بمعنى الذي بُني عليه غيره، أو بني غيره عليه، ومن ذلك قول سيبويه: "(هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[٣] واستُعمل بمعنى المبني على صيغة تصريفية معينة عند الفارسي[٤]، والزمخشري[٥] وابن الأثير[٦].

مصطلح آخر دال على معنى المبني:

متروك إعرابه: واستخدمه المبرد، فقال: " كما أنه ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء، فمتروك إعرابه؛ إذ كانت الحروف لا إعراب فيها، وهو الذى يسميه النحويون، المبنى"[٧].

ولم يشتهر مصطلح المبرد، لبساطة كلمة المبني، ولظهور المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كما أنه لم يذكر ابن الحاجب للدلالة على مفهوم المبني إلا هذا المصطلح، ولم يستعمله إلا في الدلالة على المبني المقابل للمعرب[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٨٨، ٩١، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٨) (٢/ ٢٧، ٤٢، ٨١، ٨٦، ٨٨) (٣/ ١٠، ٢٨، ٦٩، ٧٥، ٨٤، ١٢٠).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥٢) ، (٢/ ٥٠).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٣).

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٦٩).

(٥) .ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٤٣)

(٦) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١١٦) ، (٢/ ٦٦).

(٧) المقتضب (٣/ ٣٠٩) .

(٨) ينظر: الكافية في علم النحو (ص١٩، ٢٧، ٣٢).

- **ألقاب البناء**

هي (الضم، والفتح، والكسر، والوقف) وهذه الألقاب هي من صفة العضو، أو الصوت، فـ (فتح، وضم، وكسر، وسكون) هو من صفة العضو؛ وذلك لانضمام الشفتين عند النطق بالضمة، وانفتاحها عند النطق بالفتحة، ويتحرك العضو بالكسر عند النطق بالكسر، وإذا امتد الصوت بواحد منها كانت حرفًا مقارنًا للحركة، والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات[١].

قال ابن الحاجب: "المبنيّ: ..... وألقابه: ضمّ، وفتح، وكسر، ووقف"[٢].

فالاصطلاح لـ (علامات البناء) بينه وبين المعنى اللغوي للمصطلح علاقة قوية، فاستمد اسمه من حركة عضو النطق عند النطق بالحرف من انفتاح أو ضم أو خفض.

وهذه الألقاب مستعملة قبل ابن الحاجب، عند سيبويه، والمبرد [٣] وابن السراج [٤] والفارسي[٥] والزجاجي[٦] وابن الوراق [٧] وأبي البركات الأنباري [٨] وابن الأثير[٩] والجزولي [١٠] والعكبري[١١] والسخاوي[١٢] .

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٦٧).
(٢) الكافية في علم النحو (ص: ٣٢).
(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٤).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٥).
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١١).
(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ٩٣).
(٧) ينظر: علل النحو (ص١٤٥).
(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٨)، (٢/ ٣٦٧).
(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٤، ٤٩).
(١٠) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص١٥٨).
(١١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦٥).
(١٢) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٦٠).

يقول سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على ..... والفتح، والضم، والكسر، والوقف ..... وأما الفتح والكسر والضم والوقف، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرَ، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجرِ مُجرَى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجِئْ إلا لمعنى "[1].

([1]) كتاب سيبويه (١/ ١٣، ١٥).

المطلب السابع: المصطلح النحوي في المبنيات

- **المضمر**

وهو أحد المعارف وأعرفها، من ضمر، يضمر والاسم الضمير، والمضمر اسم مفعول، وهو: السر وداخل الخاطر، والشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرف الحرف، إذا كان متحركا فأسكنته [١]، وأضمرت في نفسي شيئا [٢].

والمضمر اصطلاحا عند ابن الحاجب، هو: " ما وضع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظا أو معنى أو حكما"[٣].

واستعمل للدلالة على مفهوم المضمر مصطلح الضمير، فقال: "وتوصف النّكرة بالجملة الخبريّة ويلزم الضّمير"[٤]، ويقول: "وإذا عطف على الضّمير المرفوع المتّصل أكّد بمنفصل، مثل: ضربت أنا وزيد ..... وإذا عطف على الضّمير المجرور أعيد الخافض، نحو: مررت بك وبزيد" [٥].

ومصطلح (المضمر) مستعمل عند سيبويه، والفراء، والمبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والفارسي[٨]، وابن الوراق[٩]، وابن جني[١٠]، والزمخشري[١١]، وابن الأثير[١٢].

---

(١) ينظر: لسان العرب (٤/ ٤٩١) (ضمر).
(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧٢٢) (ضمر).
(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٢).
(٤) الكافية في علم النحو (ص٣٠).
(٥) الكافية في علم النحو (ص٣٠)، وينظر: (ص/ ٣١، ٥٧).
(٦) ينظر: المقتضب (١/ ٣٩، ٢٥٤، ٢٥٥) ،(٣/ ٢١٢)، (٤/ ٢٤٥).
(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧١، ٨٦).
(٨) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٢، ٣٦).
(٩) ينظر: علل النحو (ص٢١٢، ٢٣٦).
(١٠) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٨٥، ٩٦).
(١١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٤٦).
(١٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٩، ١٧٨)

يقول سيبويه في: (باب علامات المضمرين المرفوعين): "اعلم أن المضمَر المرفوع، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ"[١].

ويقول الفراء: "وكذلك تَقُولُ: إنَّ أخاكَ قائِم وزيد، رفعت (زيد) بإتباعه الاسم المضمر فِي قائم"[٢].

أما مصطلح الضمير، فهو مستعمل عند سيبويه، وإن كان قد ورد في موضع واحد، والفراء [٣] والمبرد، وابن السراج [٤] والفارسي [٥] وابن الوراق [٦] وابن جني[٧] والزمخشري [٨] وابن الأثير[٩]

قال سيبويه:" وذلك قولك: هذا قاضيَّ وهؤلاء جواريَّ، وسكنت في هذا لأن الضمير تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر، لأن هذه الياء تكسر ما تلي"[١٠].

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٥٠) وينظر: (١/ ٧٨، ١٨٧، ١٨٩)، (٢/ ١١، ١٤٦، ٣٧٧)، (٤/ ١٦٣، ١٩٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٠)، وينظر: (١/ ٤٧١)، (٢/ ٤٢، ٩٥، ١٩٨) ، (٣/ ٩٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٤١، ١٥٧) ، (٢/ ٣٦٦).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٧، ٦٤، ٢٥٤) ، (٢/ ٧٦).

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٣٧، ٥٩، ١٠٦).

(٦) ينظر: علل النحو (ص١٦٠، ٤١١).

(٧) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢٨، ١٠٠).

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١١٥، ٢٢٦).

(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١١، ٦٨).

(١٠) الكتاب لسيبويه (٣/ ٤١٤).

وقال المبرد:" وَإِنَّمَا صَار الضَّمِير معرفَة لِأَنَّك لَا تضمره إِلَّا بعد مَا يعرفهُ السَّامع وَذَلِكَ أَنَّك لَا تَقول مَرَرْت بِهِ وَلَا ضَربته وَلَا ذهب وَلَا شَيْئا من ذَلِك حَتَّى تعرفه وَتَدْرِي إِلَى من يرجع هَذَا الضَّمِير"[١].

وقد استعمل النحويون مصطلحي (المضمر، والضمير) لكل ما أضمر فلم يخصوا بهما ألفاظ ضمائر المتكلم وغيره، فجعلوا المصطلحين مستعملين ليعُمَّا كل ما أُضمر، سواء أكان اسمًا، أم فعلًا، أم حرفًا، وذلك كما يلي بيانه:

- استعمله في الفعل والاسم المضمرين الفراء، والمبرد.

قال الفراء في شرحه لقوله تعالى[٢]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ﴾: "فـ (هو) كناية عن البخل ..... ومن قرأ بالياء جعل (الَّذِينَ) فِي موضع رفع، وجعل (هُوَ) عمادا للبخل المضمر، فاكتفى بما ظهر في (يَبْخَلُونَ) من ذكر البخل" [٣] فاستعمل (المضمر) للدلالة على الاسم- الذي ليس بضمير- واستعمله للدلالة على الفعل في قوله: "وقوله [٤]: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾ نصب السنة عَلَى العذاب المضمر، أي: يُعذبون كسنة من قد أرسلنا"[٥]، وللدلالة على الفعل، قال:" ولو قرأ قارئ[٦]: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ يريد: إِذَا وقعت وقعت خافضةً لقوم رافعةً لآخرين، ولكنه يقبح؛ لأن العرب لا تَقُولُ: إذا أتيتنى زائرًا، حتَّى

(١) المقتضب (٤/ ٢٨٠) وينظر: (١/ ٢٠، ٢٦٤) ، (٣/ ٩).
(٢) آل عمران: من الآية (١٨٠).
(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٤)، وينظر: (٢/ ٣٨٩، ٤١٨).
(٤) الإسراء: من الآية (٧٧).
(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٢٩).
(٦) الواقعة: من الآية (٣).

يقولوا: إِذَا أتيتني فأتني زائرًا، أَوِ ائتني زائرًا، ولكنه حسُن فِي الواقعة؛ لأنّ النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير فِي المستأنف"[١].

وقال المبرد: "واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شُغِل الفعل عنه، انتُصِب بالفعل المضمر؛ لأن الذي بعده تفسير له، كما كان في الاستفهام في قولك: أزيدًا ضربته"[٢] فاستعمله للدلالة على الفعل المضمر، وللدلالة على الاسم المضمر في قوله:" فمن ذلك أنك إذا قلت: سير بزيد فرسخًا، أضمرت (السير) لأنَّ (سير) يدل على (السير) فلم تحتج إلى ذكره معه ..... وجاز أن يكون المضمر الطريق فكأنه قال سير عليه الطريق فرسخا فحذف لعلم المخاطب بما يعني"[٣].

واستعمله للدلالة على الفعل، ابن السراج[٤] وابن الوراق[٥] والزمخشري[٦] وابن الأثير، قال ابن الأثير:" وأمّا العامل المضمر: فينقسم قسمين: أحدهما يستعمل إظهاره والثّاني يلزم إضماره، وذلك إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه من قرائن الأحوال أو فحوى الكلام"[٧].

- استخدمه ابن الوراق للدلالة على الحرف المضمر، فقال:" فَوَجَبَ أَن يكون الْمُضمر (أَن) لقوتها فِي بَابهَا"[٨].

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٢١).
(٢) المقتضب (٢/ ٧٦)، وينظر: (٢/ ١٤٤).
(٣) المقتضب (٤/ ٥١، ٥٢).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤١٤).
(٥) ينظر: علل النحو (ص٣١٤، ٣١٥)
(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٠٣، ٤٨٦)
(٧) البديع في علم العربية (١/ ١٣٩)، وينظر: (١/ ١٤٦)
(٨) علل النحو (ص١٩٥).

- استُعمل للدلالة على الفعل المحذوف، عند الفراء، والمبرد [١] وابن السراج.

قال الفراء: "وأمّا ما لا يحسن فيه الضمير؛ لقلة اجتماعه، فقولك: قد أعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا، وأنت تريد: واشتريت آخر اليوم؛ لأن هذا مختلف لا يعرف أنك أردت ابتعت"[٢].

وقال ابن السراج:" كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: (إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ) وهي على كل حالٍ إنْ لَم يلها فِعلٌ في اللفظ فهو مقدر في الضمير"[٣].

- أما ابن الحاجب فلم يستعمل مصطلحي المضمر والضمير إلا ليدل بهما على الضمائر الموضوعة كعلامات للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، وهذا يدل على الدقة والوضوح، والتحديد في مصطلحاته [٤].

هذا مع شهرة مصطلح الضمير – في العصر الحديث– عن مصطلح المضمر ليدل على الضمائر، ويمكن أن يكون سبب ذلك سهولة لفظ (الضمير) وهي على وزن (فعيل) المبدوء بأخف الحركات، وهي الفتح، يليه كسر وحرف مد مما يزيد في سهولة اللفظ، عن (المضمر) وهي على وزن (مُفعَل) المبدوء بأثقل الحركات، وهو الضم، ولا وجود لحروف المد فيه، والله أعلم.

- **<u>ضمير الفصل</u>**

هو صيغةُ مرفوعٍ منفصل، مطابقة للمبتدأ، يتوسط بين مطلوبي الابتداء، أو ناسخ من نواسخه[٥] وسُمي فصلاً؛ لأنه يجمع أنواعا من التبيين، فيؤكد الخبر

---

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٩٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٤)، وينظر: (١/ ٤٧٣) ، (٢/ ٢٠٨).

(٣) الأصول في النحو (٢/ ٢٣٢)

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو (ص٣١، ٣٢، ٣٧) .

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٤٠)، شرح الكافية (٢/٢٣).

للمخبر عنه، ويَفْصَل به بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت نحو: زيد هو العاقل[١] ويُعلِم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة[٢].

وعند ابن الحاجب ضمير "يتوسّط بين المبتدأ والخبر، قبل العوامل، وبعدها، صيغةُ مرفوعٍ منفصلٍ، مطابق للمبتدأ، يُسمّى فصلا؛ ليفصل بين كونه نعتا وخبرا"[٣].

ومصطلح الفصل مستعمل قبل ابن الحاجب عند سيبويه، وابن السراج، والزمخشري[٤] والجزولي[٥] وابن الوراق[٦] وابن الأثير[٧].

قال سيبويه: "(باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا) اعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء"[٨].

وقال ابن السراج:" والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وجملةٌ، الأول: الاسمُ: وذلك نحو: (هو) إذا كان الكلام فصلًا، فإنه لا موضع له من الإعراب"[٩].

---

(١) ينظر: المفصل (ص١٧)، شرح الكافية الشافية (١/٢٤٠)، مغنى اللبيب (١ /٦٤٤).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/٤٩٦).

(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٣).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٧٢).

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص١٨٤).

(٦) ينظر: علل النحو (ص٤٢١،٤٢٢) .

(٧) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٠)

(٨) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٩).

(٩) الأصول في النحو (٢/ ٢٥٧).

ويسميه الكوفيون عمادا [١] يقول الفراء:" قوله[٢]: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ .... وموضع (أَرْبى) نصب، وإن شئت رفعت كما تَقُولُ: ما أظن رجلًا يكون هُوَ أفضلُ منك، وأفضلَ منك، النصب عَلَى الْعِمَاد، والرفع عَلَى أن تجعل (هُوَ) اسمًا"[٣].

وضمير الفصل، أو الفصل من المصطلحات التي تتمثل وظيفته في الاصطلاح عليه، وهو الفصل بين الخبر والنعت؛ لذا نجد جمهور البصريين ومن تبعهم لا يختلفون في إطلاق هذا المصطلح على مفهومه، وقد اشتهر مصطلح (ضمير الفصل) وقد يرجع ذلك إلى ظهور وظيفته، وتحقق الغاية من الإتيان به في هذا المصطلح، أكثر من مصطلح (العماد)- والله أعلم-.

- **ضمير الشأن والقصة**

وهو من الضمائر التي تتقدم الجمل، يكون كناية عن هذه الجملة، وتكون الجملة خبرا عنه، وتفسيرا له [٤] وإنما سُمِّي حديثا، وقصة لأنه يكون كناية عن الحديث أو القصة، التي يأتي ذكرها في الكلام بعد الضمير [٥] ومنه قوله تعالى[٦]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٧].

وعرفه ابن الحاجب، فقال: " (ضمير الشّأن والقصّة) ويتقدّم قبل الجملة ضمير غائب يسمّى ضمير الشّأن والقصّة، يفسّر بالجملة بعده، ويكون منفصلا

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٧٢).

(٢) النحل: من الآية (٩٢).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١١٣)، وينظر: (١/ ٥١) (٢/ ١٤٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٥).

(٥) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ٣١).

(٦) الإخلاص: الآية (١).

(٧) ويخالف الضمائر؛ لأنه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون في الكلام دليل عليه، وبهذه المباينة، لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردا، ولا يكون له عائد، ويكون منفصلا، ومتّصلا، ومذكّرا ومؤنّثا، نحو: هو زيد قائم، وهي هند ذاهبه، أي: الشّأن والحديث، زيد قائم. ينظر: البديع (١/ ٦١).

ومتصلا مستترا أو بارزا، على حسب العوامل، نحو: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنّه زيد قائم" [١] وقد استخدم في موضعين (ضمير الشأن) [٢].

والمصطلح الذي يطلق على مفهوم هذا الضمير عند البصريين، هو: ضمير الشّأن، والقصّة[٣]- غالبا- وأطلق عليه أحيانا، الأمر، والحديث[٤]، أو الشأن والحديث[٥]؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث، ويسمّيه الكوفيّون المجهول[٦]؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود له [٧].

يقول سيبويه في (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا): "ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر، قول العرب: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة أمَتُك، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به، قال: إن الأمر ذاهبة أمتك، وفاعلة فلانة، فصار هذا الكلام كله خبرا للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره" [٨].

وعند الزجاج، هو إضمار القصة[٩]، وعند ابن السراج هو: الأمر، أو الحديث، أو القصة، وما أشبه ذلك، ويقال له المجهول[١٠] وأطلق عليه المجهول دون ذكر مصطلحات البصريين في بعض المواضع، فقال: "ومثل ذلك: كان زيدا أخواك

---

(١) الكافية في علم النحو (ص٣٤).

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو (ص٣٥، ٤٨).

(٣) ينظر: المفصل (ص١٧٣، ١٨٥) البديع (١/ ٦١، ٥٣٧)، المقدمة الجزولية (ص٥٨، ٩٦).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨٦).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٥).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٢١)، الأصول (١/ ١٨٢)، المفصل (ص١٧٣، ١٨٥) البديع في علم العربية (١/ ٦١، ٥٣٧)، المقدمة الجزولية في النحو (ص٥٨، ٩٦).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٦).

(٨) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٧٥، ١٧٦).

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٢١).

(١٠) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨٦).

يضربان، هذا لا يجوز فإن قدمت: (يضربان زيدا) جاز وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولا" [١].

وعند ابن جني، وأبي البركات[٢] هو: الشأن والحديث، يقول ابن جني: "(إِضْمَار اسْم كَانَ) وَقد يضمر فِيهَا اسْمهَا، وَهُوَ ضمير الشَّأْن والْحَدِيث"[٣].

وعند ابن الأثير هو: ضمير الشأن والقصة[٤]، أو الشأن[٥]، وفي بعض مواضع: الشأن والحديث. [٦]

قال الفراء: "وكذلك (يكون) في كل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل، ألا ترى أنك تقول: ذهب الناس إلا أن يكون أخاك، وأخوك ..... ومن نصب: قال كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في كان اسما مجهولا، وصيّروا الذي بعده فعلا لذلك المجهول" [٧].

ولم يقع على مفهوم ضمير الشأن مصطلح واحد، بل إن البصريين أنفسهم لم يتحد مصطلحهم عليه، على عكس الكوفيين، الذين اتحدوا في إطلاق مصطلح (المجهول) عليه، ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميرا لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له[٨] أما المصطلح الذي اشتهر هو ضمير الشأن، لأنه يصدق على كل من الأمر

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨٨).

(٢) ينظر: أسرار العربية (ص١١٤).

(٣) اللمع في العربية لابن جني (ص٣٨).

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٧٥، ٤٨٦، ٥٣٧).

(٥) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٧٩، ٦٤٩) (٢/ ٢٥٧).

(٦) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٦١).

(٧) معاني القرآن للفراء (٣٦١/١)، وينظر: (١/ ١٨٦، ٣٦٢، ٣٦٣) ، (٢/ ٢٧٠، ٣١٦، ٣٩٤).

(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٨٢) حاشية رقم (١) للمحقق.

والحديث والقصة، أما مصطلح المجهول فلم يقدر لـه الانتشار كغيره، وقد يرجع ذلك إلى حاجته إلى توضيح وبيان لما قصد به- والله أعلم-.

- **أسماء الإشارة**

من المبهمات مع كونها معارف، لأنها لا يقتصر في الاشارة بها على شيء، فتقع على المختلفات، فيقال: ذا زيد، وذا فرس، وهي من المبنيات؛ لشبهها بالحرف في المعنى [١] والغرض بأسماء الإشارة التنبيه [٢].

وأسماء الإشارة عند ابن الحاجب، هي: "ما وضع لمشار إليه، وهي خمسة: للمذكّر، ولمثنّاه (ذان) و(ذين)، وللمؤنّث: (تا) و(تي)، و(ذي)، و(ته)، و(ذه)، و(تهي)، و(ذهي)، ولمثنّاه: (تان) و(تين)، ولجمعهما: (أولاء) مدّا وقصرا"[٣].

وهي (الأسماء المبهمة) [٤] عند سيبويه، أما مصطلح (أسماء الإشارة) فجاء عنده عرضا لا قصدا، فهو يقول: "وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[٥].

وهي كذلك عند المبرد- أي: الأسماء المبهمة- [٦] و(الاشارة) وردت عنده في مثل قوله: "ومن الأسماء المبهمة، وهى التي تقع للإشارة" [٧] وعند ابن السراج [٨] والفارسي[٩] وابن الوراق[١٠].

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٧٣).
(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٩٨).
(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٤).
(٤) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٢٨٠).
(٥) كتاب سيبويه (٢/ ٥)، وينظر: (٢/ ١٩٧).
(٦) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٨٧) ، (٤/ ٢٨٢).
(٧) المقتضب (٣/ ١٨٦)، وينظر: (٤/ ٢٠٦) .
(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٥١، ٣٦٨) ، (٢/ ٣٢، ١٢٧، ٤٢٤).
(٩) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٦٧، ٢٧٩).
(١٠) ينظر: علل النحو (ص٣٨٢).

أما مصطلح أسماءَ الإشارة فاستخدمه الزجاج [١] والسيرافي[٢]، واستخدم المصطلحين ابن جني[٣] والزمخشري[٤] وأبو البركات[٥] وابن الأثير[٦] ويلاحظ أن استخدامهم لمصطلح الأسماء المبهمة كان لبيان نوعها وكان أقل من استخدامهم لـ (أسماء الإشارة).

والمصطلح المتوارد استعماله حتى اليوم هو (أسماء الإشارة) لظهور العلاقة ووضوحها بين المصطلح والمسمى.

- **الموصول**

"وصل الشيء بالشيء وصلا وصلة" [٧] وسمي موصولا لأنه لا بد أن يوصل به شيء، فهو موصول بصلته، أو الصلة موصولة به، وهي التي تحدده وتجعله معرفة غير شائع[٨].

والموصول عند ابن الحاجب، هو: "ما لا يتم جزءا إلَّا بصلة وعائد، وصلته جملة خبريّة، والعائد ضمير له"[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٢٩، ٣٣٩) .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٧).

(٣) ينظر: في مصطلح (أسماء الاشارة) اللمع (ص١٠٤)، وفي (الأسماء المبهمة) (ص٢١٨).

(٤) ينظر: في (أسماء الإشارة) المفصل (ص١٨٠، ٢٤٥، ٣٦٥) و(المبهمة) (ص٢٥٧).

(٥) ينظر: في (أسماء الاشارة) أسرار العربية (ص٢٧٤) وفي (المبهمة) (ص٢٥٦).

(٦) ينظر: في (أسماء الإشارة) البديع (١/ ٣٥٤، ٤٠٣، ٧٠٦)، (٢/ ٤، ٣٩) وفي (الاسماء المبهمة) (٢/ ١٧٧).

(٧) القاموس المحيط (ص: ١٠٦٨) (باب اللام فصل الواو – وصل)، وينظر: لسان العرب (١١/ ٧٢٦) (وصل).

(٨) ينظر: النحو الوافي (١/ ٣٤١).

(٩) ينظر: الكافية في علم النحو (ص٣٤)، وينظر: (ص١٦، ٥٢).

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للكلمة والاصطلاحي لا نعدم الرابط بينهما فهو موصول لاتصاله بشيء لا يتم معناه إلا به.

وهذا المصطلح مستخدم قبل ابن الحاجب عند المبرد[١] والزجاج[٢] وابن السراج[٣] والفارسي[٤] وابن الوراق[٥] وابن جني[٦] والزمخشري[٧] وابن الأثير[٨].

ودل على مفهوم الموصول مصطلحات أخرى، هي:

(الأسماء المبهمة) استخدمه سيبويه للدلالة على مفهوم الموصول، فقال: "(هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة) وتلك الأسماء (ذا) و(تا) و(الذي) و(التي) ..... وإن ثنيت (الذي) قلت: اللذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون، قلت: اللذون"[٩] وقال: "(هذا باب تحقير الأسماء المبهمة) ..... ومثل ذلك الذي والتي تقول اللذيا واللتيا"[١٠].

كما استخدمه المبرد وابن السراج[١١] وابن الوراق[١٢] وابن جني[١٣] والزمخشري[١٤] وابن الأثير[١٥] ويلاحظ أنهم استخدموه لبيان نوع الموصول وهو أنه من المبهمات.

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١١٥) وينظر:(٤/ ٦٩) .
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٧).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١١٩)، (٢/ ٢٦٧).
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٥٤، ٥٦).
(٥) ينظر: علل النحو (ص٢٥٥).
(٦) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص١٨٨).
(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٨٣).
(٨) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٣٤)
(٩) كتاب سيبويه (٣/ ٤١١).
(١٠) كتاب سيبويه (٣/ ٤٨٧، ٤٨٨).
(١١) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٤١) ، (٣/ ٥٧).
(١٢) ينظر: علل النحو (ص٣٤٥).
(١٣) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢١٨).
(١٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٥٧).
(١٥) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ١٧٧)

يقول المبرد:" وكل مَا لَا يعرب من الْأَسْمَاء فمضارع بِهِ الْحُرُوف؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَاب فِيهَا وَسَنذكر من هَذِه الْأَسْمَاء جملَة تدل على جَمِيعهَا ..... وَجَمِيع المبهمة وَمِنْهَا: الذى والتي"[١].

اسم الصلة استخدمه الفراء للدلالة على مفهوم الموصول، فقال:" والرفع في «بَعُوضَةً» هاهنا جائز، لأن الصلة تُرفَعُ، واسمها منصوب ومخفوض"[٢].

أما ابن الحاجب فلم يستخدم إلا مصطلح الموصول، وهذا يدل على المحافظة على وحدة المصطلح في الغالب الأعم عنده.

- **أسماء الأفعال**

من المبنيات غير المتمكنة، والمقتضي لبنائها شبهها بالحرف في أنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل تتأثر به [٣] ووضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها، فقولنا: بَعُدَ، دال على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القرب، و(هيهات) اسم للفظ (بَعُدَ) دال عليه، وكذلك سائرها [٤] وهي.

وتعريف أسماء الأفعال عند ابن الحاجب: "ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: (رويد زيدا)، أي: أمهله، و (هيهات ذاك)، أي: بَعُدَ"[٥].

وهذا المصطلح استعمله المبرد[٦]، والفارسي[٧]، الزمخشري[٨]، وابن الأثير[٩].

---

(١) المقتضب (٣/ ١٧١، ١٧٢)، وينظر: (٢/ ٢٨٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢)، وينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٠).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب (١/ ٢٧٠).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣).

(٥) الكافية في علم النحو (ص٣٥).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ١٠٢)

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات (ص١٠١) .

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٩٢).

(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٢٢٠) .

وأسماء الأفعال، عند سيبويه تعني المشتقات، كاسم الفاعل، والمفعول[١]، أما استعماله للدلالة على مفهوم الأسماء الدالة على الفعل الحادث، فلم يجئ باصطلاح محدد، بل كان ذِكرُه لها أشبه بوصف حالة أسماء الأفعال، حيث يقول في باب: (من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث): "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك" [٢] وفي موضع آخر قال: "وأما ما هو في موضع الفعل فقولك: مَهْ، وصَهْ، و(حَلْ) للناقة، و(سَأْ) للحمار، وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء" [٣]

وحذا حذو سيبويه، ابن السراج، وابن جني فذكرها ابن السراج، بمعنى "الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل"[٤] وفي موضع آخر ذكرها بقوله: "ما هو في موضع الفعل"[٥] أما ابن جني فوضع بابا سماه (باب في تسمية الفعل)[٦]، وذكرها في موضع آخر، فقال: "وإذا كانت أسماء للأفعال والأفعال أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأوَّل فيه التعريف على معنى لا يضامّه إلا التنكير . فلهذا قلنا: إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ

---

(١) قال سيبويه: "(باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) ... اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين ... وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ، ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل فعل، لأن الاسم على فعل مفعولٌ، كما أن الاسم على فعل فاعلٌ. فتقول: مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصل مزوورٌ" الكتاب (٤/ ٣٤٨).

(٢) كتاب سيبويه (١/ ٢٤١، ٢٤٢).

(٣) كتاب سيبويه (٤/ ٢٢٩).

(٤) الأصول في النحو (٢/ ١٣٠).

(٥) الأصول في النحو (٣/ ١٧٥).

(٦) الخصائص (٢/ ٣٤).

تعريفا ..... وتعرّف الأصوات من جنس تعرف الأسماء المسماة (بها الأفعال)"[١].

ويلاحظ أن استعمال سيبويه، وابن جني، لمصطلح (أسماء الأفعال) جاء عرضا وليس قصدا، كاستعمال الأول لمصطلح (أسماء الإشارة).

أما ابن الحاجب فوصل إليه المصطلح محدد المفهوم؛ لذا استعمله دون أن يتكلف عناء وصف حصوله، أو ذكر صفاته، فكان محدّدًا وواضحًا.

- **أسماء الأصوات**

هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين. أو لحكاية الأصوات[٢]، وهي من المبنيات؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة[٣].

واصطلاحا عند ابن الحاجب هي: "كلّ لفظ حكي به صوت، أو صوّت به للبهائم" ومثل للأوّل: بـ (غاق)، وللثّاني: بـ (نخ) [٤].

وأسماء الأصوات عند سيبويه تعني نوعًا من أنواع الأسماء المبهمة، فقال في: (باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة): "وبمنزلة الأصوات، نحو: غاق، وحاء، ومنهم من يقول: غاقٌ، وأشباهها "[٥] فأطلق عليها (أصوات) ولم يستعمل المصطلح المركب- أسماء الأصوات- وحذا هذا الحذو الفراء، والزجاجي[٦]، والزمخشري[٧].

---

(١) الخصائص (٢/ ٢٩٩).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٣٩٦)

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣/ ١١١)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٧٢).

(٤) الكافية في علم النحو (ص٣٥).

(٥) كتاب سيبويه (٣/ ٢٨٠)، وينظر: (٣/ ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٢٣).

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٩٩).

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص/ ٤٣، ٢٠٦).

يقول الفراء: "وقرأ العوامّ (أفّ) [١] فالذين خفضوا ونوّنوا ذهبوا إلى أنها صوت لا يعرف معناه إلّا بالنطق به فخفضوه كما تخفض الأصوات، من ذلك قول العرب: سمعت طاق طاق لصوت الضرب، ويقولون: سمعت تغ تغ لصوت الضحك، والذين لم ينوّنوا وخفضوا، قالوا: أفّ على ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنما يكون على حرفين مثل[٢]: صه، ومثل: تغ، ومه"[٣].

ويلاحظ أنه ذكر مع أسماء الأصوات، أسماء الأفعال، فمثل لهما، وأطلق عليهما (أصوات).

أما عند ابن السراج، وابن الأثير[٤]، فتعني (الصوت المحكي) [٥] .

وبذلك يمكن القول بأن إطلاق مصطلح (الأسماء) على (الأصوات) واستخدام المصطلح مركبا منهما (أسماء الأصوات) كان متأخرا، عند ابن الحاجب، كما استخدمه ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) [٦] وهو معاصر لابن الحاجب.

---

(١) وردت هذه الكلمة في قوله تعالى: {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا } [الإسراء: ٢٣] وقوله: {أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } [الأنبياء: ٦٧]، وقوله: {وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا } [الأحقاف: ١٧].

(٢) "وصه كلمة بنيت على السكون وهو اسم سمي به الفعل ومعناه اسكت تقول للرجل إذا سكنته وأسكته صه فإن وصلت نونت قلت صه صه ... وهي تكون للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث"لسان العرب (١٣/ ٥١١) (صهصه) أما (تغ) فيقولون: "سَمِعْتُ (تَغٍ تَغٍ) ، يُرِيدُونَ: صوتَ الضَّحِكِ" تهذيب اللغة (٨/ ١٣) (باب الغين والتاء– تغ) وينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني (٤/ ٤٠٠) (فصل التاء – تغ)، و(مه) "زجر ونهي ومه كلمة بنيت على السكون وهو اسم سمي به الفعل معناه اكفف لأنه زجر فإن وصلت نونت قلت مه مه " لسان العرب (١٣/ ٥٤١) (مهمه).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٢١).

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٣).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٣٩).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٧).

- **المركّبات**

من المبنيات، وهو على ضربين، أولهما: تركيب من جهة اللفظ فقط، وهو في الأعداد، نحو: "أحد عشر" وبابه، و"لقيته كفة كفة"، و"حيص بيص"، ونحوهما، والثاني: تركيب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: "حضرموت" و"قاليقلا" و"معديكرب" ونحوها من الأعلام المركبة [١] والمركب، من ركب الدابة، يركب ركوبا علا عليها، وتقول في تركيب الفص في الخاتم والنصل في السهم: ركبته فتركب فهو مركب[٢].

وفي الاصطلاح عند ابن الحاجب، هو: "كلّ اسم مركّب من كلمتين ليس بينهما نسبة" [٣] واستخدم مصطلح المركب في تعريف المعرب [٤] فقال: "فالمعرب: المركّب الّذي لم يشبه مبنيّ الأصل" [٥] ولكن لا يدل على مفهومه الاصطلاحي هنا، بل يدل على الاسم عند تركيبه مع العامل[٦].

والمناسبة بين مفهوم المصطلح ومعناه الدلالي وثيقة؛ لأن التركيب يكون من أجزاء، التصق بعضها ببعض، وهو كذلك في الاصطلاح .

وهذا المصطلح لم يستخدمه سيبويه لكنه تحدث عنه، وشرح مفهومه في عبارة مطولة، فقال: "(هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضُمَّ أحدهُما إلى صاحبه، فجُعِلا اسمًا واحدًا بمنزلة عنتريس[٧]

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٤٤).
(٢) ينظر: لسان العرب (١/ ٤٣٢) (ركب).
(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٦).
(٤) شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢).
(٥) الكافية في علم النحو (ص/ ١١).
(٦) شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢).
(٧) العنتريس الشجاع. ينظر: لسان العرب (٦/ ١٣٠) (عترس).

وحلكوك[١]) وذلك مثل حضرموت ومعدى كرب وبخت نصر ومارسرجس ومثل رجل اسمه خمسة عشر ومثل عمرويه"[٢].

وقد يكون سبب عدم استخدام مصطلح عند سيبويه فيما لم يستخدم له مصطلحا؛ أن المصطلحات النحوية لم تكن عنده وعند غيره من المتقدمين بالوضوح والظهور الذي تحقق عند من تلاهم من العلماء، إلا أن هذا لا يعني أنهم لم يعرفوها استعمالا.

واستخدمه ابن جني، وابن سيده، ويعني عندهما الجمل، يقول ابن جني: "فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك: من كون الكلام مختصًا بالجمل المركبة، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة وأن ذلك إنما هو القول لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد، والمفردات، وللجمل المركبات"[٣]، وقال ابن سيده: "إِخْرَاج الْمثنى على لفظ الْجمع إِنَّمَا يكون فِي المُرَكَّبات، كَقَوْلِه: ضربت رؤوسهما، وَمَا أَحْسَنَ عَزَالِيهَما"[٤].

ولكن هذا المصطلح بمفهومه الذي ذكره ابن الحاجب مستخدم قبله عند الفارسي[٥] وابن الوراق [٦] والرماني[٧] والزمخشري[٨] وابن الأثير [٩] ويدل على مفهوم المركبات عند ابن السراج (الكلم المركب) [١٠].

---

(١) الشديد السواد. ينظر: لسان العرب (٧/ ٣٥٠) (عسط)، لسان العرب (١٠/ ٤١٥) (حلك).

(٢) كتاب سيبويه (٢/ ٢٦٧).

(٣) الخصائص (١/ ٢٧).

(٤) المخصص (٢/ ٢٠٥).

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ١٥٠).

(٦) ينظر: علل النحو (ص٤٩٦).

(٧) ينظر: رسالة الحدود (ص٧٠).

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢١٩، ٢٧٠).

(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٢٢) .

(١٠) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٣٩).

- **الكنايات**

يدور معناها اللغوي حول الستر والخفاء، من الكنِّ والكنَّة والكنان: وقاء كل شيء وستره [١] و"المراد بالكناية: التعبيرُ عن المراد بلفظ غير الموضوع له، لضرب من الاستحسان والإيجاز" [٢].

والكنايات عند ابن الحاجب هي: "(كم) و(كذا) للعدد، و(كيت) و(ذيت) للحديث"[٣].

واستعمال ابن الحاجب لمصطلح الكنايات، التي هي: "(كم) و(كذا) و(كيت) و(ذيت)" ورد قبله عند الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) ولم يسبق إليه، وإن كان قد ورد عند سيبويه، في معرض الكلام لا قصدا، فذكره في (باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام) فقال: " وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء وكقولك كان من الأمر ذية وذية وذيت وذيت وكيت وكيت" [٤] واستخدمه ابن السراج ناقلا عن سيبويه[٥].

لذلك فإن استعمال المصطلح بهذا المفهوم ورد أولا عند الزمخشري، وتبعه ابن الحاجب– والله أعلم–.

وقد استُخدم مصطلح (الكناية) ليدل على الضمير، عند أكثر النحويين، منهم: الفراء، والمبرد، وابن السراج[٦] والزجاجي[٧] والفارسي[٨] وابن الوراق [٩] والرماني[١٠]

---

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٣٦٠) (كنن).
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٤٥)، وينظر: (٣/ ١٦٥).
(٣) الكافية في علم النحو (ص٣٦).
(٤) كتاب سيبويه (٢/ ١٧٠)، وينظر: (٣/ ٥٠٧).
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٢٠).
(٦) الأصول في النحو (٢/١١٥، ٣٨٠).
(٧) الإيضاح في علل النحو (ص٥٨).
(٨) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٩).
(٩) ينظر: علل النحو (ص١٦٠).
(١٠) ينظر: منازل الحروف (ص٢٥).

وابن جني[١].

يقول الفراء: "وقوله عز وجل[٢]: (وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا) جلى الظلمة، فجاز الكناية عَنِ الظلمة ولم تُذْكر لأنّ معناها معروف"[٣].

ويقول المبرد: "وإِنَّما اسْتَوَى الجرّ وَالنّصب فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع لاستوائهما فِي الْكِنَايَة تَقول مَرَرْت بك ورأَيتك"[٤].

واستُخدم بمعناه اللغوي (الكناية عن شيء أُريد إخفاؤه) عند السيرافي، والزجاجي [٥].

يقول السيرافي: "(هنت) وتكون التاء للإلحاق، وإنما سكّنوها، وهم يريدون الكناية بها عن الاسم"[٦].

- **الظّروف**

ظرف الشيء: وعاؤه [٧] والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفا، من نحو: أمام وقدام وأشباه ذلك [٨] ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، وسميت ظروفًا؛ لأنها لما كانت محلا للأفعال سميت ظرفا تشبيها بالأواني التي محل الأشياء فيها ولهذا يسمي الكوفيون الظروف محالا لحلول الأفعال فيها [٩].

---

(١) ينظر: الخصائص (٢/ ١٩٠).

(٢) الشمس: الآية (٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٦٦).

(٤) المقتضب (١/ ٧).

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٥٧).

(٦) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٨٨).

(٧) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣٩٨) (ظرف)، لسان العرب (٩/ ٢٢٨، ٢٢٩) (باب الفاء فصل الظاء المعجمة – ظرف).

(٨) ينظر: لسان العرب (٩/ ٢٢٨، ٢٢٩) (باب الفاء فصل الظاء المعجمة – ظرف).

(٩) أسرار العربية (ص: ١٦٦).

والظّروف عنده "منها: ما قطع عن الإضافة كـ (قبل) و (بعد)، وأجري مجراه (لا غير) و (ليس غير) و (حسب) ومنها (حيث)، ولا يضاف إلاّ إلى جملة في الأكثر"[١] و(إذا) للمستقبل، وفيها معنى الشّرط، و(إذ) للماضي، و(أين) و(أنّى) للمكان استفهاما وشرطا، و(متى) للزّمان فيهما، و(أيّان) للزّمان استفهاما، و(كيف) للحال استفهاما، و(مذ) و(منذ)، و(لدى) و(لدن)، و(قط) للماضي المنفيّ، و(عوض) للمستقبل المنفيّ [٢].

ومصطلح الظرف، مستعمل عند الخليل وسيبويه ، قال سيبويه:

"وتقول: مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ، على الظَّرف"[٣] ويقول: "واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أَشَدُّ تمكّنا من بعضٍ في الأسماءِ، نحوَ القُبْل والقَصد والنَّاحية، وأمّا الخَلف والأَمام والتَّحْت فهنّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجْعَل أسماءً"[٤]،

من المصطلحات الدالة على مفهوم الظرف:

الصفات: واستعمله الفراء[٥] فقال: "وقوله[٦]: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصفة، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها"[٧] وقال: "وقوله[٨]: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾ المعنى- والله أعلم-: لأقعدنَّ لَهُمْ عَلَى طريقهم أو فِي طريقهم، وإلقاء الصفة من هَذَا جائز كما قَالَ: قعدت لك وجه الطريق، وَعَلَى وجه الطريق؛ لأن

(١) الكافية في علم النحو (ص٣٦).
(٢) الكافية في علم النحو (ص٣٧).
(٣) كتاب سيبويه (١/ ١٦٠)، وينظر: (١/ ٢١٦)، (٣/ ٢٨٤).
(٤) كتاب سيبويه (١/ ٤١١).
(٥) لسان العرب (٩/ ٢٢٩) (فصل الظاء المعجمة – ظرف).
(٦) البقرة: من الآية (٢٣٠).
(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ١٤٨).
(٨) الأعراف: من الآية (١٦).

الطريق صفة فِي المعنى، فاحتمل ما يَحْتَمِله اليوم والليلة والعام إِذَا قيل: آتيك غدًا أو آتيك فِي غد" [1].

والصفة، يريد بها الكوفيون الظرف[2].

المحالّ أو المحلّ: واستعمله الكسائي، والفراء في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله: "وليس في قوله[3]: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ إلا النصب، لأن الفاء فيها مردودة على محلٍّ، وهو قوله[4]: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم﴾ و{عَلَيْكَ} لا تشاكل الفعل، فإذا كان ما قبل الفاء اسما لا فعل فيه، أو محلا، مثل قوله: (عندك وعليك وخلفك)، أو كان فعلا ماضيا مثل: (قام وقعد) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب"[5] ويقول أيضًا: "وقوله[6]: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ﴾ معناه: وقت الحج هذه الأشهر .... ووجه الكلام الرفع؛ لأن الاسم إذا كان فِي معنى (صفةٍ) أو (محل) [7] قوي إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أن العرب يقولون: هُوَ رَجُل دونك وهو رَجُل دون، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا، ومن كلامهم: المسلمون جانب، والكفار جانب، فإذا قَالُوا: المسلمون جانبَ صاحبهم، نصبوا وذلك أن (الصاحب) يدل على

---

(1) معاني القرآن للفراء (1/ 375).

(2) ينظر: حاشية المحقق رقم (1) في: معاني القرآن للفراء (1/ 375) .

(3) الأنعام: من الآية (52).

(4) والآية بتمامها {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 52].

(5) معاني القرآن للفراء (1/ 28).

(6) البقرة: من الآية (197).

(7) قال محقق معاني القرآن للفراء (1/ 119) في حاشية رقم (3): " الصفة هنا الجارّ والمجرور، والمحل الظرف".

محل"[١]، وقوله: "والعرب تقول: قومك داخل الدار، فينصبون داخل الدار؛ لأنه محل"[٢].

فالفراء اصطلح على تسمية الظرف بـ (المحل) كالكسائي في مواضع، وانفرد بتسميته (صفة) في مواضع أخرى، كما أطلق على حروف الجر (صفات) [٣]- والله أعلم-.

الصفة: وأطلق عليه ابن السراج صفة في بعض مواضع من كتابه[٤]، وسمَّاها بعضهم (أوعيةً) [٥].

ومصطلح الظرف يعني المكان أو الزمان الذي هو محل وقوع الفعل، أو الذي حوى الفعل، أو الذي وقع فيه الفعل؛ لذلك فإنه لا تعارض في الاصطلاح عليه بـ (المحل) أو (الظرف)، وهو المصطلح الأظهر، الذي استخدمه ابن الحاجب، وقد وافق فيه البصريين.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١١٩)، وينظر: (١/٣٤٠).
(٢) معاني القرآن للفراء (٣ : ٢١٩).
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢).
(٤) الأصول في النحو (٢/ ٣٣٩).
(٥) اللباب علل البناء والإعراب (١/ ٢٧١).

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية في الكلمة وأقسامها

المطلب الأول: المصطلح النحوي في الكلمة والكلام

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في الأسماء

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في الأفعال

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في الحروف

المطلب الأول: المصطلح النحوي في الكلمة والكلام

*** الكلمة والكلام:**

وهما من مادة (كلم) وهي حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة، فلما كان الكلام أكثره إلى الشدة أُشتُق له من هذا الموضع [١].

والكلمة في اللغة، هي: اللفظة الواحدة [٢] المُؤلَّفةِ من جماعةِ حروفٍ لها مَعْنى، وتقع على الاسم، والفعل، والحرف جميعا [٣] وهذا المعنى من الحقيقة، وعلى الحرف الواحد من حروف الهجاء، أو القصيدة أو الخُطْبَة بأسْرها من المجاز[٤].

وعند ابن الحاجب، هي:" لفظ وضع لمعنى مفرد"[٥].

و يرتبط المعنى اللغوي للكلمة بالمعنى الاصطلاحي، ففيهما تتمثل الوحدة والإفراد في اللفظ والمعنى.

وهذا المصطلح أُستُخدم قبل ابن الحاجب؛ إذ هو مستخدم عند سيبويه لكنه لم يضع حدا له، ومن ذلك قوله: "ولزمت اللامَ النونُ الخفيفةُ أو الثقيلةُ في آخر الكلمة، وذلك قولك: واللَّه لأفعلنَّ"[٦].

ومستخدم عند الفراء حقيقة بمفهومه، فقال: "والكلام مصدرٌ، والكلمُ جمع الكلمة"[٧] ومجازًا، بمعنى القول [٨] أو الكلام [٩] أو الآية من القرآن [١٠] ومنه قوله: "وهو عَلَى التوهم إِذَا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هنالك

---

(١) ينظر: الخصائص (١/ ١٥).

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٣٣/ ٣٧١) (ك ل م).

(٣) ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٣/ ٧١).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٤٧) (كلم)، البديع في علم العربية (١/ ٧).

(٥) الكافية في علم النحو (ص: ١١).

(٦) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٠٤).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢٠).

(٨) معاني القرآن للفراء (٣/ ٦٦)

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٥، ١٨١، ٤٢٣، ٤٧٢)، (٢/ ٤١٧).

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٥٩، ١١٩، ٢٨٥) .

يَجوز التوهم، كما تَقُولُ: أنت ضاربُ زيدٍ ظالِمًا وأخاهُ، حين فرقت بينهما بـ (ظالِم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض"[1].

واستخدمه المبرد [2] وابن السراج [3] والفارسي [4] وابن الوراق [5] وابن جني[6] والهروي [7] والسهيلي[8] وابن الأثير[9] والسخاوي [10].

يقول الهروي: "وأما الكلمة فما تكلم به، وجمعها كلم وكلمات"[11] .

ومن المصطلحات المستعملة بمفهوم الكلمة (الكلم) فاستعمله ابن السراج، فقال: "ولا يجوز أن يكون خبرًا، لا تقول: "عمرو إلى" و "لا بكر عن" فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة[12] هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرًا"[13].

ووضع الزمخشري حدًّا له، فقال: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[14] وتعريف ابن الحاجب يتفق مع تعريف الزمخشري لفظا ومضمونًا.

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء (1/ ٣٩٠).

(2) ينظر: المقتضب (1/ ٣٦، ٩٤)، (2/ ١٣٤).

(3) ينظر: الأصول في النحو (1/ ٣٦٣) ، (2/ ٢٥٧).

(4) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٧٦، ٢٩٧).

(5) علل النحو (ص١٥١)، (ص٥٦٠). اللمع في العربية لابن جني (ص٢٠٧): ة

(6) اللمع في العربية لابن جني (ص٢٠٧).

(7) إسفار الفصيح (1/ ٧٢)، (2/ ٩٠٦).

(8) تائج الفكر في النحو (ص٤١).

(9) البديع في علم العربية (1/ ٧).

(10) سفر السعادة وسفير الإفادة (1/ ١٠).

(11) إسفار الفصيح (2/ ٦٢٠) وينظر: (2/ ٨٦٤).

(12) "أي: من أقسام الكلمة الثلاثة". الأصول في النحو (1/ ٤٠) حاشية المحقق رقم (1).

(13) الأصول في النحو (1/ ٤٠).

(14) المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٣).

الكـــلام:

أما الكلام، فهو: اسم جنسٍ يقع على القليل والكثير[١] وفي اللغة، يعني القول[٢] أو هو: ما كان مكتفيا بنفسه من القول [٣].

وعند ابن الحاجب هو:" ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم"[٤] ويعني بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن.[٥]

وهذا المصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب، فاستعمله سيبويه، دون أن يضع له حدا، من ذلك قوله: " واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا"[٦]

واستعمله الفراء[٧] واستعمله المبرد[٨]، وابن السراج[٩]، والفارسي[١٠] وعرفوه ببيان أنواعه، واستعمله بمفهومه ثعلب [١١]وابن الوراق[١٢] وابن جني[١٣] والهروي[١٤] والحريري[١٥] والسهيلي[١٦] والسخاوي[١٧] .

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – (٥/ ٢٠٢٣).
(٢) عرفه ابن سيده مقتصرا في تعريفه على أنه هو القول، ينظر: المخصص– (١/ ٢٠٧).
(٣) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١١٥٥) (فصل الكاف)، معجم متن اللغة (٥/ ٩٨).
(٤) الكافية في علم النحو (ص: ١١).
(٥) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣١).
(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠).
(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ١٩)
(٨) المقتضب (١/ ٣).
(٩) الأصول في النحو (١/ ٣٦).
(١٠) الإيضاح العضدي (ص: ٦).
(١١) الفصيح (ص٣٢١).
(١٢) علل النحو (ص٢٦٣)، (ص٣٩٨).
(١٣) اللمع في العربية لابن جني (ص٧).
(١٤) إسفار الفصيح (١/ ٥٤٤).
(١٥) ملحة الإعراب (ص٤).
(١٦) نتائج الفكر في النحو (ص٣١).
(١٧) سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١١١) .

أما الزمخشري فاستعمله معرفًا إياه بقوله: "هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" [١].

ويتضح من تعريف الزمخشري للكلمة، والكلام تأثر ابن الحاجب به، فقد اتفقت تعريفاتهما.

يتضح من هنا أن مصطلحي الكلمة، والكلام استعملهما ابن الحاجب كما وردا إليه من سابقيه، كما يتضح المناسبة غير المباشرة بين المعنى الدلالي، الذي يتمحور حول الإفادة، والمعنى الاصطلاحي الذي تعد الإفادة فيه هي الأساس؛ إذ التركيب لابد أن يكون مفيدًا لمعنى تام، والتضمن لا يتأتى إلا بالمعنى المفيد، والإسناد هو وسيلة التركيب وهدفه التضمن- والله أعلم-.

● أقسام الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف

الاسم، مشتق من السمو وهو الارتفاع والعلو [٢] قال الجوهري: "مشتق من سموت، لأنه تنويه ورفعة"[٣].

و"الفعل: كناية عن كل عمل متعدٍ، أو غير متعدٍ، فَعَل يفعَلُ فِعْلا وفَعْلا، فالاسم مكسور، والمصدر مفتوح"[٤].

والحرف في الأصل الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء[٥] وفي الصحاح: "حرف كل شيء: طرفه وشفيره وحده"[٦].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٣).
(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٣٩٧) (سما).
(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٣٨٢) (سما).
(٤) ينظر: الصحاح (٥/ ١٧٩٢) (فعل)، لسان العرب (١١/ ٥٢٨) (فعل).
(٥) ينظر: لسان العرب (٩/ ٤١) (فصل الفاء- حرف)..
(٦) ينظر: الصحاح (٤/ ١٣٤٢) (فصل الحاء- حرف).

واصطلاحا عند ابن الحاجب: "الكلمة: ... إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثّاني الحرف، والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني الاسم، والأوّل الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها " [١].

ويقول أيضا: "الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة"[٢] و"الحرف: ما دلّ على معنى في غيره ومن ثَمَّ احتاج في جزئيه إلى اسم أو فعل" و"حروف الجرّ[٣]: ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه"[٤].

والعلاقة بين المعنى الدلالي والاصطلاحي للفعل، هي أنَّه: عملٌ، والعملُ معنى قائم بذاته، أما الاسم والحرف فسميا بذلك لانطباق المعنى الدلالي للكلمة على ما أرادوه من معنى اصطلاحي، فسموا الاسم بذلك؛ لأنه أشرف أنواع الكلمة فناسبه السمو والارتفاع، والحرف سمي بذلك لأنه يمثل جزءا وناحيةً من الجملة أو الكلمة؛ فناسب هذا المفهوم كلمة الحرف.

---

(١) الكافية في علم النحو (ص: ١١).

(٢) الكافية في علم النحو (ص: ٤٤).

(٣) عدد ابن الحاجب حروف الجر وهي : (من)، و (إلى)، و (حتّى)، و (في)، والباء، واللام، و (ربّ)، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وباؤه، و (عن)، و (على)، والكاف، و (مذ)، و (منذ)، و (حاشا)، و (عدا)، و (خلا) ومن الحروف التي عدها: حروف العطف، والتنبيه، والنداء، والإيجاب، والزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، والتحضيض، وحرف التوقع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحرف الردع، ينظر: الكافية في علم النحو (ص:٥١ : ٥٦).

(٤) اقتبس أبو الفداء هذا التعريف، فقال: "حرف الجرّ ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه" الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٧٣).

والمصطلحات الثلاثة قديمة الاستعمال متفق عليها بمفاهيمها [١]، فاستعملها الخليل[٢] وسيبويه، والمبرد[٣] وابن السراج [٤] والزجاجي [٥] والفارسي [٦] وابن جني[٧] والجرجاني[٨] والزمخشري[٩] والسهيلي [١٠] وابن الأثير[١١].

قال سيبويه: "فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل، فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط، وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع" [١٢].

أما الفراء فاستعمل للدلالة على مفهوم (الاسم) مصطلحين، أحدهما (الاسم)[١٣] والآخر (الحرف)، فقال في وجه النصب في قوله تعالى[١٤]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾: "وأما الوجه الثالث- وهو أحبها إليّ- فأن تجعل المعنى على: إن اللّه لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة

(١) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص/ ٢٣).
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨٣)، (٣/ ٨٦)، (٣/ ١١٦)
(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٣، ٨) ، (٢/ ١٠٤).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٦، ٣٨) .
(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص ٤١، ٥٢) .
(٦) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٦، ٧، ٢٤) .
(٧) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٧).
(٨) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ٣٠، ٤٦) .
(٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣١٩).
(١٠) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٣١).
(١١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٥).
(١٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٢) .
(١٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢، ٥١).
(١٤) البقرة: من الآية (٢٦).

إلى ما فوقها، والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين، اللذَيْن خُفِض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى)"[١] ويقصد بالحرفين (بعوضة) و(ما) الموصولة، وهما اسمان.

واستعمل للدلالة على مفهوم (الحرف) مصطلحين، أولهما: الحرف[٢] – وهو مستعمل عنده للدلالة على معان لمصطلحات أخرى غير الحرف– [٣] وثانيهما: (الصفة) واستخدمه الكسائي– أيضا– يقول الفراء: "وقوله[٤]: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرّة بالهاء وحدها ومرة بالصّفة [٥] فيجوز ذلك كقولك: لا تُجزَى نفس عن نفس شيئًا، وتضمر الصفة ثم تظهرها، فتقول: لا تُجزَى فيه نفس عن نفس شيئًا، وكان

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٦، ٦٨، ١٠١).

(٣) استعمل مصطلح (الحرف) للدلالة على القراءة القرآنية فقال: "وكقوله في حرف عبد اللّه : {أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهذا بَعْلِي شيخ} وهي في قراءتنا {شَيْخًا} [هود: ٧٢]" معاني القرآن للفراء (١/ ١٢) وينظر: (١/ ١٦، ٢٦) وللدلالة على الفعل في قوله: "وقوله: {وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ} [البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩] إن شئت جعلت فَتَكُونا جوابا نصبا، وإن شئت عطفته على أوّل الكلام فكان جزما .... ومعنى الجواب والنّصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة ، فلمّا عطف حرفًا على غير ما يشاكله، وكان في أوّله حادث لا يصلح في الثاني؛ نصب" معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦، ٢٧) وعلى الكلمة في قوله: "وقوله: {قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ} [البقرة: ١٥٦] لم تكسر العرب (إنَّا) إلا في هذا الموضع مع اللام في التوجّع خاصّة .... وإنما كسرت في {إِنَّا لِلَّهِ} لأنها استعملت فصارت كـ (الحرف الواحد)" معاني القرآن للفراء (١/ ٩٣، ٩٤).

(٤) البقرة: من الآية (٤٨) .

(٥) "مراده بالصفة حرف الجر كما هو اصطلاح الكوفيين ، وهو هنا (في) المتصل بالضمير العائد على اليوم (فيه) فحذف الجار والمجرور لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها" حاشية رقم (٤) من معاني القرآن (١/ ٣١).

الكسائي لا يُجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزتُ إضمار الصفة هاهنا لأجزتُ: أنت الذي تكلمتَ، وأنا أريد: الذي تكلمتَ فيه"[١].

أما الفعل فاستعمله للدلالة على مفهومه [٢] وللدلالة على مفاهيم أخرى، منها: الدلالة على الاسم[٣] وللدلالة على الحال[٤] وعلى خبر (كان) و(ظن) [٥] والرابط بين هذه الأسماء، التي أطلق عليها الفراء (فعلا) أنها مشتقة، وأوصاف، وكل منها يعمل عمل الفعل، فقد تكون هذه التسمية من قبيل تسمية البعض بالكل[٦]

قلت: كما أنه قد يكون السبب في ذلك- بالإضافة إلى ما سبق- أن مذهب الكوفيين في أصل الاشتقاق (الفعل) فأَطلقَ عليها فعلًا نظرًا لأصلها عندهم- والله أعلم-.

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١، ٣٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٢، ٢٣، ٥١، ٤٠٠).

(٣) استعمله للدلالة على الاسم فيما حكاه عنه أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) حينما قال: " قال الفراءُ وأصحابه: الهاء تَثبتُ في قائمةٍ وقاعدةٍ فرقاً بين المذكر والمؤنث؛ لأنهم لو قالوا: امرأة قائمٌ لالتبس بقولهم: رجلٌ قائمٌ، فلما كان ذلك كذلك احتاجوا إلى هاءٍ تفصِلُ بها بين فِعْلِ المذكرِ والمؤنثِ، ولما قالوا امرأةٌ حائضٌ وطالقٌ وطامِثٌ لم يحتاجوا إلى هاءٍ تَفْصِلُ بين فِعلِ المذكرِ والمؤنثِ؛ لأن المذكر لا حظَّ له في هذا الوصفِ". المذكر والمؤنث (١/ ١٣٠) ولم أقف عليه عند الفراء.

(٤) قال الفراء: "وفى قراءة عبد اللّه في آل عمران: {ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقًا} فجعله فعلا" [من الآية ٨١] معاني القرآن (١/ ٥٥) والقراءة نسبت إلى عبد الله في البحر المحيط (٣/ ٢٤٢)، حدائق الروح والريحان (٤/ ٤٠٤).

(٥) يقول الفراء: " وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظنّ وأخواتها؛ كما قال الله تبارك وتعالى: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ} [سبأ: من الآية ٦] تنصب الحق لأن (رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه (يفعل) أو (فعل) مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل" معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٠).

(٦) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص/ ١٦٨).

وذكر بعض الباحثين أن الكوفيين يسمون الفعل العماد[١] وعند الرجوع للفراء، وثعلب، نجد أن (العماد) إنما يطلق عندهم على ضمير الفصل[٢].

وعلى كلٍّ فإن المصطلحات (الاسم والفعل والحرف) مصطلحات قديمة مستقرة استعملها النحويون على مر العصور بمدلولاتها- غالبا-.

(١) ينظر: منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية دراسة وتحليلا (ص/ ٨١) بحث مقدم من: إخلاص نصر الريح حسين لنيل درجة التخصص (الماجستير) من جامعة أم درمان الإسلامية عام: ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م إشراف د. علي جمعة عثمان.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥١، ٢٤٨).

المطلب الثاني: المصطلح النحوي في الأسماء

- **المعرفة والنكرة**

من "عرف عرفته معرفة وعرفانا"[١] والمعرفة: المصدر [٢] والعرفان: العَلَم [٣].

والنكرة نقيض المعرفة، ونكِرَ الأمر نكيرا وأنكره إنكارا ونُكْرا جهله [٤].

والمعرفة عند ابن الحاجب، هي: "ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف باللاّم، وبالنّداء، والمضاف إلى أحدها معنى، والنّكرة: ما وضع لشيء لا بعينه"[٥].

وبين المعنى الدلالي والاصطلاحي لـ (المعرفة) علاقة، إذ فيهما معنى العلم والتعيين، وكذلك (النكرة) إذ يدلان على عدم التعيين والجهل.

وهذان المصطلحان مستعملان قبل ابن الحاجب، فاستعملهما الخليل[٦]، وسيبويه، والفراء، والأخفش[٧] والمبرد[٨] وابن السراج، والفارسي[٩] وابن جني[١٠] والزمخشري[١١].

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – (٤/ ١٤٠٠) (عرف).
(٢) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير (ص: ٢١٠).
(٣) لسان العرب (٩/ ٢٣٦) (عرف).
(٤) لسان العرب (٥/ ٢٣٢) (نكر).
(٥) الكافية في علم النحو (ص٣٧)، وينظر: (ص١٣)، (ص٢٨)، (ص٤٢).
(٦) ينظر: مصطلح (النكرة) كتاب سيبويه (١/ ٣٦١)، (٢/ ١٠٥)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٣٦)، مصطلح (المعرفة) كتاب سيبويه (٢/ ١١٢)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٤١).
(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٠٢) .
(٨) ينظر: المقتضب (١/ ٢٦).
(٩) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٩٨) .
(١٠) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢٦).
(١١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٤٥).

قال سيبويه: "وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به"[١].

يقول الفراء: " وقوله[٢]: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله[٣]: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَاۖ﴾ وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة"[٤].

يقول ابن السراج: "باب المعرفة والنكرة: كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر ..... والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن"[٥].

والمصطلحان من المصطلحات المستقرة؛ لذا نجدهما مستعملين بالمفهوم ذاته عند جميع العلماء.

- **الجمع السالم**

استخدم ابن الحاجب هذا المصطلح مع (جمع المذكر، وجمع المؤنث) وهو: اسم فاعل من سلِم يسلَم سلاما سلامة، وهي: البراءة من العيوب[٦] يقال: سَلِمَ فلان من الآفات سَلاَمةً [٧].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٢).
(٢) البقرة: من الآية [١٣٠].
(٣) القصص: من الآية [٥٨].
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٧٩).
(٥) الأصول في النحو (١/١٤٨، ١٤٩).
(٦) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٩٥١) (سلم).
(٧) ينظر: مختار الصحاح (ص: ٣٢٦) (باب السين- سلم)، لسان العرب (١٢/ ٢٨٩) (سلم)، القاموس المحيط (ص: ١١٢٢) (فصل السين- سلم).

وسميا– جمعا المذكر والمؤنث– سالمين: لسلامة بناء المفرد فيه من التكسير، مع قطع النظر عن الزيادة في آخره، بخلاف جمع التكسير فإنه لا يسلم فيه المفرد[١].

وبين المعنى الدلالي والاصطلاحي علاقة ظاهرة فيشتركان في السلامة من التغيير.

وعرَّف ابن الحاجب المذكر بأنه: "ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة؛ ليدلّ على أنّ معه أكثر منه"[٢] و"المؤنّث: ما لحق آخره ألف وتاء "[٣].

وهذا المصطلح لم يستخدمه سيبويه، والمبرد، والفراء، ولا نستطيع تحديد من كان صاحب السبق في استخدام هذا المصطلح قبل ابن الحاجب؛ لضياع مصنفات من سبقه كالمازني، والجرمي، وكان ابن السراج أقدم من وجدت من النحويين مستعملا لمصطلح (السالم) [٤] ثم استعمله النحويون بعده، فالسيرافي يقول:

"ووجه ثالث، وهو: أن التثنية أكثر في الكلام من الجمع السالم؛ لأنَّها على منهاج واحد، والجمع يقع فيه مكسر وسالم"[٥] .

ثم استعمله ابن الوراق[٦] والسهيلي[٧] وابن الأثير[٨] والعكبري[٩] والفارسي[١٠]

---

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ١١٤)، حاشية الآجرومية (ص: ٢٨).

(٢) الكافية في النحو (ص/ ٣٩)، وينظر: (ص/ ١٢).

(٣) الكافية في النحو (ص/ ٤٠)، وينظر: (ص١١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٩)، وينظر: (١/ ١٣٦)

(٥) شرح كتاب سيبويه (١/١٢٩) ، وينظر: (٢/ ٣٦٩)، (٣/ ٤٥٦)، (٤/ ١٤٢)، (٥/ ٢٩٨).

(٦) ينظر: علل النحو (ص١٧١)، وينظر: (ص٥٥٣).

(٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص/ ٨٢). .

(٨) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٥٢٤) .

(٩) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٢٠١).

(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢١).

واستخدمه الهروي والحريري في المذكر[١].

ومن مادة (سلم) استخدموا مصطلح (جمع السلامة) واستخدمه ابن السراج[٢] والزجاجي[٣] والفارسي[٤] وابن الوراق[٥] وابن الأثير[٦] واستعمل ابن السراج [٧] والسهيلي[٨] وعلم الدين السخاوي[٩] مصطلح (جمع المُسَلَّم) [١٠] وتشترك الاصطلاحات الثلاثة في دورانها حول معنى السلامة من التغيير.

ويدل على مفهوم الجمع السالم مصطلحات أخرى، هي:

الجمع الذي على حد التثنية[١١] وهو الذي استعمله سيبويه، فقال" وإذا جمعتَ على حدَّ التثنية لحقتْها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون ..... وذلك قولك: المسلمُوَن، ورأيت المسلِمينَ، ومررت بالمسلمين، ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرَّ والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[١٢]

---

(١) ينظر: إسفار الفصيح (٢/ ٨٨٦)، ملحة الإعراب (ص١٩).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٤٦)، وينظر: (٢/ ٤١٨).

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص١٢٥) .

(٤) الإيضاح العضدي (ص١٢، ٢١).

(٥) علل النحو (ص١٦٧، ١٧١).

(٦) البديع في علم العربية (٢/ ٩١، ١٤٢، ٣٦٥).

(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٦).

(٨) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص١٢٠).

(٩) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣٥).

(١٠) المُسَلَّم- بضم الميم وفتح السين وتشديد اللام المفتوحة-.

(١١) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٨٨).

(١٢) كتاب سيبويه (١/ ١٨).

واسـتعمله- أيضـا- قطـرب[١] والمبـرد[٢] وابـن السـراج[٣] والزجـاجي[٤] والسيرافي[٥] والفارسي[٦] وابن جني[٧] وابن سيده [٨] والسهيلي[٩].

يقول ابن الأثير: "وكل الأسماء تجمع .... وما يجمع منها فهو على ضربين: ضرب: يجرى في إعرابه مجرى التثنية بالحروف، وله لقبان: أحدهما الجمع السالم، والثاني: الجمع الذي على حد التثنية"[١٠].

وسبب تسميته جمعا على حد التثنية، أنه "يَسلَم فيه بناءُ الواحد كما يَسلَم في التثنية، ولا يُغَيَّر نظمه عما كان عليه في الإفراد، فإنه يكون في الأمر العام لأولي العلم"[١١].

جمع التصحيح: واستخدمه الفارسي[١٢] وابن جني[١٣] والزمخشري[١٤] والعكبري.

---

(١) ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (ص٤٦).
(٢) ينظر: المقتضب (١/ ٥)، (٣/ ٣٤٩)، (٤/ ٣٧).
(٣) الأصول في النحو (١/ ٤٦)، وينظر: (١/ ١٣٦)
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص١٢٢).
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٢٨)، (٤/ ٢٣١).
(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٣٢).
(٧) ينظر: علل التثنية (ص٧٠).
(٨) ينظر: العدد في اللغة (ص٧٩) .
(٩) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٧٩).
(١٠) البديع في علم العربية (٢/ ٨٨).
(١١) الإيضاح العضدي (ص٢١).
(١٢) ينظر: المسائل الحلبيات (ص٣٤٢).
(١٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٥٨).
(١٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٤١).

الجمع الذي على هجائيين: واُستُخدم عند ابن السكيت[١] وأبي بكر الأنباري[٢] وابن سيده [٣] والجوهري[٤] وأبي البركات الأنباري[٥] ويُسَمَّى الجمع على هجائيين، لأنه تارةً يكونُ بالواو وتارةً يكونُ بالياء[٦].

يقول العكبري: "الجمع الذي هو نظير التثنية يسمى (جمع السلامة) و(جمع التصحيح) لأنه صح فيه لفظ الواحد بعينه و(جمعا على حد التثنية) و(جمعا على هجائيين) وحده: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه"[٧].

لم يستعمل ابن الحاجب غير مصطلح الجمع السالم للمؤنث وللمذكر، وهذا يتماشى مع أسلوبه في استخدام المصطلحات فهو غالبًا يستخدم مصطلحًا واحدًا، ويكون أكثر المصطلحات دقة وتعبيرا عن المفهوم وأيسرها استعمالا.

وإطلاق مصطلح (السالم) على جمع المؤنث والمذكر السالمين من التغيير هو أكثر المصطلحات استعمالا وأشهرها، لخفته ولظهور العلاقة بين معناه الدلالي والاصطلاحي.

- **جمع التّكسير**

هو أحد الجموع الدالة على أكثر من اثنين ولم يسلم مفرده من التغيير، ولذلك سُمِّي تكسيرًا [٨].

واصطلاحا عند ابن الحاجب: " ما تغيّر بناء واحده كـ (رجال) و (أفراس) "[٩].

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق (ص٢١٤).
(٢) ينظر: المذكر والمؤنث (٢/ ٢٣٦).
(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٦٠) (باب العين والسين مع الراء).
(٤) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٢٩٦) [ثني].
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٢٦٥).
(٦) ينظر: الحدود في علم النحو (ص٤٥٧).
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١١٢).
(٨) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٧٢، ٢٧٣).
(٩) الكافية في علم النحو (ص٤٠).

والعلاقة بين المعنى الدلالي والاصطلاحي تظهر في اعتماد التغيير فيهما، وعدم السلامة منه.

ومصطلح (التكسير) مستعمل قبل ابن الحاجب، عند سيبويه [١] والمبرد [٢] وابن السراج [٣] والفارسي، وابن الوراق [٤] وابن جني[٥] والزمخشري[٦] وابن الأثير[٧].

يقول سيبويه: "(هذا باب تكسير الواحد للجمع) أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان فعلًا، فإنك إذا ثَلَّثتَه إلى أن تُعَشِّره، فإن تكسيره (أَفْعُل) وذلك قولك: كلب وأكلُب، وكعب وأكعُب، وفرخ وأفرُخ، ونسر وأنسُر"[٨].

ويقول الفارسي:" فجمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم، تقول: رجل ورجال، كما تقول: سبع وسباع "[٩].

ومصطلح التكسير من المصطلحات المستقرة عند ابن الحاجب وعند النحويين؛ لذا اتفق الجميع على استعماله سواء أكان مصدرا أم اسم مفعول أم فعلا، وكل هذه المصطلحات تتفق في مادة (كسر).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٣٧٨، ٣٩٦، ٤٠٧، ٤٢١، ٦٠١، ٦٢٦، ٦٣١).
(٢) ينظر: المقتضب (١/ ٥٨)، (٣/ ٣٤٤).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٦)، (٣/ ٥).
(٤) ينظر: علل النحو (ص٤٨٧).
(٥) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢٢).
(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٤٤).
(٧) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ١٠٩).
(٨) كتاب سيبويه (٣/ ٥٦٧).
(٩) الإيضاح العضدي (ص٢١).

- **المصـــدر**

أصل المشتقات على الأصح [١] وسمي مصدرًا؛ لأن الفعل يصدر عنه [٢]؛ أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه[٣] وفي اللسان: "المصدر: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب، والسمع، والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهابا، وسمع سمعا وسماعا، وحفظ حفظا"[٤]

واصطلاحا عند ابن الحاجب، هو: "اسم الحدث الجاري على الفعل، وهو من الثّلاثيّ سماع، ومن غيره قياس، مثل: أخرج إخراجا، واستخرج استخراجا"[٥].

والعلاقة بين المعنى الاصطلاحي، وعلة تسمية المصدر وثيقة، إذ المصدر في المعنى اللغوي ما يرجع إليه[٦] وهو كذلك في الاصطلاح، فهو مرجع الفعل وغيره.

---

(١) ذهب البصريون إلى أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر وصححه أكثر النحويين، وزعم بعض البصريين كالفارسي، واختاره الشيخ عبد القاهر أن الفعل أصل للوصف، فيكون فرع الفرع، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما أي: للمصدر والوصف، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر، والصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين. ينظر: أوضح المسالك (٢/ ١٨٣)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٩٢).

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٥).

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٩٢).

(٤) لسان العرب (٤/ ٤٤٥) (صدر).

(٥) الكافية في علم النحو (ص٤٠) وينظر: (ص٣٧).

(٦) قيل: الصدر عن كل شيء الرجوع، ومنه قوله تعالى: {يصدر الرعاء} أي: يرجعوا من سقيهم وقوله عز وجل: {يصدر الناس أشتاتا} أي: يرجعون، يقال: صدر القوم عن المكان، أي: رجعوا عنه وصدروا إلى المكان صاروا إليه. ينظر: لسان العرب (٤/ ٤٤٥) (صدر).

ومصطلح المصدر من المصطلحات المستعملة قبل ابن الحاجب، فاستعمله سـيبويه[١] والمبـرد [٢] وابـن السـراج [٣] والزجـاجي[٤] والفارسـي[٥] وابـن جنـي، والزمخشري[٦] والسهيلي[٧] وابن الأثير[٨].

أما الفراء فاستعمل للدلالـة على مفهوم المصدر مصطلحين، هما (المصدر) و(الفعل) فقال في الأول: "فأما من نصب فإنه يقول: {الْحَمْدُ} ليس باسم، إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يَفْعل) جاز فيه النصب، من ذلك قول الله تبارك وتعالى[٩]: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب"[١٠] وقال في الثاني: "ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل تتوهّم فيها ما توهّمت في (لا) لكان وجها، أنشدتني امرأة من غنيّ [١١]:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٣٦)، (٢/ ١٢٠)، (٤/ ٢١، ٨٣).

(٢) ينظر: المقتضب (١/ ٧١)، (٢/ ٩٦)، (٣/ ٢١٧)، (٤/ ٢٩٩).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٥٩).

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٥٣).

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٥٥).

(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٥).

(٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٥٣).

(٨) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٤).

(٩) محمد: من الآية (٤).

(١٠) معاني القرآن للفراء (١/ ٣)، وينظر: (١/ ١٢٥، ٢٦٥).

(١١) بنو غنِيّ بن أعْصُر: بطن من قيس ابن عيلان، من العدنانية، وهم: بنو غني بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانوا يقطنون بنجد، ومجاورين لطيء. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (٣/ ٨٩٥)

أَمَا والله أن لو كنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنت ولا العَتِيقِ[١].

فأدخلت الباء فيما يلى (ما) فإن ألقيتها رفعت ولم يقو النصب لقلّة هذا"[٢].

ويقول ابن جني: "واعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة، فهو منصوب، تقول: قمت قياما، وقعدت قعودا"[٣].

وسبق التعرض لتسمية سيبويه للمصدر الحدث، والحدثان، والفعل[٤] في المفعول المطلق.

ومن خلال نصوص ابن الحاجب في (المفعول المطلق) و(المصدر) يتبين الدقة في استعمال المصطلح، وملاءمته للموضوع الذي سيعالجه، فهو في المفعول المطلق لم يستخدم مصطلح المصدر لأنه عالجه من زاوية الغرض من مجيئه في الجملة، وأحواله، وأحكامه، وعندما استخدم مصطلح المصدر عالجه من ناحية الاشتقاق، وأحكامه إذا عمِلَ عمَلَ فعله، وهو في هذه الحالة لم يتعرض لإعرابه، فلم يستعمل مصطلح (مفعولا مطلقا).

- **اسم الفاعل**

هو أحد المشتقات، يدل على الحدث، والحدوث، والفاعل، ويعمل عمل فعله بشروط[٥]، وذكر الرضي لتسميته باسم الفاعل سببين، أولهما: أنه سمي بلفظ

---

(١) البيت من بحر الوافر، نسب لامرأة من غني في: المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٥) بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٦٢)، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٣٤)، الجنى (ص٢٢١)، مغني اللبيب (ص٥٠)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٨٩٥)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٦٤)، همع الهوامع (٢/ ٤٨٤)، شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٥٧)

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٤)، وينظر: (٣/ ٢٧).

(٣) اللمع في العربية لابن جني (ص٤٨).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٥) ، شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤١٣).

(٥) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥٢٨).

الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي، لكثرة الثلاثي فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: اسم المفعل ولا المستفعل[١] وثانيهما: أنهم اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج، والجاهل، والضامر؛ لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد، و المخرج، والمستخرج.

وعند ابن الحاجب، هو: "ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ..... ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو (ما)"[٢].

وهذا المصطلح بهذا المفهوم قديم فاستعمله سيبويه، المبرد [٣] وابن السراج[٤] والزجاجي[٥] والفارسي[٦] وابن الوراق[٧] والزمخشري[٨] وابن الأثير[٩].

يقول سيبويه: " (هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع) في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل، كان نكرة

---

(١) نسبه إلى ابن الحاجب ولم أقف عليه، وقال رادًّا: "وفيما قال نظر، لأنه ليس القصد بقولهم: اسم الفاعل: اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، ولا المستفعل، بل المراد: اسم ما فعل الشئ، ولم يأت المفعل والمنفعل والمتفعل بمعنى الذي فعل الشئ حتى يقال: اسم المفعل" شرح الكافية (٣/ ٤١٤).

(٢) الكافية في علم النحو (ص٤٠) .

(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٩٩)، (٤/١٤٨، ١٤٩).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٤، ١٣٥).

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٣٨، ١٤١).

(٧) ينظر: علل النحو (ص٢٧٧).

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٧٤، ٢٨٩).

(٩) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٢، ١٦٨، ٥٠٥).

منونا، وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا"[١].

استعمال آخر لاسم الفاعل: واستعمل مصطلح (اسم الفاعل) ليدل على الفاعل، واستعمله بهذا المفهوم سيبويه، والمبرد، وابن السراج .

يقول سيبويه في (باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ): "ولا يجوز فيه الاقتصارُ على ..... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر، تقول: كان عبدُ الله أخاك ..... وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[٢] وأطلق (اسم الفاعل) على اسم (كان وأخواتها) لوجه الشبه بينه وبين الفاعل.

ويقول المبرد: "إذا قلت: رويدك زيدا، إنما تريد: أرود زيدا، والكاف للمخاطبة ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ؛ لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته فى الفعل وإن كان الفعل لاثنين أو ثلاثة قلت: رويدكما، ورويدكم فلو كان اسم الفاعل لكان (ألفا) في التثنية، و(واوا) في الجمع"[٣].

ويقول ابن السراج: "وإنما قلت: كان فاعلًا في الحقيقة ..... والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما: أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل ..... والآخر أن يكون فعلًا واصلًا إلى اسم بعد اسم الفاعل"[٤].

ولم يستعمل ابن الحاجب مصطلح اسم الفاعل إلا ليدل على المشتق من الفعل ليدل على من قام به (الذات) بمعنى الحدوث، ذلك لأن المصطلحات في

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٦٤).
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٥).
(٣) المقتضب (٣/ ٢٧٧).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧٣).

وقته قد استقرت نوعا ما لذلك نجدها عنده تتميز بالدقة والوضوح وعدم اشتراك المصطلح في أكثر من مفهوم في الغالب الأعم.

واستعمل الكوفيون للدلالة على اسم الفاعل مصطلح (الفعل الدائم) وهو يقابل عندهم الفعل الماضي، والمستقبل- الشامل للمضارع والأمر عند البصريين- وكأنَّ ما دفعهم إلى ذلك أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل كما وجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله معرفا بالألف واللام، وغير معرف بدون أي شرط من الشروط التي اشترطها جمهور البصريين، فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل وسموه فعلا دائما[1].

يقول الفراء: "وقوله[2]: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾ .... وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في (مالك): هو بمنزلة قوله: "ما لكم في ألا تقاتلوا" ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: مالك أن قمت، وما لك أنك قائم لأنك تقول: في قيامك، ماضيا ومستقبلا، وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ولم تأت في (دائم) ولا (ماض)"[3].

- **اسم المفعول**

من المشتقات يدل على الحدث ومفعوله [4] واصطلاحا عند ابن الحاجب، هو: "ما اشتقّ من فعل لمن وقع عليه ..... وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل، مثل: (زيد معطى غلامه درهما)"[5].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية (ص١٦٦)، وينظر: (ص٢٢٧).

(2) البقرة: من الآية [٢٤٦].

(3) ينظر: المدارس النحوية (ص١٦٦).

(4) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥٣٨).

(5) الكافية في علم النحو (ص٤١) .

استعمل سيبويه مصطلحي (اسم المفعول) [١] و(المفعول) [٢] للدلالة على مفهومه، واستخدم الأول ابن السراج[٣] والزمخشري[٤] وابن الأثير[٥].

استعمال آخر لاسم المفعول: استعمل (اسم المفعول) للدلالة على المفعول به عند سيبويه، والمبرد[٦].

قال سيبويه: "تقول أيهم تضرب أو تقتل .... لا يكون ههنا إلا أو من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول"[٧].

ولم يستخدم ابن الحاجب هذا المصطلح إلا للدلالة على مفهوم اسم المفعول المشتق.

- **الصّفة المشبّهة**

من المشتقات، وسميت بذلك لأنها تشبه اسم الفاعل في دلالتها على معنى قائم بالموصوف [٨].

وفي ذلك يقول سيبويه: "فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم"[٩].

واصطلاحا عند ابن الحاجب، هي: "ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت"[١٠].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٦٤١)، (٤/ ٢٧٢).
(٢) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ١٧٥)، (٤/ ٢٨٠، ٣٤٨، ٣٥٥، ٤٠٧).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧٢).
(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٧٤).
(٥) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٠٥).
(٦) ينظر: المقتضب (١/ ٢٥٢)
(٧) كتاب سيبويه (٣/ ١٧٥)، وينظر: (١/ ٤٥).
(٨) ينظر: مقصوصات صرفية ونحوية (ص: ١٦).
(٩) الكتاب لسيبويه (١/ ١٩٤).
(١٠) الكافية في علم النحو (ص٤١).

وهذا المصطلح من المصطلحات المستقرة فقد استعمله سيبويه بمفهومه، فقال:

"(باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) ولم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه"[١].

كما استخدمه المبرد [٢] وابن السراج [٣] والفارسي [٤] والزمخشري [٥] وابن الأثير[٦].

- **اسم التّفضيل**

من المشتقات، ويصاغ من كلّ ما صيغ منه فعلُ التعجّب، وتعريفه اصطلاحا عند ابن الحاجب، هو: "ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)" [٧] وقد عبّر عنه في موضع آخر بـ (أفعل التّفضيل) فقال فيه عند حديثه عن صيغ التعجب: "وله صيغتان .... ولا يبنيان إلاّ ممّا يبنى منه أفعل التّفضيل"[٨].

واستُعمِل مصطلح (اسم التفضيل) قبل ابن الحاجب عند الزمخشري[٩] وأبي البقاء[١٠].

أما مصطلح (أفعل التفضيل) فكان أكثر استعمالا من (اسم التفضيل)؛ وقد يرجع ذلك إلى تخصيص الصيغة المستخدمة في الدلالة على التفضيل في اسم المصطلح،

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٩٤)، وينظر: (١/ ٢٠٢، ٢٠٥).
(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ١٥٨، ١٦٥).
(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧٦، ١٣٠).
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٥١).
(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٧٤، ٢٩٣).
(٦) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥١٤).
(٧) الكافية في علم النحو (ص٤٢).
(٨) الكافية في علم النحو (ص٤٩)
(٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢٧٤).
(١٠) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب (١/ ٤٤٧) .

واستعمله قبل ابن الحاجب ابن السراج[١] والجرجاني[٢] والزمخشري[٣] وابن الأثير[٤] وأبو البركات الأنباري[٥] وابن الخباز[٦] والسخاوي[٧]

أما سيبويه فذكره دون أن يستعمل أيًّا من المصطلحين، لكنه مثَّل له فقال:" وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية ..... وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ..... وكذلك هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضله على بعض، ولا يعم وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شر من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك، إلا أن هذا، وأفضل منك، لا يستغني عن (من) فيهما لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها"[٨].

وسماه الفراء (أفْعَل التي يمدحون بها) فقال: "وقوله عز وجل[٩]: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ يقال: إنهما كانا .... ولم يقل: أشقياها، وذلك جائز لو أتى؛ لأن العرب إذا أضافت (أفعل) التي يمدحون بها وتدخل فيها (مِنْ) إلى أسماء وَحَدُوها في موضع الاثنين، والمؤنث، والجمع، فيقولون للاثنين: هذان أفضل الناس، وهذان خير الناس، ويثنون"[١٠].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٣٠).

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف (ص: ٨٤).

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٢٠، ٢٩٧، ٣٦٧).

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٢٠٤).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٨٨).

(٦) ينظر: توجيه اللمع (ص: ١٧٢).

(٧) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٦).

(٨) كتاب سيبويه (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥) وقد ذكر مسألة الكحل في الكتاب (٢/ ٣١).

(٩) الشمس: الآية [١٢].

(١٠) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٦٨).

المطلب الثالث: المصطلح النحوي في الأفعال

- **الفعل الماضي**

أحد الأفعال الثلاثة، وعلامته قبول التاء، سواء أكانت تاء الفاعل، أم تاء التأنيث الساكنة، فإن كليهما من خصائصه، كـ (لستُ، ونعمتْ) [١].

واصطلاحا عند ابن الحاجب: "ما دلّ على زمان قبل زمانك، مبنيّ على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرّك والواو"[٢].

والمصطلح مستخدم قبل ابن الحاجب، عند سيبويه، والفراء، والمبرد [٣] وابن السراج [٤] والزجاجي [٥] والفارسي [٦] والهروي [٧] والجرجاني [٨] والزمخشري [٩] والسهيلي [١٠] وابن الأثير [١١]

يقول سيبويه: "واعلم أن ما بعد حتى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول .... وكذلك هي أيضا بعد الفاء إذا قلت ما أحسن ما سرت فأدخلها لأنها منفصلة يعني الفاء فإنما عنينا بقولنا الآخر متصل

---

(١) ينظر: أسرار العربية (ص: ٢٧٨)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٨٥).
(٢) الكافية في علم النحو (ص: ٤٤).
(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٤٦، ١٤٩، ١٨١).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٧)، (٢/٦٠)، (٣/ ١١٤).
(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٨٥).
(٦) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٥، ١٤٢).
(٧) ينظر: إسفار الفصيح (١/ ١٣٦، ١٨٤).
(٨) ينظر: دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ١١٦، ١٢٣).
(٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣١٩).
(١٠) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٥٥، ٨٩).
(١١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١١، ٣٦)

بالأول أنهما وقعا فيما مضى كما أنه إذا قال[١]:

فإنَّ المُندَّى رِ حلةٌ فَرُكوبُ

فإنما يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة"[٢].

ويقول الفراء: " والعرب تجعل اللام التي على معنى كي فِي موضع أن فِي أردت وأمرت ..... وإنما صلحت اللام فِي موضع أن فِي (أمرتك) و(أردت) لأنهما يطلبان المستقبل، ولا يصلحان مع الماضي، ألا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت"[٣].

ومصطلح الفعل الماضي من المصلحات المستقرة قبل ابن الحاجب، واتفق على لفظها ومفهومها البصريون والكوفيون.

- **الفعل المضارع**: المضارع في اللغة المشابه [٤] والمضارعة المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه أخاه [٥] و سمي مضارعا لأنه ضارع الاسم[٦].

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ
قاله: علقمة بن عبدة، نسِب إليه في: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٩)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٢٠٨)، شرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٢)، وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٣٩)، الأصول في النحو (٢/ ١٥١)، الخصائص (١/ ٣٦٩)، كتاب الأفعال لابن الحداد (٣/ ١١٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٩).

(٢) كتاب سيبويه (٣/ ٢٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦١).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٢٧).

(٥) ينظر: أسرار العربية (ص: ٤٦).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٦٧)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ٥٢)، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه، هي: الأول: أنه يكون شائعا فيصلح للحال والاستقبال فيتخصص بالاستقبال إذا أدخلت عليه السين أو سوف، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، والثاني: أن لام الابتداء تختص بالأسماء وهي تدخل عليه كما تدخل على الاسم وذلك للمشابهة بينهما، ويدل على ذلك أن فعل الأمر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما، والثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين يطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء، والرابع: أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، والخامس: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل. ينظر: أسرار العربية (ص: ٤٦).

وعرفه ابن الحاجب بأنه: "ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركا، وتخصيصه بالسّين و (سوف)" [١].

وذكر هنا وجهي شبه بينه وبين الاسم، هما: الاشتراك بين الحال والاستقبال، كالمشترك من الأسماء، والتخصيص بـ (السين) و(سوف) بعد الشيوع، كالنكرة في الأسماء إذا دخلت عليها (أل) تخصصت بعد شيوعها.

والعلاقة بين المعنى الدلالي والاصطلاحي ظاهرة وقوية.

وهذا المصطلح قديم استعمله سيبويه، فقال: "(بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع في عمله ومعناه) وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدا، فمعناه: أَنّه يَضرب زيدا"[٢].

كما استعمله المبرد[٣] وابن السراج[٤] والفارسي[٥] والجرجاني[٦] والزمخشري[٧] وابن الأثير[٨].

أما الفراء فلم يستعمل هذا المصطلح، فقد عبر عنه بالصيغة في مواضع عدة، من ذلك قوله: "أوّه على فعّل، يقول في يفعل: يتأوّه"[٩]، "وقوله[١٠]: ﴿إِنَّ

---

(١) الكافية في علم النحو (ص٤٤) وينظر: (ص ٤٦).
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٨٩).
(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٤٦، ١٥٧).
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٣٠٧).
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ١١٧).
(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٣٣).
(٨) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٢)
(٩) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤) ، وينظر: (١/ ٣، ٦٥، ٦٦).
(١٠) الحج: من الآية (٢٥).

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ردّ يفعلون على فعلوا"[١] وعبر عنه أحيانا بالحروف التي يبتدأ بها المضارع، فقال: " فهذا وجه الكلام في قولك : ما لك؟ وما بالك؟ وما شأنك؟ أن تنصب فعلها إذا كان اسما، وترفعه إذا كان فعلا أوّله الياء أو التاء أو النون أو الألف"[٢].

واستعمل النحويون- أحيانا- مصطلح (المستقبل) للدلالة على مفهوم (الفعل المضارع) [٣] وأحيانا للدلالة على (الزمن المستقبل) [٤].

ومن دلالته على الفعل المضارع قول المبرد: " فأما بنات الثلاثة فإن الهمزة تلحقها أولا فيكون الفعل على أفعل نحو أخرج وأكرم ويكون المستقبل نحو يخرج ويكرم وكان الأصل أن يكون وزنه (يؤفعل) فحذفت الهمزة ..... فلما كانت زائدة، وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حذفت وأتبعت حروف المضارع الهمزة"[٥].

وقول ابن الأثير: " وأمّا فعل وفعل فثبت فاؤهما في المستقبل، نحو: وجل يوجل، ووضؤ يوضؤ"[٦].

ومن دلالته على الزمن قول أبي البركات الأنباري: "باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل ..... وحُمِلَت "لن، وإذن، وكي" على "أن"، وإنما حُملت عليها؛ لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أن "أنْ" الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال،

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٣).

(٣) ينظر: الأصول (٣/ ٢٥٨)، إسفار الفصيح (١/ ١٨٥)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٣٣)، المفصل (ص٤٠٦)، أسرار العربية (ص٢٣٧،٢٧٧)، نتائج الفكر (ص١١٥).

(٤) ينظر: الأصول (١/ ١٢٥)، أسرار العربية (ص٢٣٤)، البديع (١/ ٣٢، ٦١٩).

(٥) المقتضب (١/ ٧٢).

(٦) البديع في علم العربية (٢/ ٥٧٤).

وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى، حُملت عليها"[١].

أما ابن الحاجب فاستعمل مصطلح (المستقبل) للدلالة على زمن الفعل، فقال: "و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلا "[٢].

واشتُهر في الاستعمال مصطلح (المضارع) لاختصاره؛ إذ إنه يشتمل على الزمانين الحال والمستقبل- والله أعلم-.

- **الفعل الأمر**

فعل الأمر أحد أنواع الفعل الثلاثة عند البصريين، وعند الكوفيين هو تابع للفعل المضارع، فالأفعال عندهم نوعان: ماض، ومضارع.

والأمر عند ابن الحاجب، هو " صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم"[٣].

والمصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب فاستعمله سيبويه، والمبرد [٤] وابن السراج[٥] والزجاجي[٦] والفارسي[٧] والهروي [٨] والجرجاني، والزمخشري[٩] وأبو البركات الأنباري[١٠] والسهيلي[١١] وابن الأثير[١٢].

---

(١) أسرار العربية (ص٢٣٣) .
(٢) الكافية في علم النحو (ص/ ٤٥)، وينظر: (ص/ ٤٨، ٥٦) .
(٣) الكافية في علم النحو (ص: ٤٦).
(٤) ينظر: المقتضب (١/ ٨٣، ٢٤٣).
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥١، ٤٠٠)، (٢/ ١٧٠، ١٨٣)، (٣/ ٤٠٦).
(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٥٢، ٦٧).
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٥، ٢٥).
(٨) ينظر: إسفار الفصيح (١/ ٣٧٣، ٤١٠)
(٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٩٧، ٣٣٣).
(١٠) ينظر: أسرار العربية (ص٤٢).
(١١) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٥٥).
(١٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٢، ١٦).

يقول سيبويه: "والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعْد (كم) و(إذ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ"[١].

وقال الجرجاني: "والأمرُ: ما دلَّ على الزمان الآني، كـ (افْعَلْ) و(ليَفْعَلْ) وهو مبني على السكون بغير اللاَّمِ، ومأخوذ من المضارع، وطريق أخذه أنْ تبتدئ بالثاني متحرّكاً فيُستغنَى عن الهمزة وأخواتها، كـ (دَحْرِج) في (يُدَحْرِجُ)"[٢].

وذهب الكوفيون[٣] إلى القول بأن الأفعال نوعان، ماض، ومضارع، بإسقاط (فعل الأمر) على أن أصله مضارع [٤] لذا قالوا بإعرابه، وإليه ذهب الأخفش[٥] إذ يقول: "وقال[٦]: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ إذا عَنَى نفسه، وقال بعضهم: {قال اعْلَمْ} جزم على الأمر، كما يقول: "اعْلَمْ أَنَّه قَدْ كان كذا وكذا" كأنه يقول ذاك لغيره وانما ينبه نفسه، والجزم أجود في المعنى، إلا أنه أقل في القراءة، والرفع قراءة العامة وبه نقرأ"[٧].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٧)، وينظر: (١/ ٢٥٨)، (٢/ ٣٠٢)، (٤/ ١٤٤).

(٢) المفتاح في الصرف (ص: ٥٤).

(٣) ونُسبه الشيخ البقاعي للأخفش، ولم أقف على غيره نسبه للأخفش، وذكر مرجعه في ذلك (التصريح) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (حاشية المحقق رقم ٦ ص: ٥١) وفي التصريح نُسِب للأخفش موافقته الكوفيين في القول بإعراب فعل الأمر يقول الشيخ خالد: "وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد، والأصل: لِتَقُم ولِتَقْعد، فحذفت اللام للتخفيف؛ وتبعها حرف المضارعة" شرح التصريح (١/ ٥١) وهذا ثابت عن الأخفش في معانى القرآن له (١/ ١٥١).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٢٧)، التذييل والتكميل (١/ ٦٧)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٧١)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٢٤).

(٥) ينظر: شرح التصريح (١/ ٥١).

(٦) البقرة: من الآية [٢٥٩].

(٧) معانى القرآن للأخفش (١/ ١٥١).

وقد ذكر الفراء مصطلح (الأمر) عرضا في مقابلة النهي، حيث قال: "قَالُوا: كل، وخذ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه فِي النهى وما سواه"[١].

- **فعل ما لم يسمّ فاعله**

ما لم يسمَّ فاعله: الفعل الذي حذِف فاعله فتغيرت صورته لذلك، فينوب عن فاعله واحد من أربعة أشياء: المفعول به، والمجرور، والمصدر المختص، والظرف المتصرف المختص، وينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، ووجوب الاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه [٢].

استعمل ابن الحاجب هذا المصطلح، فقال: "مفعول ما لم يسمّ فاعله: كلّ مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغيّر صيغة الفعل إلى (فعل) أو (يفعل) "[٣] وقال في موضع آخر: " فعل ما لم يسمّ فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيا ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره، ويضمّ الثّالث مع همزة الوصل، والثاني مع التّاء خوف اللّبس"[٤] .

ويلاحظ مراعاة ابن الحاجب للموضع الذي يستخدم المصطلح فيه، فهو وإن كان المفهوم متحد إلا أنه يستخدم الكلمات التي تؤدي مفهومات مناسبة للموضع، وذلك يتمثل في استعماله لمصطلح (ما لم يسمّ فاعله) فعندما تحدث عن نيابة المفعول مقام الفاعل، استعمل مصطلح (المفعول) مع جملة (ما لم يسمّ فاعله)، وعندما تحدث عن التغييرات التي تلحق الفعل عند حذف فاعلها استعمل مصطلح الـ (فعل) معها .

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٥)، وينظر: (١/ ١٥٧، ١٦٦، ١٥٧).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٢٠: ١٢٧).

(٣) الكافية في علم النحو (ص: ١٥).

(٤) الكافية في علم النحو (ص: ٤٦).

وهذا المصطلح مستعمل قبل ابن الحاجب، فاستعمله الفراء، فقال:" وَكَانَ بعضهم يقرأ[١]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾[٢] فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسمّ فاعله"[٣] وقصد به الفعل، حينما قال: " وقد قرأ عَاصِم[٤]- فيما أعلم- (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) [٥] كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ؛ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه"[٦].

وورد في استعمال المبرد[٧] وابن السراج [٨] والزجاجي [٩] والفارسي [١٠] وابن جني[١١] والهروي [١٢] والزمخشري [١٣] وابن الأثير[١٤].

أما سيبويه فسماه "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل" فقال: "واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل؛ لأن معناه متعديا إليه فعل الفاعل، وغير متعد إليه فعله سواء، ألا

---

(١) الأنعام: من الآية (١٣٧).

(٢) قراءة ابن عامر وحده {زين} بضم الزاي وكسر الياء {قَتْلَ} برفع اللام {أَوْلَادِهِمْ} بنصب الدال {شُرَكَاؤُهُمْ} بياء خفضا. ينظر: السبعة (ص٢٧٠) المبسوط (ص٢٠٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٧)، وينظر: (١/ ٢٠٥).

(٤) "قرأ عاصم في رواية أبى بكر وحده (نجى المؤمنين) بنون واحدة، مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله والياء ساكنة". السبعة في القراءات (ص٤٣٠)، الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٥٩)

(٥) في قوله تعالى: {فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: ٨٨].

(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٠)، وينظر: (١/ ١٤٦)، (٣/ ٣٠، ٥٣، ٦٣).

(٧) المقتضب (١/ ٩٣، ١٧٣)، وينظر: (٢/ ٢، ٢٠٣)، (٤/ ١٠٢، ٣٣٢).

(٨) ينظر: الأصول (١/ ٧٧، ١٤٠، ١٨٥، ١٩٤،٢٠٢، ٢٥٨)، (٢/ ٢٢٨، ٣٤٩)، (٣/ ٣١٣).

(٩) الإيضاح في علل النحو (ص٦٩).

(١٠) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٧، ١٥٠) (٤/ ٢٦١).

(١١) الخصائص (٢/ ٢٢١)، المنصف شرح كتاب التصريف (ص٩٥)، اللمع (ص٢٤).

(١٢) إسفار الفصيح (٢١٩/١، ٤٠٩) (٢/ ٦٨٠، ٧٧٩، ٨٦٥).

(١٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٤٣، ٥٢٦)

(١٤) البديع في علم العربية (١/ ٥٤، ٩٦، ١١٤، ١٣٨) .

ترى أنك تقول: ضربت زيدا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرِب زيدٌ، فلا يتعداه فعله؛ لأن المعنى واحد"[١].

مصطلحات أخرى دالة على (ما لم يَسُمَّ فاعله)

نائب الفاعل: واستعمله ابن جني[٢] وأبو البركات الأنباري[٣] ورضي الدين[٤].

المبني للمجهول: واستُعمِل للدلالة على الفعل المبني لما لم يَسُمَّ فاعله عند الفراء؛ إذ يقول: "وقوله[٥]: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ لا يَسْأَل ذو قرابة عنْ قرابته، ولكنهم يُعَرَّفُونهم بالبناء للمجهول"[٦].

ثم استعمله الفارسي[٧] وابن جني[٨] والهروي[٩] وأبو البركات الأنباري[١٠].

ويبدو أن استمرار إطلاق مصطلح (المبني للمجهول) و(نائب الفاعل) كان متأخرا وتفسير ذلك أنه "لما أخذت المصطلحات النحوية شكلها المستقر نظر النحاة إلى أقسام الفعل، فإذا فيها المعلوم المعروف، وهو ما ذكر فاعله وبني له، فسموه (مسمى فاعله) وفيها ما لم يذكر فاعله، فبني للمفعول فسموه (غير

(١) كتاب سيبويه (١/ ٤٢).
(٢) اللمع في العربية لابن جني (ص/ ٣٣).
(٣) أسرار العربية (ص٨٥).
(٤) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٤/ ١٧)
(٥) المعارج: من الآية (١٠).
(٦) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٨٤).
(٧) المسائل الحلبيات (ص٤٧).
(٨) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص٩٣).
(٩) إسفار الفصيح (١/ ٢١٩)
(١٠) أسرار العربية (ص/ ٨٦).

مسمى فاعله) وهُدُوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح"[١] (المبني للمجهول) للفعل و(نائب الفاعل) للاسم المرفوع به .

- **المتعدّي ، وغير المتعدي**

عداه يعدوه، أي جاوزه [٢] وعدا الأمر، وعدا عنه: جاوزه وتركه، وعداه الأمر كـ (تعداه): تجاوزه [٣] والمتعدي من الأفعال ما يجاوز صاحبه إلى غيره[٤].

استعمل ابن الحاجب مصطلح (المتعدي، وغير المتعدي) بمفهومهما، واصطلاحا عنده: " المتعدي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق، كـ (ضرب) وغير المتعدّي: بخلافه، كـ (قعد)" [٥].

والعلاقة بين المعنى الدلالي والاصطلاحي، هي: أن المتعدي هو الذي جاوز في عمله ما بعده إلى ما يليه، فالفعل يجاوز في عمله الفاعل فيتعدى إلى المفعول.

ومصطلح (المتعدي) ونفيه بـ (غير) أو (لا) بمفهومه قديم فهو مستعمل عند سيبويه والمبرد [٦] وابن السراج [٧] والزجاجي [٨] والفارسي [٩] والجرجاني[١٠]

---

(١) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص/ ١٤٤).
(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٤٢١) (عدا).
(٣) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٣٩/ ٧) (عدو).
(٤) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٣١) (عدا).
(٥) الكافية في علم النحو (ص٤٧).
(٦) ينظر: المقتضب (١/ ٧١)، (٢/ ١١٠).
(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٧٠).
(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٤)، (ص: ١٠٩).
(٩) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٦٧).
(١٠) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ١٥٤، ١٩٤).

والزمخشري[١] والسهيلي[٢] وابن الأثير.

يقول سيبويه: " ولـ (يفعل) ثلاثة أبنية يشترك فيها ما يتعدى ومالا يتعدى .... و(فعل) على ثلاثة أبنية، وذلك (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) نحو: قتل ولزم ومكث، فالأولان مشتركٌ فيهما المتعدي وغيره"[٣].

ويقول ابن الأثير: "لا يخلو الفعل المبنىّ لما لم يسمّ فاعله: أن يكون متعدّيا، أو غير متعدّ .... الأوّل: غير المتعدّى، نحو: قام وقعد"[٤].

مصطلحات أخرى تدل على مفهوم المتعدي:

استعمل لمفهوم مصطلح (المتعدي) الواقع؛ لوقوعه على المفعول به، ولـ (غير المتعدي) غير الواقع وهو من مصطلحات الكوفيين، يقول الفراء:

"وتقول إذا كان الفعل واقعا على (أيّ): ما أدري أَيَّهم ضربت، وإنما امتنعت من أن توقع على (أيّ) الفعل الَّذِي قبلها من العلم وأشباهه لأنك تجد الفعل غير واقع على (أيّ) فِي المعنى"[٥]، ويقول في موضع آخر: "وسمعت أنا (موضِع) وإنّما كسروا ما أوّله الواو، لأن الفعل فِيهِ إذا فتح يكون عَلَى وجهين، فأما الَّذِي يقع، فالواو منه ساقطة، مثل: وَزَن يَزِنُ، والذي لا يقع تثبت واوه فِي يفعل"[٦].

كما استعمله الجرجاني [٧] وابن السراج، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري،

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٨).
(٢) نتائج الفكر في النحو (ص٢٥٣)، وغير المتعدي في (ص٢٤٩).
(٣) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٨)، وينظر: (١/ ٣٣).
(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١١٦).
(٥) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٧).
(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥٠)، وينظر: (٢/ ١٤٥) (٣/ ١٢٤، ١٧١).
(٧) ينظر: أسرار البلاغة (ص: ٣٢٦).

والزجاجي[١] والسهيلي[٢]

قال ابن السراج: "واختلفوا في قولهم: لبستُ مِنَ الثياب أَلينَها، فمنهم من يجيزها كما يجيز: درهَمهُ أَعطيتُ زيدًا، ومن أَباهُ قال: الفعلُ واقعٌ على (أَلينَ) دون (الثيابِ)" [٣].

قال أبو بكر الأنباري: "وقال بعض المفسرين: معنى قوله (سلسبيلا): سَلْ ربَّكَ سبيلًا إلى هذه العين[٤]، وهذا عندنا خطأ؛ لأنه لو كان كذلك، لقطعت اللام من السين، ولم توصل بها، ولبقي (تُسمى) غير واقع على منصوب"[٥].

ويسمى المجاوز[٦] ، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به [٧] والمشهور تسميته متعدياً [٨] يقول الجرجاني:

"والمتعدِّي: ما جاوز الفاعل ، كنَصَرْتُهُ ، وضَرَبْتهُ ، وُيسَمَى واقعاً ومجاوزاً"[٩].

ولم يستعمل ابن الحاجب غير مصطلح (المتعدي) ونفيه كسيبويه، وهو المصطلح المشهور على مفهومه؛ لوضوحه وظهور دلالته على ما اصطلح عليه.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٩).
(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٢٥٤).
(٣) الأصول في النحو (٢/ ٢٣٩، ٢٤٠) .
(٤) حكاه عن بعضهم في: الإبانة في اللغة العربية (٣/ ٢٤١)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ٢٩٨)، لسان العرب (١١/ ٣٤٣) (سلسل).
(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ١٩٦، ١٩٧).
(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٨٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٢٧).
(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (١/ ١٢٢).
(٨) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٥، ٧).
(٩) المفتاح في الصرف (ص: ٥٦).

- **أفعال القلوب**

سميت (أفعال القلوب) بذلك "لاختصاصها بالقلوب لأنها إما للظن وإما للعلم، وكلاهما مختصّ بالقلب"[١] فهي " أفعال معنوية"[٢] وقيل: إن "المفعول الثاني فيها محكوم به على الأوّل والحكم على الشيء أمر عقلي فعبّروا عن ذلك بالقلب"[٣].

والأفعال القلبية عند ابن الحاجب سبعة، هي: (ظننت)، و(حسبت)، و(خلت)، و(زعمت)، و(علمت)، و(رأيت)، و(وجدت) [٤].

وهذا المصطلح مستعمل عند السيرافي[٥] وابن الوراق[٦] والزمخشري[٧] وأبي البركات الأنباري[٨]

ولم يُستَعمل عند سيبويه، ومثله المبرد[٩] والفراء وابن السراج[١٠] وابن الأثير[١١] وإن كانوا قد تحدثوا عن هذه الأفعال.

قال سيبويه: "(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيدا بكرا،

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٤٥٢)، وينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٣٨)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ٥٦)، شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٤٠).

(٢) شرح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام (ص: ١٥).

(٣) ذكره أبو الفداء، في: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٣٤).

(٤) الكافية في علم النحو (ص: ٤٧).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤١٤)، (٢/ ١٣٥)، (٣/ ١٦٥، ١٦٦).

(٦) ينظر: علل النحو (ص٣٥٣، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٤٨).

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٤٥).

(٨) ينظر: أسرار العربية (ص٢٦٥).

(٩) ينظر: المقتضب (٤/ ٨٦).

(١٠) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٨٠).

(١١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١١٧).

وظن عمرو خالدا أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا"[١].

ويقول الفراء: "والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كنى فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامّة غير ما يقولون في الناقصة، فإذا كان الفعل ناقصا- مثل: حسبت وظننت- قالوا: أَظُنُّني خارجا، وأَحسِبني خارجا، ومتى تراك خارجا، ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظنّ نفسك؛ وذلك أنهم أرادوا أن يفرُقوا بين الفعل الذى قد يُلْغى، وبين الفعل الذى لا يجوز إلغاؤه"[٢].

وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً، وكأنهم أرادوا بالشك الظن، وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين[٣]واستعمل الفارسي للدلالة على مفهومها مصطلح (ظننت وأخواتها)[٤] وهو المصطلح المستعمل الآن أسوة بـ (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها).

- **الأفعال النّاقصة**

من نواسخ الابتداء، لا توصف بتعد ولا لزوم[٥] ولا تتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، ويقتصر به على زمان واحد[٦] وتسمّى الأفعال النّاقصة؛ لحاجتها إلى الخبر[٧].

---

(١) كتاب سيبويه (١/ ٣٩، ٤٠).
(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣٣).
(٣) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (ص: ٤١١).
(٤) الإيضاح العضدي (ص: ١٣٣).
(٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٨).
(٦) الأصول في النحو (١/ ٧٥).
(٧) البديع في علم العربية (١/ ٤٦٠).

واصطلاحا عند ابن الحاجب: "ما وضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: (كان)، و (صار)، و (أصبح)، و (أمسى)، و (أضحى)، و (ظلّ)، و (بات)، و (آض)، و (عاد)، و (غدا)، و (راح)، و (ما زال)، و (ما برح)، و (ما فتئ)، و (ما انفكّ)، و (ما دام)، و (ليس)"[١].

وهذا المصطلح استعمله قبل ابن الحاجب، الزمخشري[٢] وأبو البركات[٣] وابن الأثير[٤] والسخاوي[٥].

ولم يستعمله سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السراج، فاصطلاحه عند سيبويه، هو: (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[٦] وعند المبرد هو الفعل (الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) [٧].

واستعمل للدلالة على مفهوم هذا المصطلح قولهم (كان وأخواتها) فاستعمله الفراء، والمبرد[٨] وابن السراج [٩] والفارسي[١٠] وابن الوراق[١١] والرماني[١٢]

---

(١) الكافية في علم النحو (ص٤٧).
(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٤٩).
(٣) أسرار العربية (ص١١٦).
(٤) البديع في علم العربية (١/ ٤٦٠).
(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٨٠٨).
(٦) كتاب سيبويه (١/ ٤٥).
(٧) المقتضب (٣/ ٩٧).
(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨٢).
(٩) ينظر: المقتضب (٤/ ٩٨، ٣١٧، ٣٦١) .
(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٩٥)، المسائل الحلبيات (ص٧١).
(١١) ينظر: علل النحو (ص١٤١).
(١٢) ينظر: رسالة الحدود (ص٨٠).

وابن جني[١] والحريري[٢] والزمخشري[٣] وأبو البركات[٤] والسهيلي[٥].

يقول الفراء: "قوله عز وجل[٦]: (كُفُوًا أَحَدُ) يثقل ويخفف، وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في (كان وأخواتها) فتقول: لم يكن لعبد اللّه أحد نظير، فإذا قدمت النظير نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: لم يكن لعبد اللّه نظيرا أحد" [٧].

واستعمل ابن الحاجب مصطلح (كان وأخواتها) حينما تحدث عن خبرها[٨] وهو المصطلح الأكثر استعمالا لمحدوديته ودقته، ووجود أم الباب فيه، أما مصطلح (الأفعال الناقصة) فيصدق على كل الأفعال الناقصة، (كان، وظن، وأخواتهما، وأفعال المقاربة) فلا تحديد لـ (كان وأخواتها).

- **أفعال المقاربة**

القرب نقيض البعد، قَرُب الشيء، يقرُب قربا وقربانا، أي: دنا [٩] وسميت بذلك؛ لدلالة أفعالها على قرب حصول الشيء، وهو ضد البعد.

وأفعال المقاربة عند ابن الحاجب، هي: "ما وضع لدنوّ الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه، فالأوّل: (عسى) .... والثّاني: (كاد) ..... والثّالث: (طفق) و(كرب) و(جعل) و(أخذ)"[١٠] وبين المعنى الدلالي والاصطلاحي علاقة ظاهرة.

---

(١) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٤).
(٢) ينظر: ملحة الإعراب (ص٥١).
(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٧).
(٤) ينظر: أسرار العربية (ص٧٢).
(٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٢٦٨).
(٦) الإخلاص: الآية [٤].
(٧) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٩٩)، وينظر: (١/ ٣٨٩، ٤٠٩)، (٢/ ٨٤، ٣١٦). {هُ }
(٨) الكافية في علم النحو (ص٢٦).
(٩) ينظر: الصحاح (١/ ١٩٩) (قرب)، لسان العرب (١/ ٦٦٢) (قرب).
(١٠) الكافية في علم النحو (ص: ٤٨).

واستعمل هذا المصطلح المبرد [١] والجوهري [٢] والمرزوقي [٣] والزمخشري [٤] وأبو البركات الأنباري [٥] وابن الأثير[٦].

ولم يذكره سيبويه، لكنه تحدث عن هذه الأفعال[٧] وتبعه ابن السراج[٨]، وهذا المصطلح مستعمل ومشتهر لصدقه على معنى أفعال بابه.

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٦٨).
(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٤٢٥) (عسا).
(٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة (ص٢٧).
(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٥٧).
(٥) ينظر: أسرار العربية (ص١٠٨).
(٦) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٧٩، ٤٨٤).
(٧) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ١٥٩، ١٦٠).
(٨) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٠٧).

المطلب الرابع: المصطلح النحوي في الحروف [١]

- **الحروف المشبّهة بالفعل**

وهي عند ابن الحاجب "(إنّ)، و (أنّ)، و (كأنّ)، و (لكنّ)، و (ليت)، و (لعلّ)، لها صدر الكلام، سوى (أنّ) فهي بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال"[٢].

واستعمله قبل ابن الحاجب الزمخشري[٣] وابن الأثير[٤].

وعبر عنه سيبويه بـ (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) وعند ابن السراج: (العامل حرف جامد غير متصرف)، فقال: "(الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف) الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي: إنَّ ولكن وليت ولعلَّ وكأنَّ"[٥].

واستعمل للدلالة على مفهوم (الحروف المشبّهة بالفعل) مصطلح (إن وأخواتها) فاستعمله ابن الحاجب[٦]، وقبله سيبويه [٧] والفراء[٨] والمبرد[٩] وابن

---

(١) سبقت دراسة حروف الجر مع مصطلح الحرف ومصطلح الجر، في الفصل الأول بما أغنى عن إعادته هنا.

(٢) الكافية في علم النحو (ص٥٢) .

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٨٩).

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٤٢٤).

(٥) الأصول في النحو (١/ ٢٢٩).

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو (ص ١٧، ٣٣)

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه (١٣٢/٢، ٣٥٧، ٣٦٨) ، (٣/ ١٣، ١١٠).

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥١، ٣٦١)، (٢/ ٨٣).

(٩) ينظر: المقتضب (٣/ ٩٨)، (٤/ ٣٠١، ٣٥٧، ٣٦١).

السـراج[١] والزجـاجي[٢] والفارسـي[٣] وابـن جنـي[٤] والحريـري[٥] والزمخشـري[٦] والسهيلي[٧] وابن الأثير[٨] والجزولي[٩]

واسـتعمل سـيبويه مصـطلح (لعـل وأخواتهـا) [١٠] للدلالـة علـى مفهـوم (إن وأخواتها).

والمصطلح الأكثر استعمالا هو (إن وأخواتها) لبساطته وظهور دلالته.

- **(ما) و(لا) المشبّهتين بـ (ليس)**

ألحـق أهـل الحجـاز (مـا) النافيـة بـ (لـيس) فـي العمـل؛ إذ كانـت مثلهـا فـي المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، بشروط، نحو[١١] : ﴿مَـا هَـٰذَا بَشَـرًا﴾ ونحو[١٢]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ ويجوز في (لا) النافية أن تعمل عمل (ليس) إن كان الاسم نكرة، نحو: لا رجل أفضل منك. [١٣]

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥٥، ٩٧، ٢٦٠)، (٢/ ١٠٤، ١١٧، ٢٣١).
(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٤).
(٣) الكتاب (١/ ٧٣)، وينظر في (لا) (٢/ ٢٧٥).
(٤) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢٤، ٤١).
(٥) ينظر: ملحة الإعراب (ص/ ٤٨).
(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص/ ٤٨).
(٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٦٠، ٢٦٨).
(٨) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٩، ٥٣٢).
(٩) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص/ ٦٢، ١٠٩).
(١٠) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٤٨).
(١١) يوسف: من الآية٣١.
(١٢) المجادلة: من الآية ٢.
(١٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص/ ١٠٣، ١٠٧).

قال ابن الحاجب: "اسم (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس): هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: (ما زيدٌ قائمًا) و (لا رجلٌ أفضلَ منك)"[١] وقال في موضع آخر: "خبر (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس): هو المسند بعد دخولهما، وهي لغة أهل الحجاز"[٢] .

ومصطلح المشبهتين- أو المشبهات إذا انضمت إليهما (إن) على قول من أعملها- مستخدم قبل ابن الحاجب عند الزمخشري [٣] وابن الأثير[٤] والجزولي[٥].

ولم يستخدمه سيبويه، ولا المبرد، وابن السراج [٦] مع ذكرهم للحروف العاملة عمل (ليس) قال سيبويه عندما تكلم عن أحكام (ما): "وقال بعضهم: كانَ أنت خير منه كأنّه قالَ إنّه أنت خيرٌ منه ..... ولا يجوز ذا في ما في لغة أهل الحجاز؛ لأنَّه لا يكون فيه إضمارٌ"[٧].

وهي عند المبرد (ما جرى مجرى الفعل) فقال: "هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف وجاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف ما النافية" [٨] وقال: "وقد تُجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعها في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجل أفضل منك" [٩].

---

(١) الكافية في علم النحو (ص١٧).
(٢) الكافية في علم النحو (ص ٢٧).
(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٧).
(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٦٦).
(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص١٥٧).
(٦) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٨٢).
(٧) الكافية في علم النحو (ص ٥٢) .
(٨) المقتضب (٤/ ١٨٨).
(٩) المقتضب (٤/ ٣٨٢).

وعند ابن السراج (الحروف المشبهة بالأفعال) [١] وعند الفارسي (ما يجري مجرى ليس)[٢].

ويظهر هنا تأثر ابن الحاجب بالزمخشري في استعماله للمصطلح، كما أنه المصطلح الأكثر استعمالا لاختصاره وأدائه المعنى المراد بوضوح.

حروف الزيادة

عدَّها ابن الحاجب، مع ذكر مواضعها، وهي: (إن)، و(أن)، و(ما)، و(لا)، و(من)، و(الباء)، و(اللام)، و(متى)، و(أيّ)، و(أين)، و(إن)، و(من)، و(الباء)، و(اللاّم).

وسماها الزمخشري، وابن الأثير (حروف الصلة)[٣] وقال ابن الأثير: "والمراد بالصلة هنا الزيادة" [٤].

والكوفيون يسمونها كذلك، ونُقِل عنهم قولهم: "الصلة عندنا على نوعين، صلة يتم بها الاسم، وصلة يستغنى عنها، وإنما هي زيادة في التبيين"[٥].

وسماها الفراء حروف الحشو، فقال: "ولو جعلت «ما» على جهة الحشو، كما تقول: عما قليل آتيك، جاز فِيهِ التأنيث والجمع، فقلت: بئسما رجلين أنتما، وبئست ما جارية جاريتك" [٦]

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٩٢).
(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (ص ١١٠).
(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص ٤٢٣).
(٤) البديع في علم العربية (٢/ ٤٢٥).
(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٦٢٧).
(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٨).

واستخدم سيبويه [١] والمبرد [٢] وابن السراج [٣] والرماني، وابن جني [٤] والزمخشري [٥] والسهيلي [٦] وابن الأثير [٧] والعكبري [٨] وعلم الدين السخاوي [٩] مصطلح (حروف الزيادة) للدلالة على حروف الزيادة العشرة المجموعة في "الْيَوْم تنساه" [١٠].

وإطلاق مصطلح (حروف الزيادة) لم يسبق إليه ابن الحاجب، فعند سابقيه، إما حروف الصلة، وإما الحشو، وهذا المصطلح الذي هو المستعمل لتطابق المصطلح على مفهومه.

***

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٦٤)، (٣/ ٤٢٩)، (٤/ ١٩٥).
(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٣٠، ٢٥٠)
(٣) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٣٩)، (٣/ ٢٤١).
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٢٧).
(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٠٥).
(٦) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٧٠).
(٧) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ١٤٨)، (٢/ ٣٩٦).
(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٥٠).
(٩) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٦٢).
(١٠) ينظر: منازل الحروف (ص٥٥).

الخاتمــة

إن المصطلح النحوي حاله كحال كل العلوم، بدأ مع بدايات علم النحو، ثم تطور شيئًا فشيئًا حتى وصل إلى مرحلة الاستقرار، وقد عاش ابن الحاجب في هذه الفترة، وكان قد مضى وقت طويل منذ بدايات النحو، وامتداد الزمن كفل تطور المصطلح النحوي واستقراره، وقد ظهر هذا التطور والاستقرار جليا في كتابه (الكافية في النحو) وقد التزم ابن الحاجب فيه منهجا دقيقا، واضح المعالم، كفل للمصطلح النحوي الدقة والوضوح، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج.

النتائــج:

١. استعمل ابن الحاجب في (الكافية في النحو) المصطلحات على نوعين، مصطلحات مفردة في اثنين وأربعين موضعًا، ومصطلحات غير مفردة في: ثلاثة وثلاثين موضعًا.
٢. ارتبط في (الكافية) المعنى اللغوي للمصطلح بالمعنى الاصطلاحي فكانت العلاقة بينهما علاقة قوية وظاهرة.
٣. كان المعول عنده في استخدام المصطلح شهرته، ودقته في ايصال المفهوم، عند وجود أكثر من مصطلح للمفهوم، وذلك كاستخدامه لمصطلح (لا النافية للجنس) دون (لا التبرئة) والأسماء الستة، والمثنى، وغيرها.
٤. تميزت المصطلحات في (الكافية) بالدقة والوضوح، والتحديد في مفاهيمها، كاستعماله مصطلح المستقبل للدلالة على الزمن، ولم يستعمله للدلالة على الفعل المضارع كالمبرد، وابن الأثير.
٥. اعتمد في استخدام المصطلحات توحيد المصطلح غالبا، ويمثله استخدامه لمصطلح (التمييز)، دون التفسير والتبيين، و(التأكيد) دون الصفة والنعت المستخدمين عند سيبويه، و(الموصول) دون الأسماء المبهمة، واسم الصلة.

٦. راعى مناسبة الموضع للمصطلح المستخدم، عند استخدامه مصطلحين مختلفين لمفهوم واحد، ويتمثل ذلك في استعماله لمصطلح: (المفعول المطلق) عند حديثه عن أنواع المفاعيل وإعرابها، وعند حديثه عن المشتقات استخدم مصطلح (المصدر)، وعند استخدامه لمصطلح (المستثنى) ليدل على الخارج من الحكم، و(الاستثناء) ليدل على الأسلوب في الكلام، وعند استخدامه لـ (الظرف) في المبهم و(المفعول فيه) فيما وقع فيه الفعل، ولمصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) عندما تحدث عن النيابة عن الفاعل، وعندما تحدث عن بناء الفعل إذا حُذِف فاعله استخدم مصطلح (فعل ما لم يسم فاعله).

٧. من التجديد في الاصطلاح عند ابن الحاجب إنشاؤه لمصطلح (مبني الأصل) [١] مرادًا به: الحرف، والفعل الماضي، والأمر، و(حروف الزيادة) لحروف المعاني إذا وقعت زائدة في الكلام بدلا من (حروف الصلة)، أو (الحشو).

٨. أطلق مصطلح (الأسماء) على (الأصوات) واستخدام المصطلح مركبا منهما (أسماء الأصوات).

٩. وافق ابن الحاجب سابقيه من البصريين في مصطلحاتهم، وذلك كاستعماله مصطلح (فعل الأمر) ، و(ضمير الفصل) و(ضمير الشأن والقصة) و(الظرف).

١٠. استعمل بعض مصطلحات الكوفيين، بجانب استعماله للمصطلح البصري، كاستعماله لمصطلح (الخفض) مع مصطلح (الجر).

التوصيات:

يوصي البحث بمواصلة العمل على تتبع المصطلح النحوي للوصول إلى إنشاء معجم للمصطلحات النحوية يضم عمر المصطلح، وتاريخ استخدامه، وأول من استخدمه، وهذا العمل يتطلب تضافر جهود الباحثين في علم النحو والتصريف، فهو عمل كبير لا يستطيع القيام به باحث، أو جمعه في عدة بحوث.

---

(١) الكافية في علم النحو (ص/ ١١)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢).

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الرسائل العلمية، والأبحاث المنشورة:

١. شرح كتاب سيبويه [حُقِّق كرسالة دكتوراه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال] أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ) المحقق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٢. المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل: (من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة دراسة تحليلية نقدية) لـ: ماحي نوري، إشراف: د. خالد محمد محمود قمر الدولة، رسالة جامعية للحصول على درجة التخصص (الماجستير) مقدمة إلى جامعة المدينة العالمية، كلية اللغات بماليزيا: ٢٠١٤م.

٣. المصطلح النحوي في كتاب الخصاص لابن جني (دراسة نقدية من منظور معجم اللسانيات الحديث) أطروحة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة: محمد لمين دباغين سطيف (٢) كلية الآداب واللغات– قسم اللغة والأدب العربي، إعداد: نسيمة حمّار، إشراف: د. كمال قادري، ٢٠١٤– ٢٠١٥م.

٤. المصطلح النحوي في كتاب شذور الذهب لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) رسالة ماجستير للباحث: عمر أحمد أبو دولة، إشراف: د. أمجد عيسى قاسم طلافحة – جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن .

٥. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري [أصل هذا الكتاب رسالة مقدمة من المؤلف للحصول على درجة التخصص– الماجستير– في كلية الآداب من جامعة الرياض: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م] د. عوض حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض: ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٦. منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية دراسة وتحليلا بحث مقدم من: إخلاص نصر الريح حسين لنيل درجة التخصص (الماجستير) من جامعة أم درمان الإسلامية عام: ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م إشراف د. علي جمعة عثمان.

ثالثاً: المراجع والمصادر:

١. الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥ هـ) تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة: ١٩٩٩ م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٤. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي (قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق) الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٥. الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ) المحقق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

٦. أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (بدون رقم أو عام).

٧. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٨. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ .

٩. إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

١٠. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (الطبعة: بدون رقم أو عام).

١١. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، أ. د. محمد عيد، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الرابعة: ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م

١٢. إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٣. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو محمد ابن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ) ضبط وتعليق: أبو محمد الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٤. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) المحقق: سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٥. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٧. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت: ٩٧٨هـ) المحقق: يحيى حسن مراد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة:١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (الطبعة: بدون رقم أو عام)

١٩. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٢٠. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٢١. البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٢٢. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

٢٣. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (بدون رقم أو عام).

٢٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٥. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (شرح ألفية ابن مالك) زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

٢٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م (الطبعة: بدون رقم).

٢٨. التصريح بمضمون التوضيح في النحو أو (شرح التصريح على التوضيح) الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩. تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، د. يحيى عبابنة، طبع: جدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، الطبعة: الأولى: ٢٠٠٦م .

٣٠. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣١. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) المحققون: جـ ١، ٤: عبد العليم الطحاوي، راجعهما: عبد

الحميد حسن: ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ م/ جـ ٢، ٥: إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعهما: محمد خلف الله أحمد: ١٩٧١ ، ١٩٧٧ م/ جـ ٣، ٦: محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعهما: د. محمد مهدي علام: ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ م/ الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.

٣٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .

٣٣. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٤. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، [حُقِّق كرسالة دكتوراه مقدمة من المحقق إلى كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر] الناشر: دار السلام للطباعة والنشر– القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٣٦. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت ٤٤٤ هـ) دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، الناشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٣٧. الجاسوس على القاموس، أحمد فارس أفندي، الناشر: مطبعة الجوائب – قسطنطينية، عام: ١٢٩٩ هـ.

٣٨. حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ) (الطبعة: بدون رقم أو تاريخ).

٣٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.

٤٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ١٩٩٧م .

٤١. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٤٢. حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٣. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠ هـ) المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة: ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

٤٥. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ) المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

٤٦. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ) المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٧. ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: ٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٨. رسالة الملائكة ملحق في آخر كتاب (أبو العلاء وما إليه) أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت: ٤٤٩هـ) تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٩. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

٥١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٢. سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ) المحقق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٥٣. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) العام: عدة سنوات (١٣٩٣ : ١٤١٤ هـ).

٥٤. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ)، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ) المحقق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ -

٢٠٠٣ م، وطبعة أخرى شرح: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) الناشر: دار القلم – بيروت، (الطبعة: بدون رقم أو تاريخ).

٥٥. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ) تصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى: ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.

٥٦. شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، ت: ١٠٩٣ هـ) محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ) حققهما: أ. محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

٥٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (الطبعة: بدون رقم أو تاريخ).

٥٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق) الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م.

٥٩. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٦٠. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

٦١. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ) المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٦٢. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٦٣. شرح المفصل (للزمخشري) يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١ م.

٦٤. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

٦٥. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف (للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي ت: ٦٧٢ هـ) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ) المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م (الطبعة بدون).

٦٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٦٧. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية (بدون العام).

٦٨. علل التثنية أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) المحقق: الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر (الطبعة بدون رقم أو عام).

٦٩. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض– السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٧٠. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال (الطبعة بدون رقم أو عام).

٧١. فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (المشهور بالشرح الكبير)، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ - ٩٣٠ هـ) المحقق: د. مصطفى النحاس، الناشر: كلية الآداب - جامعة الكويت: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٧٢. الفهرست أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٣. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت: ٨٩٨ هـ) دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي (الطبعة بدون رقم أو عام).

٧٤. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧٥. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ) المحقق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٧٦. كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت: بعد ٤٠٠ هـ) المحقق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، (الطبعة بدون رقم أو عام).

٧٧. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٨. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت : ٢٠٠٠ م (الطبعة: بدون رقم).

٧٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٨٠. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٨١. اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨٢. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٨٣. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت (الطبعة بدون رقم أو عام).

٨٤. متن اللغة (معجم) أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، عام: جـ ١ و ٢: ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، جـ ٣/ ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، جـ ٤/ ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م، جـ ٥/ ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

٨٥. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (ت: ٥٨١هـ) المحقق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: جـ ١ (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

٨٦. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٨٧. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٨٨. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (الشهير بشوقي ضيف) (ت: ١٤٢٦هـ) الناشر: دار المعارف (الطبعة بدون رقم أو عام).

٨٩. المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، عام: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

٩٠. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٩١. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

٩٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠ هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت (الطبعة بدون رقم أو عام).

٩٣. المصباح في علم النحو للمطرزي تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد طليب، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب (بدون رقم أو تاريخ).

٩٤. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى (بدون عام).

٩٥. معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٩٦. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٩٧. معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات) إعداد: علي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٨. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٩٩. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار) الناشر: دار الدعوة (الطبعة بدون رقم أو عام).

١٠٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١٠١. مفاتيح العلوم محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية (بدون عام).

١٠٢. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

١٠٣. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

١٠٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ) المحققون: جـ ١: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ جـ ٢: د. محمد إبراهيم البنا/ جـ ٣: د. عياد بن عيد الثبيتي/ جـ ٤: د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش/ جـ ٥، ٦: د. عبد المجيد قطامش/ جـ ٧: د. محمد إبراهيم البنا، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي/ جـ ٨، ٩: د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٠٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

١٠٦. مقاييس اللغة (معجم)، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٧. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

١٠٨. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ) المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

١٠٩. ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ) الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١١٠. منازل الحروف (رسالة) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.

١١١. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م .

١١٢. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تحقيق: د. علي دحروج، إشراف: د. رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

١١٣. موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار د. يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية (بدون رقم أو تاريخ).

١١٤. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

١١٥. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة (بدون عام).

١١٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر (الطبعة بدون رقم أو عام).

١١٧. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (ت ٤٤٦هـ) المحقق: دريد حسن أحمد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.